



٤١٥
أ. ب

(امتحان الا زكيا) ، تأليف محمد بن بير على البركلى ،
الرومى معنى الدين (٩٢٩ - ٩٨١ هـ) . بخط حسين
ابن حسن الامام سنة ١١١١ هـ .

٧٦ ق ٢٥ س ٢٢ × ٥٦ اسم

٧٣٦

نسخة حسنة ، خطها تعليق ، مطبوع .

دار الكتب المصرية ٢ : ٧٩ ، الأثرية ٤ : ١١٣

١ - النحو ، لفة عربية أ - البركلى ، محمد بن بير على البركلى

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ (٩٢٩ - ٩٨١ هـ)

د - شرح لب
أ - لباب في علم الا عراب للبيضاوى .

لبّ الباب

مكتبة العصر للدراسات
من عمان
العدد ١٢٢٨

المؤلف: احمد بن محمد بن ابي ذكريا (ط)

المؤلف: محمد بن محمد بن علي البرقي (ط)
دار الكتب: ٧٩٠، الأندلس: ٤ : ١١٢

| | |
|--------------------------------------|-------------------------|
| مكتبة جامعة الزيتونة - قسم المخطوطات | |
| اسم الكتاب | (لبّ الباب) X الرقم ٧٩٦ |
| اسم المؤلف | ? |
| تاريخ النسخ | ١١١١ هـ |
| عدد الأوراق | ٧٦ |
| ملاحظات | نحوه صرف ٤١٥ |

١٠٩

[illegible]

الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالنقشة والمطرزى من لفظ دلالة معنى محدود وسبع وثمان مائة

فانما هو مني الى ان الله
يؤتيه الله وعلما به
فانما هو مني الى ان الله
يؤتيه الله وعلما به
لا اله الا الله
الحمد لله

علم احد حرفي العلم المشا بجاز مستعمل في حرف النجاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فيجاز
معمل في حرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام واما نسبة ذلك للحرف باللفظة فقد رتبته بين حجاب
في شرح المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كحرفه فحاصل لان اقل
حرف واحد وان اراد عدد مخصوص انتهى اليه فليس شعرا به وان اراد معنى اللفظة كانه اللفظ اولى
للاختصاص ورفع الاحتمال انتهى وان اراد امكان استقلال اللفظ به في جملة فينتقض بعبك
بل بخوامطر وان اراد ما بعده في العرف واحد فليس فيه غرض كما عرفت في سببها على كسرى ومن هنا ظهر خلاف
كونها في عبارة المص عبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجز عليه انما في اللفظ لان انما عرفت انما هو
في التوقيف ووجودها فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة فيلزم انه في وقوع الحق وبطل ما كانوا يعملون والثالث
انهم اختلفوا ان تاليف اللفظ والعينه وحروف المضارعة وباء النسبة والتسوية ولما التوقيف وحروف
الاعراب وحركاتها ام ابعاضها وجزء الاول دلالتها على ما عرفت من مفردة وجواز خصوصية
وجه التسمية استقلالها وجزء الثاني الاعراب على بعضها وبغير البنية بعضها وهم يسمونها دلالتها على
غير معان ويقولون ودخلها وكونها جزءا صار سببا لدلالة مجموع حركاتها لم يذكر والالف اكرم تضعيف
كلمة ونحوه في المنزلة لعدم الاطوار وانفقوا ان الضمائر المرفوعة المستقلة كلمات وان تغير البنية او ابعاضها
بشيء مما لا يلزم بقا الفعل بلا فاعل وان خورب وضارب ومضروب كلمات وان دل ببنائها
علم معان فذلك انما هو صوابها على تعريف الكلمة وتوقف بعضهم بان المراد بالمفردة ما لا يدرى جزءا من اجزاء اللفظة
فصل حركات كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق في التفضيل فاما التاليف ان كانت مفردة
بان جاز انترعها مع بقا الكلمة كانه الصفة فكلمة والا كلمة فيجوز والثالث ان يثبت جزاء في الاسماء
كدهوى وحجاء واما في الصفا فحذف وجرأ فيها احتمال لا طرادها وعدم انترعها مع بقا الكلمة

الاول والجزء والكلمات في اللفظ
فذلك لا طرادها مع الصفا في اللفظ
الاول واللفظة والاول في اللفظ

الكلمة ولكن الاول قوي دلالة من حيث اللفظة في حوزت كلونها كلمة ان حروف المضارعة مثلها ام لا
ورجحنا ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال انما على لفظ والاول لم تقدم الفاعل على الفعل وقوله
في البعض وباء النسبة ايضاً مثلها ان غيرت لكن الزحان هنا اشتد لا تخادعنا حاميعة او غير مغيرة
وان لم تغير فكلمة والتسوية كلمة لا طراد ولا اشتراك وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للماولين واما
حروف الاعراب ففي النسبة وجمع كلمات لا طراد ولا اشتراك وفيما عداها اجزاء لا اشتراك وهذا
ما عرفت في العلم بالحققة عند التسمية وهو راجع الى ما عرفت في اللغة من الطرفين واجاب ثم نقل
الى ما كان في طرف الكلام غير منزه ولا مستقل بنفسه لودل اي لو وجد جنس الدلالة له في نفسه
غيره فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة مثل في فان معناه مفهوم بدون
المستقل لكن الغرض من وضع التوصل به الى جعل جنس صفة له فلا يحصل اللفظ في ذكر المتعلق في
الحرف ليحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر عدم دلالة الحرف بدون المتعلق انه
معنا غير مستقل بالمعنوية ولا مقصود بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين والية
لمعرفة ما اذا قصد بالملاحظة صانع اسم مثلاً من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث
هو حالة بين السبب والبصرة والية لمعرفة حالها ولذا لا يلزم ان يحكم عليها به واذا لوحظ ذلك لا ابتداء قصد
للمعرفة ما اذا قصد بالمعنوية قابلاً للحكم عليه وبمعنى اللفظ لا ابتداء نقول ابتداء سرت من البصرة وقع في يوم كذا
فلا يلزم كون معنى الحرف ملحوظاً في معنى الاسم والفعل في غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلحاظ معنى قصد ومعنى
الحرف فيحصل الدلالة ولوجبه ان يعرّفه في نفسه والاول لم يلزم ان لا يوجد الحرف وجوابه عن حروف استغناء
بما تقدم اي في حروف لا ما تقدم اذ ليس شرط صدور الكلام والآي وان لم يدل بغيره بان وجد دلالة متباعدة
وكو تسمية والاول بغير كلمة ففعل اي في حروف التسمية فاندفع بغيره بان يقال ان اراد بالدلالة
المطابقة لزم كون الفعل في الدلالة على حدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالجميع غير مستقل لا بد في الدلالة عليه

بمعنى ان عدم الدلالة لا ينافي مقصود من اللفظ
بكون الدلالة بانفسها وهو لا ينافي مقصود من اللفظ
الى اللفظة والآي في معنى الدلالة اصلها وهو
بمعنى ان عدم الدلالة لا ينافي مقصود من اللفظ

بمعنى ان عدم الدلالة لا ينافي مقصود من اللفظ
بكون الدلالة بانفسها وهو لا ينافي مقصود من اللفظ
الى اللفظة والآي في معنى الدلالة اصلها وهو
بمعنى ان عدم الدلالة لا ينافي مقصود من اللفظ

بمعنى ان عدم الدلالة لا ينافي مقصود من اللفظ
بكون الدلالة بانفسها وهو لا ينافي مقصود من اللفظ
الى اللفظة والآي في معنى الدلالة اصلها وهو
بمعنى ان عدم الدلالة لا ينافي مقصود من اللفظ

بمعنى ان عدم الدلالة لا ينافي مقصود من اللفظ
بكون الدلالة بانفسها وهو لا ينافي مقصود من اللفظ
الى اللفظة والآي في معنى الدلالة اصلها وهو
بمعنى ان عدم الدلالة لا ينافي مقصود من اللفظ

من ذكر الفاعل على ما بينه وبين الفعل في رسالة وان اراد التضمنية زاد الفاعل عدم صدق على حرف مع صدق
على الفعل ولا مجال لارادة التضمنية وان اراد ان لا يصدق في المطابقة هذا ولكن في قهينة كقوله
لو اقرن اي ما وضع مفردا او مضافا الى اقرن وضع او زمان وضع او موضوعا باحد لازمة
والحال والمستقبل وان كان فعل الفعل في الاسم بالذات على احد لازمة بالهبة وظاهرها في
بل يقتضي اقرن لفظه وليس كذلك لانه في قول لي لودل على اقرن معناه التضمن وهذا لا يوافق
او لو اقرن معناه في العلم والذهن بمعنى احد لازمة وهذا لا يوافق من بعد اقرن لفظه
بدلالة احد لازمة او دالة بان يستعمل على اربعة دالة على هذا وهو ظاهر فيما اقبل تكلفا واقرب
المردد بقوله اقرن خرج مالم يدل على الزمان اصلا كقوله ضرب ومادل على لفظه كقوله
والان وزمادة وضعه ليدل على الافعال لانه في نسخة في الزمان يجب الاستعمال كقوله
وبعت كذا قيل ويمكن ان يقال هي دالة على الحال والمستقبل اذا لانت احداث مالم يكن
ويخرج اسما لا فعلا لكونها مقولة عن المصادر والاصوات والظروف واسما الفاعل والمفعول
لكونه دالة لهما على الحال المبني منهما بعلبة الاستعمال وعلى الآخريين بالتعريف كذا قيل وهذا مشكل
لقولهم انها في الحال حقيقة وفي المستقبل مجاز بالاتفاق والتبادر ماراتها وحدها ان معنى في الحال
وفي المستقبل في الكابن فيها لانه دالة على ما و الامارة قد تختلف ثم التحقيق ان شرط الحال
بدلالة العقل مثلا معنوم الضارب من قام به الضرب لا يصدق على المعلوم وان جمع الاسماء مصدرا
او مشتقا او جامدا مثلما في كونها في الحال حقيقة وفي المستقبل مجازا لاقتضا مفهوماتها في الواقع
واستعمالها في المستقبل مجاز باعتبار الاول وانما في الماضي المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان
لادالة للاسماء في الوضع على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا او استعمالا
ذا غير معتبر وبأحد لازمة خرج نحو الصبوع والغبوق وتبقى المضارع لانه لاحد لازمة في اصل

من ذكر الفاعل على ما بينه وبين الفعل في رسالة وان اراد التضمنية زاد الفاعل عدم صدق على حرف مع صدق
على الفعل ولا مجال لارادة التضمنية وان اراد ان لا يصدق في المطابقة هذا ولكن في قهينة كقوله
لو اقرن اي ما وضع مفردا او مضافا الى اقرن وضع او زمان وضع او موضوعا باحد لازمة

والحال والمستقبل وان كان فعل الفعل في الاسم بالذات على احد لازمة بالهبة وظاهرها في
بل يقتضي اقرن لفظه وليس كذلك لانه في قول لي لودل على اقرن معناه التضمن وهذا لا يوافق
او لو اقرن معناه في العلم والذهن بمعنى احد لازمة وهذا لا يوافق من بعد اقرن لفظه

من ذكر الفاعل على ما بينه وبين الفعل في رسالة وان اراد التضمنية زاد الفاعل عدم صدق على حرف مع صدق
على الفعل ولا مجال لارادة التضمنية وان اراد ان لا يصدق في المطابقة هذا ولكن في قهينة كقوله
لو اقرن اي ما وضع مفردا او مضافا الى اقرن وضع او زمان وضع او موضوعا باحد لازمة

في اصل الوضع وتوسم الاشتراك فالدال على اثنين وال واحد واقرن الاشكال مثل الماضى
وال مستقبل اذ لم يرد بها الزمانان اجاب ابن الحاجب في الايضاح باقرن احدهما ان المستقبل
يراد بهما فعل الزمان فاذا قيل الفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف لكثرة والتكثير ان
دلتها على الزمان من حيث المعقول كقولك المستقبل والمضى والانتظار وخوة لا بالوضع واجاب
الترشيح بان لفظ الماضي ليس موضوعا لحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ماضى في الزمان او في المكان
توضيحه في الارض وكذا المستقبل والحال اقول لا وجه لذكر الحال هنا اذ هو خارج بالافتران كاس
اذ لا يقال ضرب حال مثلا بل حالى بخلافها واعلم ان الشرح فية والوضع بالاولى لتخرج نحو نعم
وبشر مما السخ في الزمان ونحو ليس مما السخ في الحدث ولا بد من استثناء الافعال فانه الوضع فيها
مستعد قبلهم نحو بريد على ويمكن ان يقال بعد الوضع لا يعبر عن حقيقة بل وضع كل بعينه
مستقلا والكلمة جنس وما تحتها من النسخة النوع يعني ان يقال لم صار بريد بفعل والوضع الجبره اسما
ولم يصير اسما لا فعلا ونحو نعم وبشر اسما مع تحقق الفعلين والوصفين في الكل ويمكن ان يقال
لالم يبق بين المعنيين في كون بريد منسبة واشتركت في معنى العبرة المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حدة
الاسم بخلاف الاخرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول بينهما بسبب النسبة والاشتركة فلم يغير حكمه
ولو قال المصنف على انه لو وزنه على زمان كانا اخر واظهر واوضح وانج واما اراد المصنف المجاز في
تعاريف انواع الكلمة والتبينة عليها الوجود بين في الكافية والكيفية ما فهم من دليل كقوله خواص الفعل
والاسم فيه فلم يغير ترتيب الكافية فقال ومما حصى به اي بعض ما حصى بالفعل لكلمة مجموع الاشياء
التي بناء على ان حق المسئلة القديم مع ما يتعلق به على كبر او ان الواو داخل على كبره كقولهم
السجين خل وعسل لا على كبره في كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من التبعيض والافعال دليل
على بعضيته كقوله وخاصة انش ما يحقق به ولا يوجد في غيره اتماشا ملية لجميع افراده اولا واخرا

من ذكر الفاعل على ما بينه وبين الفعل في رسالة وان اراد التضمنية زاد الفاعل عدم صدق على حرف مع صدق
على الفعل ولا مجال لارادة التضمنية وان اراد ان لا يصدق في المطابقة هذا ولكن في قهينة كقوله
لو اقرن اي ما وضع مفردا او مضافا الى اقرن وضع او زمان وضع او موضوعا باحد لازمة

من ذكر الفاعل على ما بينه وبين الفعل في رسالة وان اراد التضمنية زاد الفاعل عدم صدق على حرف مع صدق
على الفعل ولا مجال لارادة التضمنية وان اراد ان لا يصدق في المطابقة هذا ولكن في قهينة كقوله
لو اقرن اي ما وضع مفردا او مضافا الى اقرن وضع او زمان وضع او موضوعا باحد لازمة

[illegible]

فلا بد من التأني في إخراج الحرف المعنوية وهي بمقدار الحرف المذكور وقيل لا أرادوا
نقص ألعاب الفعل مع الرفع عن رتبة الأصل افترا وحركة التي لا يعجزها والسوئين لأنه إنما يمكن
مدخوله أي تفرقه وإصالة في الألعاب الذي لا يوجد في الحرف والفعل متطابق فيه أو لتكثيره و

[illegible]

هذا هو السند الذي لا يرد عليه في اللغة العربية
والله اعلم بالصواب

وهو وجه الوجه الاخر من كلام التعريف وفيه ما فيه قبل هو محقق بالصوت واسم الافعال او للمعوض
في المضاف اليه وسبب اختصاص الاضافة او لقابلية نون جمع على رأي من جعل نحو غرات غير مضاف
وانه في غير ما لم يمتنع ان لا يثبت ومنها التعريف اخرى فصار كالتامة فلا يكون الا في جمع
المؤن اسم سوى الترخيم يقال نتم بكذا الى رفع صوته به مطربا مغنيا وهذا الترخيم يستعمل
في القوافي للتطرب والمشهد رانته ما يلقى القافية المطلقة الى الحركة التي تولدت من حركتها احد
حروف المد بلا غنة لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابتدئت منها الترخيم يحصل الترخيم لان
الترخيم غنة في حينه وقبل سمي لان حرف الاطلاق يصلح الترخيم بما فيها من المد فيقبل منها الترخيم
اشعارا بترك الترخيم لحرف الترخيم من المد واما ما يلقى القافية المقيدة الى ان كنه فيسه الغالي
لمخرج الشعر بواسطة عن الوزن فكان المصنف رحمه الله اذ كليهما لانها يبدلان الفعل ايضا قال
افق الترخيم عاذل والعبان وقول ان احببت لقدامين وقال وقام للاحاق فادخل في
ينفع ما قبله شيئا بالحققة ويكسر لكين وهذا زيادة على القافية لعدم صحة الاطلاق وجواب
انه في غاية التردد فلا يرد عند الاطلاق والسند الى ان النظم الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه
ان الاختصاص في معلوم عقلا فلا يبعد جهر وان معرفته بعد معرفة الاسم والفرض معرفة الاسم بالخاصة
واضطرب الترخيم في التفتق قالا فاضل الجاني والمراد به كون الشيء مسندا اليه قبل في خاصيته
انما في السند اليه بالسند الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو كمال ظهوره كالمذكور ولم يفسر
بالسند الى الاسم في قول بين كون الشيء مسندا اليه والسند الى الشيء تبارين وان تلازم وجودا
ومعنى الثاني كونه مسندا اليه الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجاني ارجاع الضمير الى الاسم
باعتبار جنسه الا ان التفتق في الترخيم قال الهندي والسند اليه اي الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصفة المستفادة من اليه المنص بغير عقلا فيفيد جهر

والله اعلم بالصواب
هذا هو السند الذي لا يرد عليه في اللغة العربية

السند الذي لا يرد عليه في اللغة العربية

هذا هو السند الذي لا يرد عليه في اللغة العربية
والله اعلم بالصواب

هذا هو السند الذي لا يرد عليه في اللغة العربية
والله اعلم بالصواب



فجهر فاعف انتهى ببيان السند مطلقا نوع والسند الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص هو
الشيء لا الاول وردد بان الاول ليس بمحقق وقيل الضمير راجع الى الاسم كونه اسنادا بغيره مسند
فمنه وما يخص بالاسم المسند اليه الى هذا القسم لا يوجد الا في الاسم والخاصة تطلق على الجمول
وبغيره وكما يقال الضمير خاصة ان يقال الضمير خاصة الا ان فيه ان المسند في المسند اليه
ليس بمفعول بل فعل في صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل الذي في صورته بل لا يخلو
ولا وجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول لا بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون في صورة
المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص في ان الفعل وضع لا يند الى شيء فلو اسند
اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وردد بغيره فانه مسند ايش في ضرب
زيد عرا وجواب ان المراد بالسند النسبة التامة وفيه بين مسند الترادف في مواضع ذكرته بآية النسبة
التامة مفردة غير غيرها بغيرها مع طرفها لا تتر بغيرها الصلا وهي الواقعة خبر او حال او صلة
لاشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة ليست بآية فظهر الاحتالة وقيل لان الفعل وضع
لا يكون ايدا مسندا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فانه اريد بلفظ انه لم يوضع لانه
يسند اليه فلا يبعد وان اراد وضع لانه لا يسند اليه فمنوع وكوتم فانما يعرف من الاختصاص
وكافة اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد التردد بين الاول والاولى ان يقال ان الفعل وضع
لانه يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه واللاحق في عدم وضعه فانه فقط ظنا منه انه
يرد عليه التردد بين ان في منع الاحتالة لو لم يزد ونقص معنى مصدره وهو محط الجواب
ومحصوله ان الفعل موضوع لسند مفهوم مصدره اليه والسند اليه لا يكون الا اذا تامة فلو كان
مسندا اليه يلزم خروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد لا يرد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة
والاضافة ان يكون الشيء مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية المقيدة للتعريف او التخصيص

والله اعلم بالصواب
هذا هو السند الذي لا يرد عليه في اللغة العربية

هذا هو السند الذي لا يرد عليه في اللغة العربية
والله اعلم بالصواب

هل يغفرهم في استعمال المقدسين في كتبهم وتغريقاتهم الفرق اولاً بعد عدم تخصيصهم علمي فالحق انه
وانهم في ظاهر عبارة بعضهم السردف يجب حرفه عن ظاهره اذ لم يوجد ولم يسمع ان يغفر هذا
ولا بد من التمسك واسماء لان
الاصطلاح وضعه دعي
الفرقة في اشارة
صحة خبر
البرق

2

في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها في حال بل في الاصل والبتا وما في حال

وبسبب حمل التبعيات على البتاد فلا حاجة الى التواتر والراجع في تقييد الاسناد هو ما اشار اليه
او اخباري والاسناد كالم لا يكون نسبة التبعية خارج نطاقه ولا يتابعه بل يكون نفسه محمدا
نسبة وهذا ما يقال لانه انما ثبت ما لم يكن كالم والنهي فانها هي التي طلب الفعل او تركه
من الفعل يحصل بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي يكون نسبة خارج نطاقه فيكون مصدقا ولا يتابعه
فيكون كذا فلا يتصور ان في الاسناد الخبر في ثلثة لانه انما هو بعيد ثبوت شيء في شيء كذا
زيد قائم او سلبه عنه كقولنا زيد قائم فيسبب حليا او ثبوت او سلبه عنه كذا فيسبب حليا فانما
طالع وليست ان تعبرت بطالع فيسبب اتصالا او ثبوت انفصاله او سلبه عنه كذا انما لم يكون
العدد زوجا او فردا وليس انما لم يكون العدد زوجا او فردا فيزوج فيسبب انفصالا وليس
في طر في الاخير من اسناد وحكم بل في الجمع فيقال ان في حكم ما انفصل الخبر الثاني للاول ولم يوصله
اوسله وفي ثلثة ما انفصل احد هاتين الاخر ومنافاة له اوسله واخر الاول منها جميع اجزائه
مسند اليه ويسمى مقدما وجزا ان في كذا كذا مسند وبسبب ثانيا فصرح بموجبهما انما هو يتحقق في الواقع
التكثير والمنافاة وكذا ما بعد التحقيق وما يستلزم على العكس ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذا ما
لو اعتبر فيها الحكم محلي مثلا قوله سبحانه ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان الطرفين
لو اعتبر فيها الاسناد محلي كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين
وانما تحرف قد يكون جزء منه مثلا الآية التي تضمنت على اكثر من عشر كلمات بعضها حرف وكلها مركبة
حتى لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد المقصود وما ذكره المصنف اقل ما يمكن ان يتركب منه مالا كذا
ولا يعظم انما في عبارة بل يقتضي ان يوجد دائما في القسمين المذكورين كونهما سميان حالما يتباخفا
عبارة الكافية فانها عبارة عن هذا الماقتضا فالوجه ان يقول الكلام مالا كذا اسنادا واقله اسمان

في قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

في قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

في قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

في قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

اسمان او فعل معه الحسن ان ماعدا المسند والسند في جهة الاعراب من الفضل كذا
بل يدخل في حقيقة الكلام ام لا وظاهر كلام المصنف والمفسرين في قولهم ان الكلام هو المركب
من كلمتين سميت احدهما على الاخرى بعقبة خروج وظاهر عبارة الكافية بسند قول وكذا في التفسير
فان كان غيرا كما استثنى يكون ركن في الكلام يتوقف الاسناد وحكمه على ذكره والظاهر ان ذلك هو تحقيق اللفظ
قبل المعنى لزم التماثل في الاستثناء والتصل ووقوف الظاهر على جميع اقسامه والمعنى على جميع العبيد
في قوله جميع ما في طالع الا زيب وجميع عبيد معني الا زيدا والظاهر ان الكلام باطل فالتكثير ممتنع
فالعلم ذلك بفعل في مواضع شتى وفيه من البحث عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حكم في جزء
الاسناد لا يكفي للجمع لانه في الحقيقة والمفصلة لا يمكن التبعينها بالعدد كما بين في المنطق فلا يكون نافي
حكم الكلمة وكذا نحو ما جاء في الاثر بل فائدة دخول جميع محمل ودين مغلوب زير فقط وفي فرع
من الكلام والكلام واقعا في بيان الاسم وصحة او لا يقال وهو ان الاسم معرب لو اختلفت اجزاه
فانما هو الاول في ثلثة وكررت كل قسم في قسمين دليل على صحة الاسناد واما ما في قوله انما هو يتحقق في الواقع
راجع الى الاسم لا المعرب وهو امر عسير اي اوصفيته واطهره في المعرب محل اظهره المعاني لانه محلي
الظاهر في الاعراب ومحلي في لوصف والمراد بالاسم هو ما هو في المصنف او اقله الاصل
وكذا هو صانع في حقيقة كذا زيدا والمجاز كذا فائدة ويا بستره وواو سكون في الجواز خلاف
السكون ونوني التثنية والجمع بالعامل يخرج نحو ان مولانا واما ظاهر الاعراب بالجملة
لان يقال الاسم في السكون اليها واما في الاعراب بالحروف فمثل لوجودها قبل العامل مثلا
نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعه قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد مجموع الالهة المذكورة
انما نقول مسلمون مسلمون او نقول مسلمين مسلمين مصلحين وكذا التثنية ومثلها
والاسماء الستة المضافة فسلمون ومسلمين مترادفان في اصل الوصف الا ان الواضع شرط
استعمال الاول عند ورود الترخيص وانما في عنده ان حب والمجاز فالعامل لا يجزئ سببا

في قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

في قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

The image shows a single page from the Voynich manuscript, featuring approximately 15 lines of text written in the Voynich script. The script is a complex system of symbols, including circles, lines, and dots, which are not understood by modern scholars. The text is arranged in a single column, with some lines being more densely packed than others. The page is aged and shows signs of wear, with some discoloration and faint markings.

خطه وادین که در دود فاجده
دو نفری و آنهم حضورت در
الاستیلا فاجده علی
چون فاجده
بر روی

هذا باب ما يابك وبابى واخا واخاك واخاى وفيا وفاك فج والشد اى شير
الآخر نحو مذات وبك وبكى وفى وفك فج وجا فج كولو نحو مذات واخوك
واخوى فج وجا فج كولو وفت فج بالهمزة مكان الواو مطلقا فيه للفتح والفتات
يعنى معزدة او مضافة الى باب او غيرها وكل هذه اللفات مذكورة في الترخي وعبره مع زيادة
التشديد فلم اجده والقسم الرابع اعني ما يكون ببعض حروف المد نوعان ما يكون المزدوج
فيه الواو والشارب بقوله والفتى سبعة حدة والثاني وكذا الثناء وثنائه وكلاما مع
انصال الضمير بلا سيمر بالالف مرفوعة والياء منصوبة ومجروزة وكلاما غير الياء
غير الضمير ولو قال ومع الظا لكان اظهر كالفتى بالحرركات الضميرية والياء في النوع الثاني ما يكون المزدوج
فيه الالف والشارب بقوله والفتح المذكور السالم وهو ما لم يغير بناء واحده لاجل الجمع والتغير
في نحو سنين واربعين وثمانين وثلثين واربعة واولو جمع ذو فم غير لفظه
وباب عشرين يعني نوع عشرين في السهل في طعقات يعني في العدد وهو ثمانية الفاظ
ملازمة بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجروزة ووجه عد ولها في الاصل الاول قد يكون
الاشارة اليه في الاسماء الستة واما في الثاني فالاجزاء في البس في الاحوال الستة فلم
النوزع فالمرئ يكون علامة العدة اعني بالامثلة الدالة والتثنية يكونها اكثر اولى بالالف
الاحف ويكونه ضمير التثنية في نحو ضربا وبضربا والواو يكونها في الضمة اولى لرفع الجمع
في بابا فلم استمر في الرابع في بابا ففتحوا فبها فينا وكسروا فينا ولما كان هذه الحروف
دالة على التثنية وجمع لم يتحقق للاعراب تحقق حركة فلم يجمعهم وايضا لم يكن احاق
السوفين الدال على التمكن حذرا في السكينة فردوا ونوعا عنهما في النظر الى الاول لم يسقط
مع اللام والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالتشبيه وكسروا في التثنية
ومخو حان جمع تعا ولا وفر قابهما اذ قد تروى العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفي ووجه
احاق اثنين واخيه ظاهر لانها كانت لفظا ومعنى واما كلهم واللفظ ومنه المعنى فلم يجمعوا
في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاحق حان اللفظ والى المظهر الضمير جانب
الجمع مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب واحاق باب عشرين ايضا ظاهر يكونها كاجمع
لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم اليون لمدوم الاضافة ولما ذكرته في تقسيم الاسم الاختلاف
المتقديرى اراد ان يبين مواضع يعلم ان ما عداها لفظ واما المحلى فمخصوص بالبيات

لا فائدة من ذلك
وإنما هو
كأنه من
وإنما هو
فإنما هو
على الأثرين

الغليل وهو كوف وجب فريته
الغليل كوف كانه على الغليل

في دار الفضايلة
محمد علي اولاد
بنو الفضايلة
طاهر

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, written diagonally across the page.

فيها اصلية غير معدة ولا انضمام
 ما عتد في اصله معد ولا آخر من بالنفس فكلما
 يكون الاول لولم الطائفة لا يوصف ثانيا
 ونفسه وحقق في غير زمانا
 وان كان في موافقة العود
 لمعد لانه في التكرار
 فكلما لا بد من

في اللفظ لا في المعنى
فان اللفظ قد يتغير
والمعنى لا يتغير
فان اللفظ قد يتغير
والمعنى لا يتغير

وعشية ومساء وكبر أعيان مفردات لعدم سبب غير العدل فلم ينجح الى تقدير العلية
واتما عدم بناها فلكونه الدم مقدرة لا متضمنة معناها يجوز اطلاقها بها والمتضمنة لا تظهر
واتما كونها وكيف وابن ليس لها صيغ اصلية بل مجردة تفتق معنى حرف الاستفهام
فلذا ثبتت واتما المقدرة فكما لم يوظف لغناه مستفاد من لفظ المقدرة ولم يجعل حرف في
فلذا لم يبين وتبي غير العلية في الجموع اشارة وغير حالها لم يذكر حروفه داخلية في احد
ولا حاجة ان الى اخرها ان لا يوجد فيها لغة اخرى مع كونها مفردات ولم تثبت
الاخرى ان الرضي جعل الخايات وضى وعشية ومساء وكبر أعيان معدولات
لكن بني الاول لموجب وانصرف اليه لعدم انضمام سبب آخر وهذا لا يتوقف
مطلقا العدل فكان كالوصف وان ثبت فانها يوجدان في صارت مع الخراف وانما
لم يثبتوا العدل في البينات والمفردات لعدم اثره ومن هذا سقطت بعض المفردات
بان العدل قد يتغير في المقسم انما هو الاصل في وجوده تحقيق بطلانك بغيره
يخفف والافقير في وهذا مع كونها لا جامع الخاة وجعل سبب من الاسباب
اعتبارها خصوصا مفردات نحو اخر وجه فانه اصلها مقدرة لم يتعل قط ونحوه فانه اصله
بانه عام فحققت بطلانك انما يجب ان يقول ما وجد فيه دليل على انه الاصل فيه
اخر فغده حقيق والافقير في وجعل المحقق هو الدليل لا الاصل الا ان
يبرهن تحقيق الاصل تحقيق دليل اصله وتقديره تقدير اصله انما هي وتب وقوة
في هذه الورقة عدم ذكر العدل في الفقرات الثلاثة وقد عرفت وجهه في جمع جمعا
في هذه الورقة عدم ذكر العدل في الفقرات الثلاثة وقد عرفت وجهه في جمع جمعا
شاذ وان كان في الاصل افضل بفضيل فغدا شاذ والسبب الاخر الوصف
الاصل على الاصح وان كان ذلك كزوج في تقديره مقدرا كغيره فانه حروفه في عام
لم يدل عليه دليل لكنه قد حفظ القاعدة ثم قد علم المنع الالهي ان اوما في حكمها ولا يش
ولا يقع انما هو المستفاد من كلامها او كلامه والوصف وهو كون الاسم دالا
على ذات بالية باعتبار معنى معين هو الموصوف الاصل اي ثابت في الوضع احترام
غير العارض بسبب الاستعمال كارجح في غير مستوفى مع غير التوهم كافي في الحقيقة او الاصل
لا يثبت بطلانك والاشارة على ان اللفظ لا يزال جنبه الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التغير

في اللفظ لا في المعنى
فان اللفظ قد يتغير
والمعنى لا يتغير
فان اللفظ قد يتغير
والمعنى لا يتغير

التمتع بعدم ضررها ولا يعتبر الوصف الاصل مع العلية فلا يلزم من كونها ذاتا
وهذا يخص الوصف الاصل ولولم يذكر لفظ الاعتبار ووجه عدم الاعتبار ان الوصف
يقضي الابهام والعلية التعيين بحسب وضعها ويقع اعتبار المتضادين في حكم واحد في منع
العرف وان ثبت اي بان بقرينة سبق الفقه لفظها او معنوايا بشرطه اي
شرط ان ثبت بانها بطلا فسمي من العرف العلمانية ليعبر بها لان الاعلام محفوظة
عن التغير بقدر الامكان ولان العلية وضعها ان يكون ان حرف بني بالاطلاق بعد ان كان
حرف معنى فيلزم وهذا الشرط كاف في وجوب تأييد اللفظ لقوة بظهور العلامة
ونه جواز المعنوية لانه وجوبه ولذا قال ودان اي الثاني المعنوية لا يذلل الاشارة القرب
بوتير في منع العرف وجوبا اي تأييد وجوب او تأييد او اجابا او وجوبا
منع صرف كوكاز ذلك المعنوي في الوسط او في الاصل او في الخاتمة او في الخاتمة
او في الخاتمة حروف على التلخيص الاعرف وجه هذا الاشتراط ضعف ان المقدرة فلا يعنى
قوة اللفظة لا ببقام شيء في اللفظ مقادها وكوبا الواسطة وحرف الرابع قائم مقامها
بدليل عدم ظهورها في عقيب مع وجوبه في توفيره وحرف الوسط قائم مقام الرابع
بدليل وجوب اخذ في جزي مع جواز جملوي والعلم وان لم يكن مؤثرة في التلخيص ان
الوسط على الاصح فافق من قوة التلخيص وضعها في الاصل في التلخيص في التلخيص
تأنيث بخلاف الرابع واتما حروف مقادها في التلخيص في التلخيص في التلخيص
العلل ليس لتقل بل للفرقة واتما تأنيث مقدم لزوم النقل لها كيف والعلية والوصف
والعدل لا يتصور فيها النقل بل حصول الخفة في الاخير في التلخيص في التلخيص في التلخيص
خوفهم وماه وجوا علامتا المذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التلخيص
وقوة الخفة والتلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص
لو كان تأنيث اي ذلك المعنوي اصلية بان لم ينجح الى تأويل غير لازم والافقير في
بكل حال كل من تغيره فانه تأنيث تأويل الجماعة ولا يلزم لجواز تأويل بالجمع وهذا
التيقن زائد على الكافية ولا بد منه للتأنيث مع كوكاز انما يستبد منه شرطه اي شرط
تأنيث اسم في منع العرف او عدم الاستحسان ولا يجوز ان يرد بالموصول المعنوي لفظه في اشعار

في اللفظ لا في المعنى
فان اللفظ قد يتغير
والمعنى لا يتغير
فان اللفظ قد يتغير
والمعنى لا يتغير

والله اعلم
بما كان
خفيا

والله يكون في العام لاني
الفضل فلما انتم
تفعله

[illegible]

مفعول الاول دائما اولى بان يمتنع نائب الفاعل من ان لا يندفع الالباس لانه في
الاول من الفاعلية وهو الاخذية مثلا فاسب لنبات الفاعل وفي ان في مفعول
وهو الماخوذية مثلا فلم ياسب نحو اعطى زيد درهما ويجوز ان يمتنع في وجه وجب
وفوق الاول لنباتة باللبس فضاله نحو اعطى خاله بشرا اذا كان البشرا
او اجرا او طمرا او لا يجوز اعطى بشرا خالدا ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره في المفعول
تعين لنباتة لانه سببه بالفاعل فانه تعقل المتعدي يتوقف عليها مختلف
سائر المفاعيل وان اعترض من المفعول المطلق فليدفع بذكر مسمى والاولى وان لم يجد
المفعول به يجمع المفاعيل الخالية عن مفعول لنباتة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل
ولو اقتضا الى العامل السابق الضمة او الفعلا والتفصيل لا يصلح في العمل ويعلم حال
غيرها بالمقابلة كمال لا كثر واستثنى المفعول من عدم صحة قطع الشارع على المذهبين
لاستثناء الاضمار وهو ان يمتنع الاضمار في الفاعل البازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق
فكأنه كالمفعول في القطع بخلاف ما بعدتها واحدا او اكثر اسما صريحا او غيره مظهرا
او مقفرا منفصلا ومنع الاضمار في الشارع في وجهها بحسب المعنى مع صحة وقوعه في وجه
الموقع معولا لكل منهما على البدل فلا يتصور في الفصل الثاني في وجهه في القدم والوسط
في لاجل الشارع الاول يستحقه قبل الثاني ووضح بان الثاني قبل وجوده لا يشارع
وبعد لا يمكن فيما بعده الاول ولا يلزم تعيين اعمال الاول مطلقا لان الشارع لا يقدم استحقاق
الاول على وجود الثاني لانه لا يستحقه والكل فاسد لصدق هذا الشارع وهو كقولهم تقدم
استحقاقه على استحقاقه ووجه وجوده حكم او لو اريد الاستحقاق على المفعول فغا ولو علم
المشوى في الوجود ايضا وانما في الشارع انما هو في البنية والعلب في جوابه واللفظ
انما يصدر بعد القطع فالصواب ما قاله الشيخ رحمه الله من ان اعمال كل واحد منها ايضا جائز
لكن المتعارف عند الفاعلين اعمال الاول بخلاف المفعول والعقل وجه اتفاق اولوية تقدم العامل
وجوهية تأخره مع الفصل فهو كانه ما بعدتها في جوابه كونه منفصلا او ظاهرا بعد الا
فبما هو ما ضرب وما كرم الا انا والاولى في وجه ما بعدتها من العامل الاول ووجه
ان في انما حجة اقتضاها بالاتفاق فالكل يوافق الكسائي في انهما معهما في باب
وليت الالباب فلا وجه لتعول في حال وما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه طريق النطق

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

القطع عندكم الاضمار وهو ممتنع سببا اوليا لانه لا يندفع الالباس لانه في
بداية المفعول واما في المفعول نحو ما ضربت وما كرمت الا انك او زيد فاحذف ظاهر
الاول في الحذف الضمان رفعا وجبا حاله او غيرهما او مفعول من غير حذف المضاف فانه
لا يجوز حذف حرف الجر بل يجب ذكر المفعولين كما ضربت الا انك وما شئت الا انت فحذف المضاف فانه
المفعول والمفعول في الضم فلا بد ان يكونا في الاخر بخلاف المفعول نحو ما ضربت وما شئت الا زيد
وتو قال فلو بعد الاخذ من الاول الا في المفعول المضاف اليه بالتمام اضر واستعمل نحو ما ضربت الا
فحذف الا انك ولو كان ما بعدهما ظاهرا غيرا الى غير ما ذكر من الواقع بعد الاضمار المتصل
بلا انما نحو اقام ام قاعة انت اذا جعل قاعة واجرا بعضه على الاضمار وعلوم اشترط وضع
الظاهر في وجه البنية فليقطع هذا فاقام ام قاعة انتا او زيد او المريد ان يجري منه تعرف على مذهب
الكسائي والاضمار على غيره ولم يجر فيه تقاسم سوى دخول الاخير في اطلاق ظاهره او لو اريد به
المتصل باللفظ بشر المتصل ولا يبرق فرق بينه وبين الظاهر في الامثلة المذكورة في وجه
اعمل العامل الثاني عند البصرين والشارح في ترجمته بترك لولم يجر ووجه في وجهه في وجهه
الاول مرجوحا ووضح الفاعل قية اي في الفعل الاول انما اقتضاه مشتق على طرزه اي وقف
الظاهر في التذكير والانيث والاخر في التثنية ووجه في ترجمته في الاضمار في الذكر فليقطع
لشارع وهو بان حذف الفاعل بل انما في الاضمار في غير ما شئت الا انت فحذف المضاف فانه
نحو ما كرم الا انا واستمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضرب القوم غير وار ولو جوده انما لا يرد
في الاولين بارزا او مستكنا ووجه بدله في البواعث فليقطع مذهب الكسائي عن حذف حرفها
من الاضمار والمفعول مبتدأ اي لوقفه العامل الاول منفصلا لو كان ذكره ضروريا بظهر
خبره فليقطع مفعول باب علت قية المص والتمس في جواز حذفه في نفسه قوله نعم
ولا كسائي الذين يجلوه الآية وقال ابن حبيب في شرح الفصل فانه ذلك كية المبتدأ فاذا جاز
حذف خبر المبتدأ للمقربة جاز حذف ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن هشام انما الممتنع هو
الاقتضار بان يكون الاخر سببا وقيل يرد بالضرورة ما في حذفه ليسا وقيل نحو استعنت واستعنت
على زيد به ورعت ورعت في الزيادة عنها وملت ومالت على زيد اليه وبلا ظاهرا خلاف اخذ
بترتبة المفاعلة وهذا اجل لانهم جوزوا الشارع باقتضاء اخرها فاعلية شئ والاخر مفعول لشيء
وهي ثم ما بالواسطة وما بدونه لكن في تحسبه فاسح في قوله ولو منع منها فليقطع انكالا والا

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

هذا هو المفعول به
وهو الماخوذية مثلا
فاسب لنبات الفاعل
وفي ان في مفعول

اي واذا لم يكن ضرورياً فيختلف مرادنا من الضمارة الفضلة ولو اعمل الضمارة الاولى كما
 من رالكوفة تكون اول الطالبين اضمر الضمارة اي ان في محل طر القاسم بخلاف
 والفتول معطوف على المشك في الضم بلا فائدة لوجود الفصل متعللاً على الوجه الاول
 لا يتوهم انه مفصول مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الزم ويجوز قد يكون فضلة ولو منع منها
 نائب الفاعل اي الاضمار واخذف فيظهر ذلك المفصول قبله برباب علت نحو حين
 وحسبهما مطلقين الزيدان مطلقاً فلو اضمر ثانياً الثاني مفرد والى الف الاول ولو منع الخاف
 المخرج والاقبال من منع او ويجوز ان الخاف والاقبال ولو تصور ان فيه ليس حالي الاضمار
 واخذف وقل المنع على البس كالمعزوه في سبق لزمان الاشكال وترك كجواب عن قول امرئ
 القيس يكون خارجاً عن المقصود وهو ضبط المسائل المبتدأ لا كان مشرفين حقيقين
 مختلفين بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعها في حد واحد فادخل او تبدل على النوعين
 والاستقلال بخلاف الواو اذا صلها بالشرط كالتحقيق الا انه لا يمكن فالنوعى الآتية
 ان من قال على لظان وفلان مائة ورحم صارتا على تحسين بخلاف جادى زيد وعمر و
 وقد اصاب النص حيث مبتر احكام المبتدأ من الضم ولم يخط كابن كحاج ما اي اسم
 اللفظ هما اولى من رفع اسند اليه نائب وضمير الى ما و متفكا حاله من الضم اللفظ
 المراد ما يحل بالا صالة فيه فيوجد الالتصاق المذكور في نحو علت زيد قائم وبحسب درهم
فلى وجد العود لم يجرى الى الالتصاق اقتضا الاول سبق الوجود ووزن الثاني وفيه خطأ
 اوصفت اي لفظ دان على ذات مبهمة باعتبار منع مقصود ويشمل الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقر ببيت اخوك والمتعارف اسد الزيدان بعد
 حرف النع والاستنهام لفظ تحريف مشعول اذ التثنية اتم ما يستلزم تحريف وهو ما ولا
 وان والما والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم الزيدان وكذا الاستنهام في محروق
 وهو المنة وصل والاسم نحو ما صنع البكران ومن خاطب الخالدان وكذا انت وابن وكيف
 وكم وايمان ويترد على النص دون ابن كحاج انه يذكر غير مصف ولا موصوف اذ لا يخال
 اضمير ب الزيدان ولا اضمار عاقل الزيدان ورافعة الظاهر يخرج نحو اقامان الزيدان
 او الزيدون لانه الصفة بينهما متعين للتحريية اذ نفرد الصفة عند رفع الظاهر كمشابهة الضمير
 الذي يلزم من عدم افراذه تعدد الفاعل والى قبل البعد وعليها اقام ابو زيد ويجوز

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten signature or mark.

卷之四

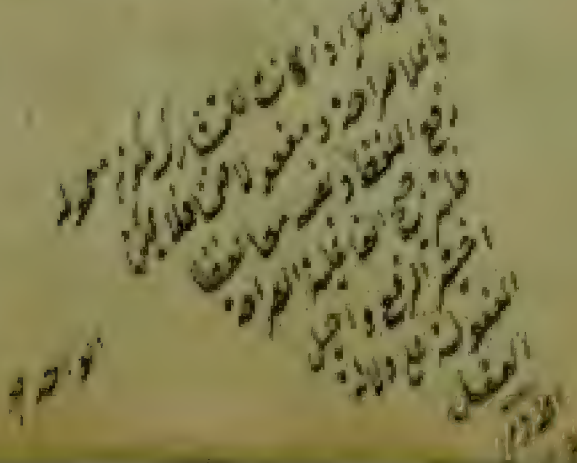
مشرفة على جميعكم وزيادة الاثبات بالافاضة
والخير المألوف والامام متولي
بالزيادة الى حدودها
عالم

[illegible]

مكتبة المتحف البريطاني

الفصل الثاني

المجلد الثاني



مع انما ولا يحذف الا ضرورة وجائز فها ذكره المصنف رحمه الله تعالى في موضعين فاما
 وجه دخول الفاء في جنس كل مضاف صف كل المكرة موصوف او غير
 موصوف نحو كل شيء من الله والموصول معطوف على كل بفعل
 او ظرف نحو الذي ياتي او امامك او في الدار فله درهم وكذا
 الموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الله
 الذي الاته ونحو كلام الذي ياتي في درهم والذرة الموصوفة بهما
 اي باحدهما وكذا المضاف اليهما نحو علم رجل ياتي في درهم وينفع
 اي منسج يجوز دخول الفاء في جنس ليت ولعل قل لانه الدور الشابة
 الشراط والذين في قبيل الانجار في الدلالة على السببية واما
 بحرف جازم الكلام الى الالف في وقت نظر وفي انواتها الرابع اختلاف
 والتحقيق يجوز ومنع سائر النواحي مثل كان وظننت بالانفاس فلو قال
 ومنع النواحي الا ان النوات في الحروف كان احد والآخر في النوات
 ويجوز ان يحذف جازم منه وجب حذفه لو انتم في محله انتم في محله
 بحرفه فيسقط منه كحرف لولا الامتناع فان جازم التزم محل حصره
 عاما حال من حصر ليدل لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم يكن ضرورة
 كقولك علمه لولا فويلك حذوكم انهم بهم نقض الكعبة فجعلت
 لها بابا وان كانت قالوا ان كقولك لولا انتم كنتم مؤمنين
 اي انتم مؤمنون وما عطف علم حصر لولا لانه كل حصر لفظا او معنى
 اخصف انما يشب الى فاعل او له انما معقول وبعده الى حصره او حصره
 ما اخصف حال من احد ما او منها نحو من في زيد او زيد فاما او فاعل وان
 ظرف زيدا فاما والحقير حاصل اذا كان اي وجد فاما والعام مقام جنس
 احوال واملع عطف الصاغة حصر لولا مضافا حاله اعمل الى حصره
 المضاف المذكور نحو اخطب ما يكون الامير فاما اي اخطب كوان الامير
 حاصل اذا كان فاما جعل وبيده خطا ما لغته وما عطف الصا
 على حصر لولا عطف عامة نائب الفاعل بواو بمعنى مع كقولك رجل

والموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه

اي باحدهما وكذا المضاف اليهما

والموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه

اي انتم مؤمنون وما عطف علم حصر لولا

رجل وصيغة اي مع حرفه مؤنثان وجر القسم به حال كونه ذلك
 المقسم به حركاته اي القسم كقولك كذا القسم هو جواب من جنس
 خلاف كونه على عهد الله لا يعلق كذا لعدم صراحة في القسم فلا يجب حذف
 خبره خبر باب ان ما اسند تاما الى اسم فخرج نحو كذا ان
 رجلا متافيا وهو كذا خبر اي خبر مبتدأ في كونه معروفا وجملة ومحت
 ومفعلة وادويةا ومفعلة فافه غير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا لباب
 ان بوجود الشرائط وانتفاء الموانع فلا بد من جواز ان يربط وانتفاع ان
 ان رند ويقتدم خبر باب ان على اسم كذا كان ظرفا جوارا اذا كان
 الاسم معرفة كقولك ما ان انما ياتيهم ووجود ان كان كونه كونه
 على السلام ان من ابلان لسم ولا يجوز في غير الطرف بخلاف خبر مبتدأ
 فانه يجوز تحريكه ظرفا او غيره وهذا كما لا يستثنى خبر لا التي في جنس
 اي لنتي حكم عن جنس ما اسند تاما الى اسم ولا يبعد خبرها على اسمها
 وتو كان ظرفا لضعف عليه وكثير حذو اي جنس ويجب حذف حرفها
 اي لغة بني يقيم الى دل على ضرورة كونه لارجلين حال في الدار رجل
 والواجب ذكره كونه انظر الرض عن الالذسي وقيل ان بني يقيم لا يثبتون
 لا لفظا ولا معنى بواو يبتولوا معنى لا اهل ولا مال انت في المال والاهل
 فلا حاجة الى حصر خبر اصل اسم ما ولا المستبين بليس في النفي
 والاحول على المبتدأ وخبر ما اسند له نائب الفاعل بينهما حال المحرور
 تمام التعريف ومضمون بطلان العمل عند تقدم حصره ولفظ لا لم يجر المفعول
 عاملة ولم يدخل الباء في خبرها وليست لفظ لا تسعي حال بل المطلق
 النفي بخلاف ما وليس في هذه الثلاثة نقل العمل فاما اي
 في اللفظة المتأخرة وكثير ما كثر في المسألة المنصوبات
 تكثر ما ذكر في المفعولات المفعول المطلق سمي به لخصه اطلاق
 صيغة المفعول على كل فزده منه في غير يقينه بحرف بخلاف المفاعيل
 الباقية ما نصب عدل عن حذو بن حاجب لاجتياجه الى تعلقها
 اسم ما فزده على كونه مؤنثا

اللام

افادة ما كثر في المفعولات المفعول المطلق

والموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه

اي باحدهما وكذا المضاف اليهما

والموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه

اي انتم مؤمنون وما عطف علم حصر لولا

مع عدم تمام منحه اما الاول قال يراو بانفعل في فعله القيام وبالفاعل
مايهم نايته للقيام ونحوه بضمها وبالفعل المضارع اليه مايعمل المستحق
والمتق منه وبالكذا كور مايعمل محكمي ويعتداه اشمالا وكذا اجز مع عدم
تمتية في النوع والعدد وسمول المصدر ولا فنية لشي منهنه واما الثاني
فلهذا في على نحو ضربت وضربى شديد للتاكيد اي لم يجره كونه ناكدا
وتقوية بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له فخرج نحو ضربت رندا رندا
فان نصب الناي لكونه ناكدا لنصب لاجل التاكيد والاكاف كل منوك
نصبها وهذا اذ جامع وما منع لكن لا يبعد للمبني لاستتمام الدور
لا يبعد لمن عرف المنصب بسلامة او غيرها واخراج الى معرفة الاصطلاح
ولا يبعد هذا القسم اعني ما نصب للتاكيد على عامله لانه في التوكيد التاخير
ولا يبعد ولا يجمع لكونه ناكدا للماينة حيث هي هي ولا كثره فيها وهذه
الشيء يجوز في الاخير من فلذا اختص النبي بالاول او النوع او العدد
بمخلاف النصب في كورات ضربا حسنا ورجالا لئلا وهو اي المفعول
المطلق وهذا الس في تمام حجة لعدم الاحتياج بل حكم في احكامه ملائمة
بمعنى العامل واما بخلاف اللابسة بلفظ فانه قد لا يكون نحو فقدت جلوسا
ومعنى اللابسة اشتركتا في معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما نحو ضربت ضربا
او تضاعف كذا كذا نحو ضربت ضربا او مختلفا نحو ضربت ضربا وكذا كذا
اللابسة حكما او محكوما لا وضعتا ليتناول نحو ضربت به سوطا او ثوبا
ضربا بيا واما نحو قوله مع والله ابتكم من الارض نباتا وتبلى الله بتبلى
فاللابسة في وضعي لا حكمي فاقبل وحذف اي يجوز حذف عامل
المفعول المطلق كذا في مقدم وحيث حذف المذكور كفضلا
اي حذف عامل فضلا من فضيل من الية كذا اذا بقيت منه بعيتة
وايضا في ان ان اي عاد وحيث كذا وبذلك حيث بالمطابقة بمعنى ان
اي تمام والتبعية للتكرار اي ايقم لاشمال امرك ولا يبرج عن مكانه
كاليتيم في موضع اعلم ان ابن حجاج قسم وجوب حذف الى السماعي

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

الى السماعي والقبلي وعدة بدون العلم من الاول وبذلك في الثاني
وحصره الرضي في القياسي وزاؤه موضعها ما وقع مستل للفاعل والمفعول
بالاضافة او اللام في غير اراوة النوع كوكا الله وحضره الله ووعده الله
وسنة الله ونضرب القربان وسبحان الله وبذلك وبذلك
وسمها لك وعقراك وجدعالك بخلاف نحو سفاك الله سحيا
ورعاك الله رعيما وشكرت شكرا وحي نبح الجملانة عذرة حمدا وعومكم و
مكمهم وسعي لها سعيها وفلت فلتك وتقص ما وقع منه ولو
رند لكم لانتقاصه نحو قوله في ارجع البصر كرمين واما نحو لك
وسعدك فداخل في الزمادة واري هذا هو الحق وكلام المصنف رحمه الله
سار الى هذا حيث قد حمدا لله وقمره بك ولم يفرج السماع غير انه
لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا القسم على البوائ بان لم يذكر القاعدة
في الاخير من فلذا اختص النبي بالاول او النوع او العدد
بمخلاف النصب في كورات ضربا حسنا ورجالا لئلا وهو اي المفعول
المطلق وهذا الس في تمام حجة لعدم الاحتياج بل حكم في احكامه ملائمة
بمعنى العامل واما بخلاف اللابسة بلفظ فانه قد لا يكون نحو فقدت جلوسا
ومعنى اللابسة اشتركتا في معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما نحو ضربت ضربا
او تضاعف كذا كذا نحو ضربت ضربا او مختلفا نحو ضربت ضربا وكذا كذا
اللابسة حكما او محكوما لا وضعتا ليتناول نحو ضربت به سوطا او ثوبا
ضربا بيا واما نحو قوله مع والله ابتكم من الارض نباتا وتبلى الله بتبلى
فاللابسة في وضعي لا حكمي فاقبل وحذف اي يجوز حذف عامل
المفعول المطلق كذا في مقدم وحيث حذف المذكور كفضلا
اي حذف عامل فضلا من فضيل من الية كذا اذا بقيت منه بعيتة
وايضا في ان ان اي عاد وحيث كذا وبذلك حيث بالمطابقة بمعنى ان
اي تمام والتبعية للتكرار اي ايقم لاشمال امرك ولا يبرج عن مكانه
كاليتيم في موضع اعلم ان ابن حجاج قسم وجوب حذف الى السماعي

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه في قوله
بمعنى عامله يعني جعل نصب علامة له

هذا هو الوجه الثاني في ترتيب الأسماء
على ما يقتضيه القواعد النحوية
فإنه لا بد من ترتيبها على ما يقتضيه القواعد النحوية

أو متعلقه كزبد اضربت غلامه أو رجلا بحجة أو الذي يحتمل أو علم أو احضاه
فوجود الضمير وعمل النصب لفظا أو معنى فيه أو في متعلقه شرط فالوجه
أن يقول ناصب ضميره أو متعلقه فخرج نحو زبد اضربت رجلا بحجة فخرج
نحو زبد اضربت رجلا بحجة فخرج نحو زبد اضربت رجلا بحجة فخرج
السابق أو أعمال مناسبة حذف المصاحف مرفوع أو بعبارة على جسته
على الاقتداء أو عطف على المحرور عن مذهب الكوفة وأحضر بالامكان عن ما
استحب لما في لفظه كان وأخواته ولام المباشرة والالتصاف وما وإن يعلق
بأن في حروف النصب والالتصاف والالتصاف والالتصاف والالتصاف
الواقعة موضعها غير زائدة ومنه قوله تعالى الزانية والزانية الآية عند المبرور
وكم والأسهماء والمرضى والتخصيص والشرط والتفضيل والتعجب
واسم الفاعل والصفات لله والصفة والصفة وجواب القسم ولو كان
الفاعل من جملة أخرى ومنه قوله تعالى الزانية والزانية الآية عند المبرور
أو عدمه عند حكم الزانية والزانية فيما يلي عليكم وفاجله وجملة أخرى
بيانته فلا بد من اللفظ والفاء الزائدة أو غير ذلك أو معنوي كمنشأ والمعنى
أو خلاف المقصود فخرج قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه لو نصب
كل فان علق في الزبر بفعله فدون كان منه لكل شيء لزم التام أو
المقصود أن كل مفعولهم ثابت في الزبر لأن كل ثابت في الزبر ففعله
وعلق معنأ المبدأ في نحو زبد اضربت مائة الف رجل وسعي المبرور لولاه أي لولا
العمل في غيره يعلم أن الامكان شرط وأن المانع محصور في العمل ويحصل
الاجتهاد من مطلقا من نحو زبد اضربت بسوط وعبارة يمكن أولى من لوسيط
أو يثبت أو من غير عدم الاعتقاد باللفظ نصباً معمول أعماله فهذا
سيفي عنه لأم العامل لا مرفوع ما قبله وأن فعل معمول عمل يحصل الاحتراز
عن نحو زبد اضربت به فالنائب فزبد وألأنب ما قبله لأن لفظه صفة
أي لفظا نحو زبد اضربت أو معنى أي معنوا محلا نحو زبد اضربت به
وعلى الثاني فاللفظ نحو زبد اضربت غلامه والمعنوي زبد اضربت به كزبد

هذا هو الوجه الثالث في ترتيب الأسماء
على ما يقتضيه القواعد النحوية
فإنه لا بد من ترتيبها على ما يقتضيه القواعد النحوية

كزبد اضربت غلامه أي لابسته أو حشرت به أي جاوزته مثالان للنائب
ليعلم أنه يتم للناصب والمرفوع ولما انتظم المناسبة المفارقة فقدم الظاهر فيها
وترك مثال الأول لوضوحه في هذا الباب أربعة أسماء ما يجب منه
النصب وما يختار وما لا يرفع وما يختار ويسر ما يجب منه الرفع
فترتيب الأسماء وتو ترتيب الأسماء نظراً إلى الترتيب التدرجي وهو قبل
ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب غير أنه قدّم اختيار النصب على المبدأ واية في كتابه
وقدم لاحقاً بالباب فلاحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو الأول اختياراً
النصب على المبدأ غير أنه قدّم اختيار النصب وما لا يرفع وما يختار ويسر ما يجب منه الرفع
أقل تقييداً ونصبه أي بالاشتغال أولى من رفعه لوعطف
أي لو وقع العطف في باب الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد
وعلم الكرمه للنائب ولو كانت الجملة المعطوف عليها أو المعطوفة
ذات وجهين العلم والاسم أو صمالي المعطوف نحو زيد فقام
وعلم الكرمه في دارة فأنصب مسأ للرفع أو بس عطف
على عطف المقترب بالصفة لوزع كونه في انا كل شيء خلقناه بقدر
فان المعطوف وان كل شيء مخلوقنا وأنه بقدره والصبت حكمه في واما الرفع
فمحملة كون خلقنا خبراً فالمقصود وصفه فيضدان كل مخلوقنا
بقدر وهذا بمنزلة المفعول أو كان بعده أي المفعول المذكور
أخر أو لم يكن كزبد اضربت أو لا تضربه لان الطلب لا يقع خبراً إلا بآية العقل
والصبت عنه أو هو أي المفعول المذكور وقع بعد النصب
نحو ما زبد اضربت وكذا لا وإن بخلاف لم ولما ولن وجب تلفظ معمولها
فلا بد من الاستفهام والاسم فقام نحو زبد اضربت زبد اضربت
والرفع في هل أصعب وعند الفصل لا يجوز بل يجب النصب وسعي
أن يحول بعد حرف النصب والاسم فقام لانه لا يجوز النصب في نفس زبد
فمنه ويجب في نحو من زبد اضربت أو من زبد اضربت على ما في التوضيح وفي الرفع
أن الأسماء المنصبة للأسهماء يدخل على فعله فعلها مفعولاً

هذا هو الوجه الرابع في ترتيب الأسماء
على ما يقتضيه القواعد النحوية
فإنه لا بد من ترتيبها على ما يقتضيه القواعد النحوية

كبحن العرب نفعل كذا او مضاف نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لانور
 واختلف في هذا القسم قيل انه منقول من الزا ايضا والمختار انه مصوب
 بنوع او ينقض لان النقل لا يسره من هنا بخلاف القسم الاول مع ان خلاف
 الواصل واولاها لا ينادى والمفرد المعرفة لا ينصب واما اذا لم يتقدم ضم
 المتكلم نحو رب الفاسق او الكسب ونحو ذلك فلا يعد باب
 الاحصاء بل سيج ما بالفتح والدم والترم ويجوز بعد العلم في جمع
 اي او انقض او امجد او اذم او ترقم بحسب المقام والمصنف جعله
 بابا واحدا لا يشترط ان يكون جواز بعد انقض فقلنا لا فاصلا بينهما
 والسادس ما في النذر ولم يعرف في النذر في الجاهل بل اكنى
 بقوله وما نودى كثر النذر لفظا نحو ما نذر او بعد ما كثر قوله تعالى
 يوسف اعرض لي حاجة الى تعففات مضرة لحياتي وجود الاقبال صنة
 الادبار في كويال الله وما زيد لا تقبل او ادر وما ساء ما لئلا واما وجب
 حذف عاكلة اي اذ عوانا لرفع بس الخبر ثم ائيب عية حب الزنا
 لئلا عليه فتاك الوجوب لا متاع جمع بين التائب والمؤوب ويجوز في
 اي النادى جواز اي العينة مشروطة على الا باسجد وايقن قرا بالتحذف
 اي الاما قوم وراود بفتح القاف بعده وكثر اي يجوز حذف
 حب الزنا ايضا من غير الجنس قتل بفتح النكة قبل الزنا في حذر اياها
 مع جواز حذف الزنا او وصف بذي اللام والاشارة لان نذرهما لم يكسر
 فلا قرينة والستغاث والندوب لان المطلوب منهما مئة الصوت والخطوب
 وتسمى ان يزهد والتعجب منه نحو ما لئلا وبالذواهي والمهدة نحو ما لئلا فتلك
 وادخالها في الستغاث لان التعجب يستغث بالتعجب منه ليحذف فيفض
 منه التعجب وتخلص وكان المهمة ويستغث بالمهمة ويحذف فيستقيم منه
 ويستخرج من المخصوص تعف بار وبعين ان التعجب موجود قبل الزنا
 بسبب الضحك والسرور فكيف يعف منه التعجب ويراد التخلص وان
 التمدد يفضي الاستعداد والاستغاث التذلل وان يزد ولفظة الجملة لعدم

في قوله
 نحن معاشر
 الانبياء
 لانور
 في قوله
 رب الفاسق
 او الكسب
 ونحو ذلك
 فلا يعد باب

في قوله
 وما نودى
 كثر النذر
 لفظا

في قوله
 رب الفاسق
 او الكسب
 ونحو ذلك
 فلا يعد باب

في قوله
 رب الفاسق
 او الكسب
 ونحو ذلك
 فلا يعد باب

لعدم جواز حذف عنها الضمة في العلم غير الجملة والمضاف واي الموصوف
 باللام نحو ايها الرجل وانهما الرجل قد تم حذفهما في النكاح لانهما لا يند
 المقدم عليه الذكر المنفرد عليه سائر الاحكام والتعريف المحذوف لا يند
 مشقة الاحتياج اليها كانهما ذكران فاما
 الم المشددة عوضا عنه وامتاع جمع بين العوض والموض عنه واما الم
 شير كما باسمه تعالى تذا عند سوره وابتاعه وتعد الفراء اصله ما لئلا
 بالخبر وجوز دخول ما لئلا في الم عوضا عن بنية الجملة وروى جواز اللهم
 امتا بالخبر والهم العين فلانا والدعاء عند نفسه وامتاع اللهم وارجع
 ولا يوصف لفظا اللهم عند سوره جعل الم ما لئلا وجعل ملك الملك
 في قوله تعالى اللهم ملك الملك منادى لاوصفا واما عن سوره فجوزوا
 وبني النادى على رقة مجاز باعتبار يكون او الاول شامل لاول الجمع
 والفت الشبهة والضم لفظا او بعدا ومحمدا لو كان مقودا غير مضاف
 ولا متباه معرف قبل النذر كونه ما نذر او بعدا كونه جارا جارا
 متبنا شبيه النكرة ليكون قرينة لارادة احد معاني المفرد ويظهر عموم المرفع
 والمعرفة واما بني لوقوعه موضع الخاف الكسمة ومثابهاتها افراد
 وسرعا في مثل دعوك المشابهة الخاف الحظاظ حرفية لفظا ومعنى
 ولما كان المختار في العلم المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافين الى علم
 نحو ما زيد بن عمرو وما هذابنة عمرو بخلاف ما رجل ابن عمرو وما زيد بن اسنا
 عمرو وما هذابنة عمرو والفتح مع جواز الضم وكان بناء في النادى السب منه
 في تابعه قال وزيد بن عمرو واولى وهذا الجواز محتمل ولو قال وفتح زيد بن عمرو
 لكان اقرب ويخرج النادى بلام الاستغاث لانها لام الجمع المخصوص دلالة
 علم انه مخصوص من بين امثاله للدعاء وتوزاد والسج والتمهيد لكان ان
 واللام مفتوحة في هذه الشبهة جملة على كسر وتوعد بغير ما نحو ما لئلا
 والشباب كسرت في المفتوحة ولا يستعمل فيها الا انا واما اعراب مع اللام
 لضعف مشابهة كسرت بدخول فاصلة الاسم وفتح امرئ النادر على الفتح بالفتحة

في قوله
 رب الفاسق
 او الكسب
 ونحو ذلك
 فلا يعد باب

في قوله
 وما نودى
 كثر النذر
 لفظا

في قوله
 رب الفاسق
 او الكسب
 ونحو ذلك
 فلا يعد باب

هذا هو اللفظ المستغنى

اي دخول اللف الاستغناء لا يقتضيه ما قدما ولا لام
عنه فتح بعد مرسه قتل الثاني انهما قد انا او مطلقا ممنوع
لجواز واغلام زبده وان لفظين فلا يقرب وتوضيح الضاحي بالاحكام
مع عدم جواز واجبت بالحدود الاطوار وبما التناهي عن الصفات اعني
الناثية والاعرابية دون الذات اعني الصفات والكثرة فانه لا اطوار
في الموصوفين المختلفين صنف والالف لا يوجب البناء انما الموصوف
الشابهة القوة التي تنزل باللام وحمل للتركيب والالف لا يوجب
منع الجمع خصوصا اذا لم يحد اللفظ وخصوصا اذا يطلب منه كمد والظهور
وقيل لا يوجب الجمع بين الموصوفين وهذا ينصرف عما يكون احدهما عوضا
عن الآخر وهذا المثل اذ مناسبة اللام للاستغناء ظاهرة فاجبتنا بخلاف
الالف وجب بمراد الصوت مع الاستغناء يعوض الالف عن اللام
وينصب النادى المضاف كما عهده الله وشبهه اراد به
ما اتصل به شيء من تمامه معمول به نحو ما حنا وجهه وما جازم زبده او نعت له
بجمله نحو ما حنا لا يجزى او ظرف نحو الا ما حنا فزوات عرف بخلاف ما زبده
الظرف او معطوف عند ان يكونا اسماء واحد نحو ما حنا وتكلمين
عدوا وغنا بخلاف ما زبده وعمر والكرة الموقوفة كقول الاعني بار جلد ارق
خديبي وتابع النادى المتبع منها جزة برفع اخر زبده عن المحرر
فان تابعه لا يجوز رفعه واللام غير مافة اللف الاستغناء اذ تابعه ايضا
لا يرفع سوى ان كيد اللفظ فانه كالمؤكد اعاد بناء علم الاخرى ومعطوف عطف
عن ان كيد به فعل على به غير ذي اللام غير محذوف والبدل عطف على ايضا
لاستغناء فكله لا يستغناء الاخرين ويكوفان كالمؤكد ان كيد كان
ذلك التابع مقودا كوصفه بل لم يكن مضافا ولا شبهه ولو كان الاطوار
كلما حكى ما كان مضافا لفظا او شبهه مضاف لتب المضاف
المعنوي وجوبا على الاستعارة ولا كان للمكس شيهان وجب المصاعف
مباشرة العالم بالذات وجاز الوجهان عند الواسطة ايرفع ذلك التابع حكما

هذا هو اللفظ المستغنى

هذا هو اللفظ المستغنى

هذا هو اللفظ المستغنى

هذا هو اللفظ المستغنى

هذا هو اللفظ المستغنى

حكما على لفظ النادى لشابهة العرب في الموضع والاطوار بخلاف لازم البناء
والا لانه ان هذا الموضع مثله هو جوارى ورفيع للملائكة اسجد واعلى مناهة
الى جمع الملائكة والاتباع ليس باعاب ولا لانا والتسمية بالرفع وبما
مجاز وينصب حكما على محمد وتميز ذكر اختيار الخليل وانه عمرو
والى العباس اذ التقارص بسبب الاختيار فبقي الماواة المفعول
والا لاطلاق وجه زيادة لفظ ايها اللفظ ايها اللفظ هذا
مع نداء قوي اللام لانه يلزم اجتماع اللف العرب وزادة تعاد الشبهة
في ايها مع انه مناسب للنداء وهو من باب ماضية اي في المصاف اليه وتماثلان
ايها الماواة اقل من اي ولذا جاز ما قبله دون وصفه دون ما استبدون وصفه
عقبت به ندرج في النزول في الابهام الى التفسير فلم يلزم الاستدراك
بل ارفعته درجة من اجتهاد فلهذا قدما سوى الله استغناء
في ذي اللام مضاف منه ما الله بلا توتيل مع قطع الهمة يكون لامها عوضا
عن محذوف ويلزمها عطف نحو الجهم والناس وقطع الهمة ايها الى
موجبها عن دلالة العرب وقد رتبة الوقف عليها بجملة ويرفع
ذو اللام المذكورة وجوبا وهذا يخصر لعله وتابع المتبع اي يجب
رفع هذا التابع ولا يجوز رفعه مع تابعه اشعارا بانه المخصوص وبالنداء
فكانه بامره حرف النداء وتابع العرب على لفظ كذا في قوله والآخر منصوص به نحو
حادي ضارب زبده وعمر وتوصيف العرب بالذي لا محالة في الاعراب
سوى الرفع كدقيقة فاسد به مناهة وصتم مبتدأ ولت معربا بانه مفعول
يرد النادى المكررا اذ اضيف الثاني فقط وجه الاول ظاهر وان كان محذوف
مضافا الى محذوف مثله كذا واليه وان كان ما كذا فاصلا وجاز ما عطف
بسكون السا وما عطف بفتحها والفرقة بين الرفع والضم والكسر
واصلية الرفع والضم والاعلام بخلاف الرفع والضم والاعلام
بفتحها الفا لانه ان النادى المضاف الى السا يجوز من اربعة اوجه
والاولان يجوزان في غير النادى ايضا وبالكسار اى جازم هذه الاربعة

هذا هو اللفظ المستغنى

هذا هو اللفظ المستغنى

هذا هو اللفظ المستغنى

بلاهاء وباهاء ووفقا موقفا وكذا اي مثل النادى المضاف الى النظم
 في جواز الالوه الاربعه ما بين اتم وما بين عم وجاز فيها حذف النما
 واثنا في الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مهام ابن بخلاف ما بين اتم
 وما بين واما ميت عطف على ما خلا في اي جاز فيها زيادة على الوجوه الاربعه
 قلب الياء ثانيا مفتوحة او مكسورة بلان وبالكاف لجواز تقوية بين
 من واحد ولا يجوز ما بين لانه جمع بين العوض والمعوذ عنه والى شاذ ما غلام
 بفتح الميم بغيره سبق لكثرة العطف وبالفهم تشبها بالمفرد فيما ارشادى
 متعلق بجاز ما خلا في اتم غلب اضافة اليها اي الى الاله في كل نادى مضاف
 اليها فلا يجوز في ناعدي حذف والعطف وانما يجوز في الاسكان والفتح فقط
 كما في غير النادى وهذه زيادة لازمة في غير النادى جوازا وهو المترجم
 او ترجمه حذف اخره الاضافة القصر الى الاسم او النادى ولا بد من زيادة
 لمجرد الخلف جوازا بغيره في حق فاض وبد وغيره عطف على غيرهم ضرورة
 وقت ضرورة لانه سعة الكلام كقول علي رضي الله عنه ان افقادي فاطم
 بعد احمدي وقد يعبر المترجم تربية ان الاكثر البقاء على ما كان فقال
 ما خاربكس المرء والافق يعبره وجعله اسما بمراسه كما في اصله كروان فلي
 رخم صل ما كروعه الاكثر وما كره الاقل لكونه بعد حذف مثل عفا وسرطة
 اي شرط ترجم النادى العلمنة اي كون النادى على عدم البس بمراسه
 زائد على العلمنة الالف لساكنه اخلال كنية وفي انصباب زائد اشكال
 ولعله لا حظ للمعنى على ما في ترنا او الكاء للتأنيث عطف على العلمنة فلا يشترط
 العلمنة ولا الزيادة نحو ما بين في ثمة لان الاخلال من الواضع وتعدايدك
 علم ان ثمة التأنيث كنية بمراسه وان لا يكون النادى مضافا ولو كان
 ان يرد ولا يشترط قبل لانه لا يمكن من آخر الاول لانه ليس آخر النادى معنى
 ولا من آخر النادى اولس آخره لفظا وقد يشترط بكونها كلمتين والذي عطف
 تعليله بعلته سنة كره في جملة ولا مستغنى لفتاة الغرضين ولا مندوبا
 لذلك ايضا ولا جملة لانها مركبة بالها فلا تغير وكذا في النادى مركبا غير

في غير النادى
 في غير النادى
 في غير النادى

لانه اذا علمت الالف
 في غير النادى
 في غير النادى

في غير النادى
 في غير النادى
 في غير النادى

في غير النادى
 في غير النادى
 في غير النادى

في غير النادى
 في غير النادى
 في غير النادى

في غير النادى
 في غير النادى
 في غير النادى

غير اضافي ولا جملة حذف الاخر كما بعل في بعلك لانه ثمة تأنيث
 نظر الى الاصل وتو كان في آخره من صحيح اصلي كان بعد مئة
 زائدة ولا بد من بين النعتين او لا بد من كونه سعة ومختار الاحرف
 في آخره او زائد ثمة في حكم زائد واحد بفتح النما زيد ثمة حال
 من غير آخره في غير النادى كاسما ان كان اصله وسما علم ما
 ذهب اليه سبوه كان مثالا للثاني وان كان اخلا لجمع اسم من السموات هو
 من ذهب غيره كان مثالا للثاني ومنصور حذف او الى والالم يكن النادى
 مركبا ولا واحد من الاخرين فحرف اى فالحذف حرف واحد كوما
 مال في ممالك والسبع ماب الذوب والشار الى قوله وما ندب
 اي جدر مندوبا وهو في اللغة ميت يكي على وفي الاصطلاح المتبع عليه
 اي على فقهه والفتح التوقيع والتحرر موقوف كيعذر النادى في ذنبه
 على او غيره وتو علما غير مشهور لا يندب ولو كثر من سورة يندب او
 عطف على علمه ليدخل نحو ما صرناه يواوينا من تمام التوقف والياء
 الاولى للسبب واثنا ثمة لانه لا يندب بغيرها وينادى تحت لايوا وهذا
 كما ترى بغير هابنة المندوب النادى وقد سبق ما يدل على ان ثمة النادى
 وهو محقق وهو اي المندوب كالمندوب في الاعراب والبناء والتوابع
 وصح زيادة الالف في اي المندوب او جما اضيف المندوب اليه كوما
 امير المؤمنين وكذا في شبه الاضافة كوما طالع اجلاه وكذا في الصلة كوما من حضر
 بشر زمرناه لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليوثر فلا يقال
 وازيد الطوبى لانه لان اتصال الموصوف بالصفة كسر كاتصال
 المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة لانه في اهما تمام المضاف
 والموصول وفي الصفة بعد تمام الموصوف لغرضها لتخصر وقال
 يوشر اتحادهما في المعنى بخلاف المضاف والموصول جابر لتفصا
 الاتصال اللفظي وقد نظر في قوله بغير المندوب زيادة الالف
 زيد مئة مناسبة كوما علمية في غلام الخاطبة فلو زيد الالف لا يشر

في غير النادى
 في غير النادى
 في غير النادى

في غير النادى
 في غير النادى
 في غير النادى

في غير النادى
 في غير النادى
 في غير النادى

بالمخاطب وهو انما يكون فلورند الالف لا تبس بالثنية والهاء عطف
 على الالف لوقوفه على المذوق وقد تحرك هذان اصله
 السكون ويجوز تحريكه للضرورة الشبهة بالكتابة الساكنين او بالضرورة بعد
 الالف والواو تشبيها بهما الضمير او بالفتحة بعد الالف لتساويهما المفعول
 عند المفعول به في الاعراب وقدمه مخالفا للالف لكونه سبب الفعل
 وجوزوا ان تصور اختلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفاعل في الجملة بخلاف
 المفعول له نظر الفاعل ولكل وجهه موقوفها ما اى موقوف هو ما عطف
 على الفعل واختلافه في غير مرة لكنه اقل خلافا من حد من احاجب
 وترك خلاف الزجاء لضعفه وشرطه اى شرط المفعول له تقدير اللام
 اذ لو ذكرت لا يسح المفعول له عند ظهور بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن
 احاجب ولذا قال وشرط نصبه ولو لم يقدرا ايضا لا يكون مفعولا له لعدم
 اشعار العلة وجاز تقدير اللام لوجوده اى مدلول المفعول له
 مع اى مع مدلول عاقله وتعالما اى فاعله مدلولها واحاجب
 اى يشتركان في الزمان والفاعل وكونه فعلا لا اى بعينه من انباء
 وهذه من الشرطين واما ربحوله جاز الى جواز ذكر اللام مع الشرطين
 المذكورين ولكن لا يجوز حذفها الا عند ما معاها مع الالف مع الشرطين
 لوعدي بذلك امس وجئت لاكم امك وجه الاستعارة حصول
 من انما المصدرين فيمتعلق المصدرين بلا واسطة فتعلق المصدر المفعول
 اعز به مثل ما اى موقوف على الفعل اى وقع في مدلوله الحرك
 من امه اى حيث خرج كوجهه الله يوم الجمعة وشرطه لا شرطه
 خلافا لابن احاجب على ما ذكر في المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت لكان
 مفعولا له بواسطة خوف عند غيره ولو لم يقدرا ايضا لا يكون مفعولا له خلافا
 ويعمل بعد في الزمان مطلقا بهما كمن وزمان او موقفا كسوم
 وشبهه اذ الاول جزء الفعل وغيره محمول عليه والثاني على الاول لا خلاف فيه
 النوعية والمكان بهما جملا عند الزمان المبهم لاختلاف الصفة بخلاف المكان

في قوله
 فلورند الالف
 لا تبس بالثنية
 والهاء عطف
 على الالف

في قوله
 ويجوز تحريكه
 للضرورة

في قوله
 ويجوز حذفها
 الا عند ما

في قوله
 ويجوز حذفها
 الا عند ما

لا تزداد

بخلاف المكان الموقوف لاختلافها فاما وصفه ويغير الزمان المبهم لعدم الاصل
 في النصب لا يخل عليه وهو اى المكان المبهم ما سيج مدلوله ب
 حسب امر خارج عن مقامه فان شبيهه اى اما ما مثله برفوعه ازا وجه
 ان او كونه في مثل اجزات الست وعند ولدى ووسط باب كون وازاء
 وثقاء وبين وكوفه سيج وسيل والوقوف ما سركه لك في الدار والمسجد
 هذا ولابنه من استنجا جانب وما بعناه وواخر البيت وخارج الدار
 وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك من المكان المبهم لانها لا تنصب
 على الظرفية كما نضر على سوره وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان ليس
 فيه اوجه عاملة مع الاستقرار الا ما اى مكانا موقفا من بعد ذلك
 و بعد ما اى على ما لا يبر بمقناه اى معنى دخلت وهو سكت و
 تزلت مستثنى من مفهوم الكلام مع لا يقبل المكان المبهم النصب بقدر
 في الا ما بعد في نحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت الحان والمقتر
 عطف على الزمان او المكان لوانسح في حذف في وجاز التوسيع
 في المضم في العمل اللازم بكونه جمعة صيغة وما فعل لم يفتد الى المنة
 متاعده كونه يوم جمعة صيغة زيدا او اعطيت زيدا او رعاها ولا يقال يوم جمعة اعلمت
 زيدا اعلمنا فضلا او معنى التوسيع جعله كالمفعول به فيكون كالمفعول الى اربعة
 ولا اصله ويجوز عاملة جواز كونه جمعة لم قال مع سرت ويجوز
 حذف عاملة المفعول له لوقته الفاعل على شرطه كالمفعول به
 على الضمير السابق ويبقى جواز اعطيت زيدا كونه يوم جمعة سرت وجب
 تقدم المفعول له على عاملة لوقفتم المفعول له المصدر كونه يوم او
 يوم سرت واني يوم سرت سرت المفعول معه فقدمه نائب الفاعل
 كنه وله وجه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من استثناء المصدر الى اللام
 النصب وتركه منصوبا جازيا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله يوم
 لقد قطع بكم على قراة النصب وقه نظرا الى القاعدة لا تنصب ما لا احتمال
 والاستناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب ان يخل عليه ههنا وفي الامة الكيفية الى التمر

في قوله
 فلورند الالف
 لا تبس بالثنية

في قوله
 ويجوز تحريكه
 للضرورة

في قوله
 ويجوز حذفها
 الا عند ما

في قوله
 ويجوز حذفها
 الا عند ما

في قوله
 ويجوز حذفها
 الا عند ما

۵
 فی الجمله اسم الله الحسنى
 فیها مفضل علی سائر العباد

و بعد از این که در این کتاب
در بیان احوال و سیرت و صفات
و مناقب و کرامات و غیره
از آن بزرگواران که در این
عالم بوده اند و اکنون هم
در عالم برحقند و خواهند بود
ذکر شده است و در بعضی از آنها
که در این کتاب مذکور است
در بعضی از آنها که در این کتاب
مذکور است و در بعضی از آنها
که در این کتاب مذکور است

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

المقدار ملايا بالمتون او بنون السنية وجميع التواويع او وتكثر نحو
الاخرين اعمالا وصنوع وجوها وروايات السنية بعد كون جميع انما يكون
نسبة في نسبة جملة وهذا هو الحق ولكن ان يراو بنون السنية في نسبة الجمع كقولهم
فانه يجوز اضافة علة فقه جازت الاضافة اي اضافة الى السنية اضافة بسانية
لحصول الغرض مع السنية وتركه والا فلا يكون مفهوم الشرط والمضمون بقوله
فلا يجوز اضافة المضاف لاشياءها واولاها لا ينصب التسمية فضا عن غيره
عطف عليه عن مضمون مقدار وصغيره للمقدار كقوله فضا في غير المقدار
الكثر ليصوره في الابهام عن المقدار وما حصل لحصول الغرض مع علة ينقص
الكثر في المقدار ايضا والثاني اي ما يندر الابهام عند ذات مقدرة يندر
عن نسبة اي عن ذات مقدرة في نسبة لان الابهام بالذات في الميسوب السه
وبواسطته في النسبة كتاب زندقا اي طاب شع زندقا بالاضافة
ويعني طيبا ايا اي طاب السنية ابوة استار بالمتالين الى ان النسبة اعم مما في جملة
وشبهها وان منه نسبة الاضافة فلما يحتاج الى افرادها بالذات كما في الكا
وان الذات المقدرة لا يجب ان يكون التميز بينها ومحمولا عليها كما يجب في المذكور
بل على استعماله على المحمول فظلم عموم قوله التميز عن النسبة فاعلم في المعنى
وتعظيم جعل الذات المقدرة في كونه طيبا ايا ما سونا مائة لانه جعل محمولا
في الصحن يندرج في صفة عموم قوله المذكور ان كجند العاقل في مثل كندرك
وهذا مع كونه نكضا ببدء الابهام اذ لا ايهام في السنية الذي هو كونه طيبا
هو الاول سرال وما الى غير صلح كذبه وهو ما انتص عنه
ومعنى الصلاح كجند صلح لتعلقه كونه طاب زندقا فانه يحمل على زندقا
مجرد ان يراو زندقا وابوه والتعقيل هو القرائن واستكمل بطاب زندقا
نفسا فانها عن ما انتص عنه مع انه لا يجوز في الوجهان فاجتد ابعضهم
على جوازهما ايضا وقد ابعد جدا وبقيهم زاد في الصلاح عدم جواز الاضافة
الى ما انتص عنه كتاب بخلاف نفس فانه حال نفس زندقا سوى الصفة
استثناء عما صلح فانها الذبها عطا لا متعلقة لانه الصفة تند على موصوفا

موصوفاً والمذكور اذ لي بها فاذا قلت طالب زيد والدالحال الوالد هو زيد
لا غير بخلاف الاسم كحواص وتطابق اي توافق الصفة صاحبها في الاثر
وصفة والتذكير والثابت ويجعل الصفة المذكورة محال كقوله
زيد فارساً فغير سائغ باعتبار اشتغالها عن الموصوفية التي تنزل الابهام عن
شيء منسوب الى زيد وحال باعتبار تبين هبة زيد عند الطيب فاندفع
الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام عن ذات شيء واحد وصفته
معاً اذ ما فيه الابهام ههنا اثنان متعلقان بزيد حيث الذات وصفته
من حيث الصفة تقوم به وعلى من جعل الذات المقدره مبدأ لغيرها ويمكن
ان يمنع استحالته رفع الواحد الابهام عن واحد مستنداً بمثل هذا
بما اطلب منه ربطاً وما اى غير لم يصلح لصاحبه اى لم يجر عليه
قله اى لتعلقه فقط كقوله زيد ابو ذؤلمة وعلم ودارا وقوان اى الصلح
وما لم يصلح لغيرهما اى في الافراد والمطابقة كما اى غير ذلك
المرتب عن ذات مذكورة اى يعرف كل منهما ان قصد اخصه والا فخطابون
وتوكتفى بدكم الاول في الاول او الآخر لكان اخص واضم ولا يعدم
الغير على عامه مطلقاً الضعف اجماعاً وكونه فاعلاً في الفعل فانه حكمه
في عدم العدم والمازى والمبني ويجوز ان يعدم التميز على العامل
الفعل وشبهه اذ المؤول في الحاجب انه يكون في حكمه من كل وجه
الى ما يطين عليه لفظه في عرف النحاة متصل اى صادق عليه معنونه
وهو انتم كما علم دخول في الستر منه باعتبار المعنونة لا المراد وخرج
باعتبار العكس او ظهر عدم دخول في الحكم فخرج التفضل والصفة
باعتبار الابدان فاض ومنفصل كتصلي وصديق التضادين
غير واحد نوعي في حاله واحدة جازم لما حال الات لا قصر ونحو وعالم وجاسم
انما السجل على الواحد التخصيص وهو ما بعده اى بال وعلم عدمه
ان عدم دخول مدلوله في الستر منه باعتبار المعنوم كحائض العدم الى صحراء
او المراد كحائض العدم التاردا منبر الى جماعة خالية عن زنده وعدم الدور

مجلس مستطاب حضرت مولانا
غلام محمد خان صاحب
مدرسہ اسلامیہ
کراچی

[illegible][illegible]

التحفة النجاشية
فانوارها من النور
باعتبارها من النور
عنه

مولد سنه ۱۰۸۵ هـ
و قد ولد له من اولاده ما خلا و ما عدا
الشيخ و ابنا و بنات و حواشي
و سوني و سواد و انا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
معلمًا للناس

في هذا القسم ما يثبت كالاشارة وفي حكم باب الا وفي الفصل
كلما احاطت الا فكلما يلزم تدخل القسمين والاي وان لم يعلم وجوبها بعد
باب الا فكلما قبله ولا عدم ونحوه بل يكون على الاحتمال ولم يفسر بدخول
المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد للمعنى على
طريق الاستخدام فصفة اي جانب الاضافة فان كان الا فكلما قبله فكلما
الاستثناء بضمه وقد احاطت المص في مخالفة ان يحاط في التعميم
من وجهين عدم اختصاص الصفة بالمتبعين الجمع المنكسر الغير المحصور
والاولى في انما انما في هذا على الصفة فكلما الاستثناء في المعرف ابن
الحاج نفسه والتقدير قد يكون في غير الجمع في جاني رجلان الازد وفي الجمع
المعروف كما جاني الرجل الازد اذ لم يوجد من العبد والاستثناء
فكلما يعلم الدخول وعدمه فيتحذر الاستثناء على ما صرح به الازد والالكي
وفي المحصور كما في مادة رجل الازد وقد لا يتحذر في جمع المنكسر الغير المحصور
كما جاني رجلان الازد او محمدا وقد حذف المستثنى كما جاني العوم ليرى
الا اي ليس بجاني الازد وفيه المستثنى وجوبا لو كان مقصدا في
المستثنى منه فكلما البدل لا يمنع من تعدد على متبوعه او منقطعاً عند مجازين
فيل او لا يتصور منه الابدل الغلط وهو لا يقع في كلام النحويين ورواية النحويين
بحسب عن اصل الجواز لا عن الغضاة وتغير بعضهم بعبارة وهو لا يصدر الا
بطريق السبب والعللة والمستثنى المنقطع اي يتصدر بطريق الروية والفظات
غير متبوع لان كغيره من متبوع وهدل الغلط قد يقع مقصدا في كلام النحويين لكنه لفظ
بغيره الشرف في حاشية المطول وقيل لو جاز الابدال في جاني العوم ليرى
حما كان اما بتكرير العامل الموجب اي جاني في حاشية المعنى واما بتكرير
المعنى اي ما جاني في حاشية فكلما في العامل والمفعول لهما وكذا في المعنى
ما جاني في العوم الا محمدا ولا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لانه البدل على ما
بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فكلما
يراد لو كان البدل مجزعا عن الازد وموم كس في يلزم تغاير البدل والبدل منه

هذا القسم ما يثبت كالاشارة وفي حكم باب الا وفي الفصل
كلما احاطت الا فكلما يلزم تدخل القسمين والاي وان لم يعلم وجوبها بعد
باب الا فكلما قبله ولا عدم ونحوه بل يكون على الاحتمال ولم يفسر بدخول
المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد للمعنى على
طريق الاستخدام فصفة اي جانب الاضافة فان كان الا فكلما قبله فكلما
الاستثناء بضمه وقد احاطت المص في مخالفة ان يحاط في التعميم
من وجهين عدم اختصاص الصفة بالمتبعين الجمع المنكسر الغير المحصور
والاولى في انما انما في هذا على الصفة فكلما الاستثناء في المعرف ابن
الحاج نفسه والتقدير قد يكون في غير الجمع في جاني رجلان الازد وفي الجمع
المعروف كما جاني الرجل الازد اذ لم يوجد من العبد والاستثناء
فكلما يعلم الدخول وعدمه فيتحذر الاستثناء على ما صرح به الازد والالكي
وفي المحصور كما في مادة رجل الازد وقد لا يتحذر في جمع المنكسر الغير المحصور
كما جاني رجلان الازد او محمدا وقد حذف المستثنى كما جاني العوم ليرى
الا اي ليس بجاني الازد وفيه المستثنى وجوبا لو كان مقصدا في
المستثنى منه فكلما البدل لا يمنع من تعدد على متبوعه او منقطعاً عند مجازين
فيل او لا يتصور منه الابدل الغلط وهو لا يقع في كلام النحويين ورواية النحويين
بحسب عن اصل الجواز لا عن الغضاة وتغير بعضهم بعبارة وهو لا يصدر الا
بطريق السبب والعللة والمستثنى المنقطع اي يتصدر بطريق الروية والفظات
غير متبوع لان كغيره من متبوع وهدل الغلط قد يقع مقصدا في كلام النحويين لكنه لفظ
بغيره الشرف في حاشية المطول وقيل لو جاز الابدال في جاني العوم ليرى
حما كان اما بتكرير العامل الموجب اي جاني في حاشية المعنى واما بتكرير
المعنى اي ما جاني في حاشية فكلما في العامل والمفعول لهما وكذا في المعنى
ما جاني في العوم الا محمدا ولا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لانه البدل على ما
بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فكلما
يراد لو كان البدل مجزعا عن الازد وموم كس في يلزم تغاير البدل والبدل منه

هذا القسم ما يثبت كالاشارة وفي حكم باب الا وفي الفصل
كلما احاطت الا فكلما يلزم تدخل القسمين والاي وان لم يعلم وجوبها بعد
باب الا فكلما قبله ولا عدم ونحوه بل يكون على الاحتمال ولم يفسر بدخول
المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد للمعنى على
طريق الاستخدام فصفة اي جانب الاضافة فان كان الا فكلما قبله فكلما
الاستثناء بضمه وقد احاطت المص في مخالفة ان يحاط في التعميم
من وجهين عدم اختصاص الصفة بالمتبعين الجمع المنكسر الغير المحصور
والاولى في انما انما في هذا على الصفة فكلما الاستثناء في المعرف ابن
الحاج نفسه والتقدير قد يكون في غير الجمع في جاني رجلان الازد وفي الجمع
المعروف كما جاني الرجل الازد اذ لم يوجد من العبد والاستثناء
فكلما يعلم الدخول وعدمه فيتحذر الاستثناء على ما صرح به الازد والالكي
وفي المحصور كما في مادة رجل الازد وقد لا يتحذر في جمع المنكسر الغير المحصور
كما جاني رجلان الازد او محمدا وقد حذف المستثنى كما جاني العوم ليرى
الا اي ليس بجاني الازد وفيه المستثنى وجوبا لو كان مقصدا في
المستثنى منه فكلما البدل لا يمنع من تعدد على متبوعه او منقطعاً عند مجازين
فيل او لا يتصور منه الابدل الغلط وهو لا يقع في كلام النحويين ورواية النحويين
بحسب عن اصل الجواز لا عن الغضاة وتغير بعضهم بعبارة وهو لا يصدر الا
بطريق السبب والعللة والمستثنى المنقطع اي يتصدر بطريق الروية والفظات
غير متبوع لان كغيره من متبوع وهدل الغلط قد يقع مقصدا في كلام النحويين لكنه لفظ
بغيره الشرف في حاشية المطول وقيل لو جاز الابدال في جاني العوم ليرى
حما كان اما بتكرير العامل الموجب اي جاني في حاشية المعنى واما بتكرير
المعنى اي ما جاني في حاشية فكلما في العامل والمفعول لهما وكذا في المعنى
ما جاني في العوم الا محمدا ولا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لانه البدل على ما
بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فكلما
يراد لو كان البدل مجزعا عن الازد وموم كس في يلزم تغاير البدل والبدل منه

هذا القسم ما يثبت كالاشارة وفي حكم باب الا وفي الفصل
كلما احاطت الا فكلما يلزم تدخل القسمين والاي وان لم يعلم وجوبها بعد
باب الا فكلما قبله ولا عدم ونحوه بل يكون على الاحتمال ولم يفسر بدخول
المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد للمعنى على
طريق الاستخدام فصفة اي جانب الاضافة فان كان الا فكلما قبله فكلما
الاستثناء بضمه وقد احاطت المص في مخالفة ان يحاط في التعميم
من وجهين عدم اختصاص الصفة بالمتبعين الجمع المنكسر الغير المحصور
والاولى في انما انما في هذا على الصفة فكلما الاستثناء في المعرف ابن
الحاج نفسه والتقدير قد يكون في غير الجمع في جاني رجلان الازد وفي الجمع
المعروف كما جاني الرجل الازد اذ لم يوجد من العبد والاستثناء
فكلما يعلم الدخول وعدمه فيتحذر الاستثناء على ما صرح به الازد والالكي
وفي المحصور كما في مادة رجل الازد وقد لا يتحذر في جمع المنكسر الغير المحصور
كما جاني رجلان الازد او محمدا وقد حذف المستثنى كما جاني العوم ليرى
الا اي ليس بجاني الازد وفيه المستثنى وجوبا لو كان مقصدا في
المستثنى منه فكلما البدل لا يمنع من تعدد على متبوعه او منقطعاً عند مجازين
فيل او لا يتصور منه الابدل الغلط وهو لا يقع في كلام النحويين ورواية النحويين
بحسب عن اصل الجواز لا عن الغضاة وتغير بعضهم بعبارة وهو لا يصدر الا
بطريق السبب والعللة والمستثنى المنقطع اي يتصدر بطريق الروية والفظات
غير متبوع لان كغيره من متبوع وهدل الغلط قد يقع مقصدا في كلام النحويين لكنه لفظ
بغيره الشرف في حاشية المطول وقيل لو جاز الابدال في جاني العوم ليرى
حما كان اما بتكرير العامل الموجب اي جاني في حاشية المعنى واما بتكرير
المعنى اي ما جاني في حاشية فكلما في العامل والمفعول لهما وكذا في المعنى
ما جاني في العوم الا محمدا ولا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لانه البدل على ما
بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فكلما
يراد لو كان البدل مجزعا عن الازد وموم كس في يلزم تغاير البدل والبدل منه

منه لثباتا فكلما توجه منه ان الا في المنقطع بمعنى لكن يجعل عليه الا يري
انهم اختلفوا في عامل المصل انه الفعل او معناه او الا واثق المتأخر
في المنقطع ان عامله الا وخبرها محدود في الاغلب وقد يرفع
ما يجوز ان يكون منقطعا او اللغوي بطريق الاستخدام في لغته في تبين
عدم البدلية ان كان البدل من مفعولها وقد يجوز ان يكون المحرور من العوم الا
حما وهو يجوزون البدل فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاني العوم الا محمدا
ويجوزون نصب فيما لم يكن كذلك كقوله مع لا عاصم اليوم من اعرابه الا
لانه من رجم فكلما في كلام المص من جهة التخصيص والابواب واقعا
بعد ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وظلا وعدا تكون خبرا او مفعولا
والمستثنى بغيرها ايضا ويلزم اضممار اسمها في باب الاستثناء والمرجع فاعل
المذكور اي ليس ولا يكون بجاني مثلا وتما في الاوسطين مقصودا وهذا
في الاصل لازم يتعدى اليه فكلما في معنى جاوز او حذف واصل الفعل
واكثر من هذا الضمن او حذف في باب الاستثناء يكون ما بعدهما في صورة
المستثنى بالان في ام الباب وقا عليها كاسمها ولا يخلو حال ولم يظهر قد
مع الاخيرين ليكون اسما بالان وتبطل المصدر بالماعل ويجوز فيه تقديم
زمان مضاف وقد تجزها اي بعدا وظلا في انهما حرفا او واقعا
في موجب اي مثبت لاني ولا يفي ولا استقام فكلما في المستثنى منه
جاني العوم الازد فكلما كان للمستثنى في جنة في الموجب مع اي مع
ذكر المستثنى منه فكلما في اولي من النصب على الاستثناء كقوله مع ما مفعول
الاقبل لان المستثنى فكلما في اختلاف البدل ولا يتغير البدل عن لفظ
المستثنى منه او محله العريب فيبدل بينا على محله اي البدل منه كذا في قوله
اي في الدار الازد فانه تغذر الابدال من محل ضرب واحد وهو النصب بسلام
لاشواض السع الذي عمل لا لاجله بالان فابدل من محله البعد الذي هو المفعول في الابدال
ومع عدمه اي المستثنى منه بغير المسن بابه اي المستثنى منه ما لم يكرر
المستثنى فاذا كرر ينصب احدتهما والاخر فينصب الضا وقد لا ينصب وكذا حكم



هذا القسم ما يثبت كالاشارة وفي حكم باب الا وفي الفصل
كلما احاطت الا فكلما يلزم تدخل القسمين والاي وان لم يعلم وجوبها بعد
باب الا فكلما قبله ولا عدم ونحوه بل يكون على الاحتمال ولم يفسر بدخول
المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد للمعنى على
طريق الاستخدام فصفة اي جانب الاضافة فان كان الا فكلما قبله فكلما
الاستثناء بضمه وقد احاطت المص في مخالفة ان يحاط في التعميم
من وجهين عدم اختصاص الصفة بالمتبعين الجمع المنكسر الغير المحصور
والاولى في انما انما في هذا على الصفة فكلما الاستثناء في المعرف ابن
الحاج نفسه والتقدير قد يكون في غير الجمع في جاني رجلان الازد وفي الجمع
المعروف كما جاني الرجل الازد اذ لم يوجد من العبد والاستثناء
فكلما يعلم الدخول وعدمه فيتحذر الاستثناء على ما صرح به الازد والالكي
وفي المحصور كما في مادة رجل الازد وقد لا يتحذر في جمع المنكسر الغير المحصور
كما جاني رجلان الازد او محمدا وقد حذف المستثنى كما جاني العوم ليرى
الا اي ليس بجاني الازد وفيه المستثنى وجوبا لو كان مقصدا في
المستثنى منه فكلما البدل لا يمنع من تعدد على متبوعه او منقطعاً عند مجازين
فيل او لا يتصور منه الابدل الغلط وهو لا يقع في كلام النحويين ورواية النحويين
بحسب عن اصل الجواز لا عن الغضاة وتغير بعضهم بعبارة وهو لا يصدر الا
بطريق السبب والعللة والمستثنى المنقطع اي يتصدر بطريق الروية والفظات
غير متبوع لان كغيره من متبوع وهدل الغلط قد يقع مقصدا في كلام النحويين لكنه لفظ
بغيره الشرف في حاشية المطول وقيل لو جاز الابدال في جاني العوم ليرى
حما كان اما بتكرير العامل الموجب اي جاني في حاشية المعنى واما بتكرير
المعنى اي ما جاني في حاشية فكلما في العامل والمفعول لهما وكذا في المعنى
ما جاني في العوم الا محمدا ولا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لانه البدل على ما
بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فكلما
يراد لو كان البدل مجزعا عن الازد وموم كس في يلزم تغاير البدل والبدل منه

ما فوق الاثنين اعلم انه اذا كثر الالات ان يكون لك كد وح ما بعده احد
 التواضع فاعلم انه كاعراب متبوعه وانما يعبر ان كد وكلام المصدر فيه وجبته
 انما ان يمكن استثنائا لكل مثال من متبوعه اتولا وكل منهما اتا في العدد واولا
 في الاتقان اربعة مثال الاول في الموجب له على عشرة الالات في
 الالات الستة الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات
 متبوعه متبوعه لانه في موجب وكل شغل مثبت جائز في الوجهان لانه في
 غير موجب فيلزم بالامر اربعة لانه في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 واوكلت معه لانه في صارت سبعة واخرجت منها سبعة في اربعة الالات في اربعة الالات
 معها سبعة صارت ثمانية واخرجت منها ثمانية في اربعة الالات في اربعة الالات
 اربعة صارت سبعة واخرجت منها ثمانية في اربعة الالات في اربعة الالات
 صارت ثمانية واخرجت منها واحد في اربعة الالات في اربعة الالات
 عشرة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 منصوب فيلزم من حيث ايضا فالنوع مما سبق هذا هو الفاسد الالات في اربعة الالات
 فالواو اذقت ماله على عشرة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 ماله على عشرة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 بالمر مع يلزم من سبعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 هو الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 الى الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 واحد في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 رفعت سبعة فلما يكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الالات في اربعة الالات
 في الكلام بعده فوجب ان يكون الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 من الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات
 الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات

هذا هو الفاسد
 الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات

هذا هو الفاسد
 الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات

الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات

هذا هو الفاسد
 الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات

سبعة مثال الثالث على عشرة الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات
 الوجهان في الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات
 وفي الرابع ان كان المستثنى من واحد ولم يكن الاستثناء معترفا ومعتقدا
 المتكررات على المسبب منه فالجمع منصوب عن الاستثناء كوما جاز في الالات الالات
 الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات
 والالات واجب النصيب لانه في البديل من صار بالالات كالباقى فلا يبدل منه
 مرة اخرى كوما جاز في الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات
 النصيب عن الاستثناء واحد المتأخرات جائز الوجهين وباجرها واجب النصيب
 بعد الالات كوما جاز في الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات
 شغل العامل بواجب منها ونصب ما سواه كوما جاز في الالات الالات الالات الالات
 وان كان المسبب من اكثر من واحد ففي غير موجب لم يجز في ثمانية المستثنى
 الالات والالات الاستثناء العامل كوما في كل احد الالات الالات الالات الالات
 قد انقضت بالالات هو استثناء من موجب والمعنى كل احد الالات الالات الالات الالات
 كوما في كل احد الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات الالات
 لا يفرق في مجموع كوما في كل العوم جمع الطعام الالات الالات الالات الالات
 وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب سبب نقص الاجاب بالالات فالعنى ما
 كل العوم كوما في كل العوم جمع الطعام الالات الالات الالات الالات
 المسبب منه في الموجب لوجوب الطعام بالالات كوما في كل العوم جمع الطعام
 على سبيل العوم كوما في كل العوم جمع الطعام الالات الالات الالات الالات
 في غير موجب كومات الالات نادر فالحكم يجوز التزييف منه على الغالب والافادة في
 الموجب نادر فالحكم بعده على الغالب ايضا ويجوز الى المسبب بسوى بالقصر
 وبكسر وسوا بالمر مع في الالات وكسر الالات مضاف اليه وسوا
 الى سوى وسوا ظرقان منصوبان الالات الالات الالات الالات الالات الالات
 المعنى البديل لم لا يستثنى وعند الكومين يجوز جازها عن الظرفية والتصرف فيها فواجب ايضا

هذا هو الفاسد
 الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات

هذا هو الفاسد
 الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات في اربعة الالات

وجوه فتمت على الاصل المذكور عطف مفرد او جملة بغير جبر الاول وتنب
 الثاني عطف على لفظ الاول من غير ان ياتي به ورقة عطف على جملة ولا ياتي به من غير
 ورقة مما لا ياتي به في السوال ورفع الاول على ان لا ياتي به لست او لست او لست
 التكرير ولا ياتي به الهمزة الداخلة على لا مما ياتي بها عليها بحرف الجار الداخل
 عليها كواو ياتي بها في قوله وفيه الهمزة المذكورة الاستفهام حصه كواو الداخل
 في الدار والفتح كواو الاماء استهزاء من لا ياتي بها والعرش كواو الانزول غيبة
 وتعتب اللفظ من اسم لا مفردا بل جملة كواو في قوله لا ياتي بها ويرفع اللفظ
 جملة على جملة بعد ويصلب على لفظ او على جملة الترتيب كواو لاجل ظرف وظرف
 في الدار والا اي وان لم يوجد احد الشرط والاعراب رفعا ونصب لازما لعدم
 الاتحاد وتعتب على لفظ عائد الى اللفظ في ما نصب ومحمد اي بالرفع ولا يجوز
 البناء لكان الفصل بالعاطف وكذا في قوله المعطوف بالهمزة اذ لو كان معرفة
 وجب الرفع لان لا ياتي بها فيها وبعد التكرير لما علم حاله من لا حول ولا قوة
 والبراق من التوابع اي غير الفاعل والمعطوف كقوله المناوي في قوله
 اذا كان مفردا وكذا التاكيد للفظ ويجوز الرفع والنصب في عطف البنان وجاز
 لا لخاله بل الفصل بينهما ولو فصل عولا في الدار لم يجز اشارة الالف وكذا
 لا لخاله لا ياتي بها اي لا يجوز لا لخاله فيها وكذا لا لخاله فيها للتصية بالضم
 لشاركية الاول في اصل المعنى دون اللفظ وشاع البناء على الاصل كواو لاجل
 ولا غلامين لها خبر ما ولا التثنية ليس السند الى اسمها مخير بغير ما
 ضرب ابوه ولا ياتي بها في ضم ويصلب عليها بفتحة اي خبر على اسمها وبزائدة
 اي بعد ما يضاف عليها وانما في اللفظ بالا فلا ياتي في العدة في مشابهة ليس
 ولو عطف على خبرها بوجه كسر لجم اي عطف بهذا الاحباب وهو بل ولكن
 رفع المعطوف جملة على جملة خبر او على خبر مفرد مخذوف ولا ينصب لانها ضارفة
 بالا والا اي وان لم يضاف بموجب بل غيره نصب جملة على لفظ او جرة على
 نوحته مقدم البناء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بغير اللفظ كواو لاجل
 سوف او بغير ما بعده او مخذوف او خبره التضاف اليه في الاصطلاح

لا ياتي بها في ضم

لا ياتي بها في ضم

لا ياتي بها في ضم

في الاصطلاح المشهور ما لفظ بانه الى مدلوله بالجار المقدر احزان
 عن المعطوف والمضارع المؤخر في العلة احزان عن المعطوف له وفيه وكما في الجوز
 والابصال وانهما اجازات الاول في المجرورات كاجتبهما تشمل الاصل منه قول
 احرف اجار الاصل والاضافة المعنوية والمحقق به مدحول اجار الزائد واللفظة
 فكما استوفى فتما جازي ان يستوفى فتماها وقد ترك النص نصف كل قسم
 وابن الحاجب نصف الثاني والآن في ان المعقول والميقول من الحاجة لا ياتي
 في اللفظة وتخرج ابن الحاجب بطلان القدر وتكلف بعضهم بتقدير اللام تقوية
 للعمل في كونهما ردا ومن البياينة في كونهما الوجه فابعد لاستلزامه جواز
 كونهما ردا بالتحاق فلا ياتي بها لهما المشهور وعينه كما لا ياتي بها لان المجرور
 بالجر الزائد كذا ذكره الشافعي فكيف يصح الاضافة لهما والآن في المذكور
 واحد فكيف يصح صبغة الجمع لاسيما في الوجه الثاني والتصريح بالمعنى لا ياتي بها
 باللام والقوة بمسئلة التثنية ليس بضمها اذ ليس معنى الاضمار بطلان
 اعتبار التعدد واصلا في مجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان
 فمما ليس به ويكون معنى كل الافراد في ان يعتبر كل فرد فيه كان ليس معه غيره
 وغاية ما يتكلف ان يقال لما لم يكثر احكام المجرور بالحرف كقوله في آخر الكتاب
 ولا كثر اجره بالاضافة بالحرف الاصل لم يرض ابن الحاجب بتركه راسا فغير المشهور
 وقا الشيخ القند ان في اجره بالزائد مع صحة قوله بتركه ولما اشبه احد ما فلفظ في
 اللفظة مع عدم صحة قوله ذكرها على وجه يشعر بانحطاط رتبة ما عن المعنوية بانه اخرجها
 عن تميزها وادخلها في قسمها بان ارجحها في معنى على طريق الاستخدام الى ما يطلق
 عليه اسم الاضافة اما بطريق عموم المجاز على ما بينهم من كلام الشافعي او بطريق عموم
 المشترك على راي هذا الضيف لكثرة الاطلاق والافراد بالتعرف وصيغة الجمع
 اما بالنظر الى افراد المذكور او الى التعدد وكذا في حواله واكتفاء ايجاز افتامك
 وشرطها اي الاضافة مطلقا كون المضاف مجازا بغير الاول والالزم تقدم
 اللفظ على شرط بلاشك ولو كان التثنية مقهرا بمعنى اذ لو كان من شئ من لفظ
 لاجل الاضافة كحكم رجل وخرجت ابنته وما عطف على نون تقوم مقامه النون

لا ياتي بها في ضم

لا ياتي بها في ضم

هذا هو الأصل في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ

وهو نون التثنية والجمع هما اي بسبب الاضافة مقلوب يكون فذواللام لا يضاف
لانها سابقة على الاضافة في اللفظ والظاهري في الوجود ايضا فلم يوجد
الجر والاضافة وتسمى انما يجر او محمول على ما جاز مع انه لا يثبت في ذلك جائز
من كونه ضاربك على قول وحسن الوجه الا ان يعم ما يعم غير النونين والاضافة
لا فرض وقد السون في المعنى وغير المنفرد مع متضادتهما للثبوت كونه علامة
التمكن ولا تمكن منهما بقاء على ان فرض الحال جائز في الخارج من فرضه في ذي اللام
اللام الا ان يعم السون ويقتضي الفرض بالوقوع ولو بالتثنية والآوجه حذف
بها والشر لا يكتفي في وجود التثنية وطول لا بد من المقتضى وهو سببها كتحصيل في ثمة ولا
فائدة في اضافة كونه علام فلا نقض وحسب اي ما يطلق على لفظ الاضافة
لفظية قدما لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى اللفظ مع المصنوع من الكلام والى
حاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة الى الكلام المحرك له في اللفظ وتثنية ومقصودية
بالذات لو كان المضاف صفة اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة فخرج
كوعلام زائد مضافة الى محمولها في حكم كونه كرم البلد وفالق السات والتخفيف
في اللفظ معطى بغير هذه الاضافة فلذا نسبت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة
ولذا انما في عدم الاتصال واما المحصور في كونه ضارب زيدا ورجل في حائل
قبل الاضافة بالعمولية والتخفيف حذف السون وتوهمه را كوصف بيت الله
ونائبه والضمير في كونه الوجه واللام اخف منه مخرجا وصفه واختار حكمي
في وصف التثنية هما اي بالصفة الصادق المعولما وتوهمه لعدم التثنية التثنية
وصحح نحو الضارب لانه وكذا نحو الضارب بوزن الحصول الخفيف بحذف النون دون
الضارب يعني لم يعم المفعول المعرف باللام المضاف لعدم التخفيف او سقوط السون
باللام انما في الاتي كان المضاف اليه ضمير متصلا نحو الضاربك من علام على
ضاربك الذي حذف تنوينه لانه اتصال الضمير بالاضافة اذ لا يتصور السون مع الاتصال
فاضيم كما في حذف السون بغير الاضافة مع اتحاد الجزئين خلاف الضارب زيد
مع ضارب زيدا ومع ضاربك فتد انه يلزم وجود التثنية بلا شرط ولا مضطر
وقيل اصل ضاربك ضارب اياك بالسون فلا اضيف حذف السون واتصل الضمير
فانما ويجوز سله

هذا هو الأصل في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ

هذا هو الأصل في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ

الضمير لا يتغير في اللفظ ثم حمل الضاربك عليه اتحاد الجزئين فتد انه لا بد في اللفظية
وجود الاستعمال بلا اضافة تكون في تقدير الاتصال فلما لم يوجد ضاربك
بالسون لم يوجد ضاربك اياك واتصافا الحاجة الى حمل اذ يجوز ان يقال في اصل
الضاربك الضارب اياك واتصافا الحاجة الى حمل اذ يجوز ان يقال في اصل
زيد وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فوزد عليه حذف السون في الضاربك
والضاربك ووجب بان السون بمنزلة السون يوزن بان اتصال ما بعده
عاقبه فلا يجامع المتصل الموزن بالاتصال فتد انه منقول من جوبس فتونك
وتد انه ليس بمنزلة السون من كل وجه الا ترى انه يجمع مع اللام ويثبت في
الوقف والآه في ان كونه ضاربك مضاف والسون محذوف لاجل
الاتصال والاضافة معا كما في كودونك وكلة وكونه في تقدير الاتصال
من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط العز وكونه ضاربك وضاربك
مخبر او محلي باللام مضاف والسون محذوف لاجل الاضافة فقط وكنو
الضاربك ليس مضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب زيدا فتد به
او ذواللام نحو الضارب الرجل محمدا على حسن الوجه لاشتهر اكلها في كونه المضاف
صفة والمضاف اليه جنس معرفين باللام او مضافا اليه اي الى ذي اللام
نحو الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف اليه كونه الرجل الضارب
علامه والا اي وان لم يكن المضاف صفة مضافة الى معمولها ما به لا يكون صفة
نحو علام زيدا ويكون صفة غير مضافة الى معمولها كوصارغ مصر وفالق السموات
قالا اضافة معنوية معنوية ببناء المعنى دون اللفظ فقط ونسب
اي الاضافة المعنوية تنكح المضاف لسا يلزم تحصيلها اصل والمحال فان كان
ذاللام حذف لانه وان كان علما نكر ما به يجعل واحدا من بين ذلك الاسم نحو
زيدنا خير من زيدا وان كان مفعلا او مفعلا لاضاف لغير التثنية ونسب
المعنوية تفرقة اي المضاف الى المضاف اليه المعرفة لانه وصفا للمعنوية
المضاف فيما اكتفت وذات المعرفة دون التثنية ثم استعمل الاستغناء وغيره
كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاني غلام لزيد فقناه غلام محصور كزيد ومنسوب اليه

هذا هو الأصل في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ

هذا هو الأصل في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ

هذا هو الأصل في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ

هذا هو الأصل في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ واللفظ هو الذي لا يتغير في اللفظ

من غير اشارة وعند تكون كلمة واذا قل جائت غلام زيد فغناه ذاك مع كونه
 مشار الى وهو دايك وبين محاطك اما يكون اكثر علمانه او استمرها
 او معلوم محاطك دون غيره فكون معرفة هذه الاصل وصوبها ثم تتعلم
 بدون اشارة وعند كالا اول فكون كما يكون كقولك ولقد اتم على الشيم يستني
 الاصل وعلم وشبهها بحولها وشبهه وسوي بكذا في عندنا في السج والظ
 الا مثلا وغيره كونه استثناء من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعل مثل ضمير ما لم يتقدم
 ظرف للمعنوم الاستثناء الى لا يستند الاضافة المعنونة تعريف مشاهير مع عدم
 استبعاد كل منها بما كانت المضاف اليه في شيء من الاشياء او بما كانت له فاذا
 استعمل تعريف كالمثل في وجه الاول لتوغلها في الابهام وفي ان المعرف للمعند
 كما سبق فلما يعرفه التوغل كيف ويحذف الله ومقدوره ومعلومه اكثر ايهاما
 منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها تاويل الحائل والمغاير
 فيكون الاستثناء منقطعاً في انه يحدد المعرف بالاستثناء ان كان عاربه
 يتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاستثناء ردي للمعند
 فيكون الاضافة على اصله فيعرف من كل وجه وبعدمه يندم المعند فيكون
 معرفة اصلا وكلمة استعمال يجوز ان يعامل معاملة ما في الالاسم
 الالهام والندسسي وانه يتوقف على وجود معاملة المعرفة بالاستثناء
 كما وجد في في اللام في شيء وان هذا وتنفذ المعنونة تخصه الى المضاف
 بالاضافة اليه الكلمة قبل لانه يخص نفس الشيوع ولا شك ان الغلام
 جرد الاضافة الى رجل كان مستقلا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل
 خرج غلام امرأة وقتت الست كانه في ان التخصص لم يحصل من الاضافة
 بل بالانتساب الى المضاف اليه حرف هو لمصولة بعينه في غلام لرجل وبالحكمة
 الفرق في غلام زيد وغلام لزيد في المعنى في ان يسمي معنونة فلما يفرق الفرق في
 بين غلام رجل وغلام لرجل بل بما كسار زيد وضارب زيدا في حصول
 الفائدة اللفظية دون المعنونة فما وجه تسمية الاولى معنونة وان كانت لفظية
 وبقتد من البانية في الاضافة المعنونة لتوصدق كل منها على كل منهما

هذا هو المقصود من قوله لا يستند الاضافة المعنونة تعريف مشاهير مع عدم استبعاد كل منها بما كانت المضاف اليه في شيء من الاشياء او بما كانت له فاذا استعمل تعريف كالمثل في وجه الاول لتوغلها في الابهام وفي ان المعرف للمعند كما سبق فلما يعرفه التوغل كيف ويحذف الله ومقدوره ومعلومه اكثر ايهاما منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها تاويل الحائل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعاً في انه يحدد المعرف بالاستثناء ان كان عاربه يتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاستثناء ردي للمعند فيكون الاضافة على اصله فيعرف من كل وجه وبعدمه يندم المعند فيكون معرفة اصلا وكلمة استعمال يجوز ان يعامل معاملة ما في الالاسم الالهام والندسسي وانه يتوقف على وجود معاملة المعرفة بالاستثناء كما وجد في في اللام في شيء وان هذا وتنفذ المعنونة تخصه الى المضاف بالاضافة اليه الكلمة قبل لانه يخص نفس الشيوع ولا شك ان الغلام جرد الاضافة الى رجل كان مستقلا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقتت الست كانه في ان التخصص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه حرف هو لمصولة بعينه في غلام لرجل وبالحكمة الفرق في غلام زيد وغلام لزيد في المعنى في ان يسمي معنونة فلما يفرق الفرق في بين غلام رجل وغلام لرجل بل بما كسار زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنونة فما وجه تسمية الاولى معنونة وان كانت لفظية وبقتد من البانية في الاضافة المعنونة لتوصدق كل منها على كل منهما



منها بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذه التقديمات لا بد منها والامر
 عليها والآي وان لم يصدق كل منها على الآخر فاللام معذرة او فيقدر
 اللام كغلام زيد وضرب اليوم وعلم الفقه قالوا لا يلزم في تقديم اللام صحة
 التخرج بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيتمتع علمه
 بتقديم اللام في تحريف اليوم دون في ذهاب الابهام عن الحاجة وعدم الاجابة
 الى الكلفات البعيدة في كقول رجل وشجر الاراك فانه ان التقديم غير النقص
 الا لزم الاول صحة التخرج والبيان بعدتها واللام بين الظروف المعروضة
 والمفعول له وتوارد التقديم التضمن لما ذهب اليه عندنا من صحة واقتضاه
 عن عدم البناء اما بان التضمن يجوز البناء لا موجه كالتحقيق في ابي وابنا بان الاضافة
 تمنع البناء في العلم الاغلب او بان المضاف اليه بمنزلة السون التي لا تجمع البناء
 وكله ضعيف لا ينفص بحول غلام رجل لصحة التخرج ولو منع اللزوم من لزم
 بان فرق اخر لا خلاف حكمهما في الوجود عندني صحة اللزومين وان التقديم
 ههنا بمعنى انه وان المراد بصحة التخرج بحسب الوضع فلا يفرق ههنا في ان سوال
 الا ترى ان الظروف اللازمة لا تبني مع عدم صحة التخرج في الاستعمال فيحكم على
 بحول رجل واذا بانه يصح فيه تخرج حرف بحسب الوضع ويصح بحول ومنه
 بانه لا يصح فيه حفظ القاعدة ثم واستدل لامن الاثر واعلم ان ابن الحاج قد
 بان تقديم حرف ثم الفائدة واخر الشرط نظر الى ان الكلام في الجرورات
 فينا سبه المبادرة الى بيان احوال الخصم وان المقصود انهم بالذم وعكس المع
 ظاه الى الوجود اولا والى المقصود الاحتمال لا في ثانيا وهو افادة التعريف
 والخصم وانما تقدم حرف احوال هذا بخاص من الخصم وجر فقط المقصود
 ادق وبالمقبول الحق ولا اضافة صفة الى موصوفها ولا اضافة ملابس
 بالعكس الذي هو اضافة الموصوف الى الصفة والتماس هو الموصوف المذكور
 والعكس بصوري والى وقول فلاننا نقص وانما ومع ابقاء المعنى المقصود
 بالتركيب الوصف بحاله لان لكل من صيغتي التركيب الوصف والاضافة معنى
 لا يقوم احدهما مقام الاخر فلا يكونان غير ترتيب الكاف ترتيبا وتكملا

هذا هو المقصود من قوله لا يستند الاضافة المعنونة تعريف مشاهير مع عدم استبعاد كل منها بما كانت المضاف اليه في شيء من الاشياء او بما كانت له فاذا استعمل تعريف كالمثل في وجه الاول لتوغلها في الابهام وفي ان المعرف للمعند كما سبق فلما يعرفه التوغل كيف ويحذف الله ومقدوره ومعلومه اكثر ايهاما منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها تاويل الحائل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعاً في انه يحدد المعرف بالاستثناء ان كان عاربه يتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاستثناء ردي للمعند فيكون الاضافة على اصله فيعرف من كل وجه وبعدمه يندم المعند فيكون معرفة اصلا وكلمة استعمال يجوز ان يعامل معاملة ما في الالاسم الالهام والندسسي وانه يتوقف على وجود معاملة المعرفة بالاستثناء كما وجد في في اللام في شيء وان هذا وتنفذ المعنونة تخصه الى المضاف بالاضافة اليه الكلمة قبل لانه يخص نفس الشيوع ولا شك ان الغلام جرد الاضافة الى رجل كان مستقلا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقتت الست كانه في ان التخصص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه حرف هو لمصولة بعينه في غلام لرجل وبالحكمة الفرق في غلام زيد وغلام لزيد في المعنى في ان يسمي معنونة فلما يفرق الفرق في بين غلام رجل وغلام لرجل بل بما كسار زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنونة فما وجه تسمية الاولى معنونة وان كانت لفظية وبقتد من البانية في الاضافة المعنونة لتوصدق كل منها على كل منهما

هذا هو المقصود من قوله لا يستند الاضافة المعنونة تعريف مشاهير مع عدم استبعاد كل منها بما كانت المضاف اليه في شيء من الاشياء او بما كانت له فاذا استعمل تعريف كالمثل في وجه الاول لتوغلها في الابهام وفي ان المعرف للمعند كما سبق فلما يعرفه التوغل كيف ويحذف الله ومقدوره ومعلومه اكثر ايهاما منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها تاويل الحائل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعاً في انه يحدد المعرف بالاستثناء ان كان عاربه يتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاستثناء ردي للمعند فيكون الاضافة على اصله فيعرف من كل وجه وبعدمه يندم المعند فيكون معرفة اصلا وكلمة استعمال يجوز ان يعامل معاملة ما في الالاسم الالهام والندسسي وانه يتوقف على وجود معاملة المعرفة بالاستثناء كما وجد في في اللام في شيء وان هذا وتنفذ المعنونة تخصه الى المضاف بالاضافة اليه الكلمة قبل لانه يخص نفس الشيوع ولا شك ان الغلام جرد الاضافة الى رجل كان مستقلا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقتت الست كانه في ان التخصص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه حرف هو لمصولة بعينه في غلام لرجل وبالحكمة الفرق في غلام زيد وغلام لزيد في المعنى في ان يسمي معنونة فلما يفرق الفرق في بين غلام رجل وغلام لرجل بل بما كسار زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنونة فما وجه تسمية الاولى معنونة وان كانت لفظية وبقتد من البانية في الاضافة المعنونة لتوصدق كل منها على كل منهما

ما في المتنوع لاستخدام لكنه خلاف المتبادر وبقية التي يقع الدال على مائه متبوعه
 في التعريف والتكثير والافراد والتشبيه وجميع والتذكير والتأنيث ولا وجه
 لاستثنائهما بما يستوي في المذكر والمؤنث لاشتراكهما في النعنة حاصلة وحذف
 الاعراب حذر من التكرار وذكر الواو في الجمع لا يراعى النوع في الجائدين ولو اريد
 كل الافراد منها لذكروا في الاثنان وقدم النعنة على التثنية ليعتد باللفظ
 على الجمع والابحار على ان ذكر التثنية استلزاما لانه ولفظ الجمع في المذكر
 لم يذكر في غير النعت فحق ان لا يذكر في مثل هذا المحقق فضلا عن التقديم او التثنية
 لا كان دلالة النعت السببية على معنى المتنوع البنية مثلا او اقل جائي رجل
 حسن غلامه فحق وان ما تضمن على حسن موجود في غلامه وبما لا يرام على كون الرجل
 بحيث حسن غلامه لم يرض بها من حيث هو فحق في قوله وجميع الدال على معنى
 في معنى المتنوع اياه في الاولين في التعريف والتكثير وكان كالتكثير في
 الى اللفظ في الباب مفردا دائما ومذكر الا انه يكون فاعدا مؤنثا حقيقة متصلا بغير
 في مذكره في النعت او غير حصص او منفصلا بغير وجه الافراد في الفصل لزوم تعدد الفاعل
 مثلا ولم يكن متصلا بغير المطابقة في الجمع في غير ضعيف كعورت برجل فقود
 غلامه واسود انصاره واستأجره اغوانه وظهر الخلل في المطلق ووجه انفراد
 بعد ما في ان موازاة له والافعال في الجان وبحذف النعت متبوعه الى بطلان
 اشتراكه في النكته كعورت رجل عالم او بوجه كعورت النازك وبما لا يرام في
 كونه الكرم ولا مجرد الذم كعورت النازك والرجم ولا مجرد التاكيد كعورته عالم
 الرين اثنين وسدس مراده كعورت اذ في كرم كعورت الفخر والتكثير كالجسم
 الطويل العتيق ولما توضع كغيره في النكته سلبية الاستحقاق في النعت رده بعبارة
 والمنسوبة كعنتي وادى الى لفظه نعت بالقوة مطلقا ارجع الى المعاني والادراك
 اذ وجهها للدلالة على ذات بهيمة ومعنى منها فكانا كالصفات في لفظه الى
 نعت كعنته كعنتها الاسم الاول في تحصيل والثانية لتعريف كعورت برجل جائي رجل
 التي كملت في الرجولية واسم الجنس نعت للفظ هذا كعورت الرجل كعنتها هذا الذي اراد

هذا هو المتنوع
 في التعريف والتكثير
 والافراد والتشبيه

هذا هو المتنوع
 في التعريف والتكثير
 والافراد والتشبيه

هذا هو المتنوع
 في التعريف والتكثير
 والافراد والتشبيه

هذا هو المتنوع
 في التعريف والتكثير
 والافراد والتشبيه

هذا يدل على ذات بهيمة والرجل على معينة وخصوصية الذات العينة بمنزلة مع
 في البهامة فانه ان هذا حاصل في غير هذا خصوصا كعورت او معلوم رجل ولم يجمع
 ان يقع نعتا فاقبح ما ذهب اليه بعض من انه عطف بيان او لفظ هذا نعت
 لاسم كعورت بهذا هذا او مضاف الى علم كعولام نعت هذا او مضاف الى
 نصير كعولام كعنتها او مضاف الى متبوع كعولام هذا هذا كعورت هذا
 في هذه المواضع بمعنى المضاف اليه وفيه معنى في جميع المواضع واما ما في قوله
 نعت كعورت كعورت لعدم شرطه وهو المضاف واعرفه الموصوف او
 من وانه فلا فرق بينه وبين المنسوبة وادى الى قوله عذرة معناه خاصا
 اي حال كون كل من ادى الى الاضطرار بما ذكره لا مطلقا وتوصف النكته بالمرقة
 بالجملة كعنتية لانها لا تليق بصفة الا بشاغل بعدد ما اذا جائي
 رجل اضربه اي معقول في هذه الاضربة اي مسحق لا يضر بغيره بعبارة راجع الى
 تلك النكته للربط بذكر كعولام كعولام كعورت كعورت كعورت كعورت كعورت
 الالة اي في والمضمر لا يقع بصفة كعولام كعولام كعورت كعورت كعورت كعورت
 في ان ضمير الغائب قد يرجع الى الدال على معنى في الذات الا انه حال محال على
 اخوة هو والياب والاولى ان حال لا لا تعرف المعارف فلا يقع بصفة لغيره
 لعدم الشرط ولا الضمير مثله لما ذكره في قوله ولا موصوفا كعولام كعورت كعورت
 والمخاطب اعرف المعارف فلا حاجة اليها الى الوصف الموضح وحمل عليها
 ضمير الغائب والوصف الموضح وغيره وقصص هذا فلا يجوز ان يكون
 والنزوح موصوفته ضمير الغائب في مثل قوله كعولام كعورت كعورت كعورت
 وبكسر المصير ترتيب الكاف وكذا اي الموصوف اعرف في الحقيقة او مساو
 لاسم التعريف اي يجب ان يكون الموصوف ازيد ترفعا من الصفة او مساويا لها
 ولا يجوز ان يكون النقص منها فلا يلزم لرفع مرتبة في الاصل والفقير عن سببه
 وكما هو ان اعرفها المصيرات كعولام كعورت كعورت كعورت كعورت كعورت
 الموصولات فينهيها ما واث وتعرف المضاف ما وتعرف المضاف اليه
 عند الجمهور ووصف باب هذا اي اسم الاشارة بذكر الاسم شامل

هذا هو المتنوع
 في التعريف والتكثير
 والافراد والتشبيه

هذا هو المتنوع
 في التعريف والتكثير
 والافراد والتشبيه

لنحو الذي دون منه والمضاف اليه والى ذي اللام مع وجود الشرط المذكور
لإيهامه ولا يتصور دفع الإيهام إليهم وأما المضاف الى ذي اللام ففصيل
لأنه كالاستعارة في التعبير والسؤال في الفهم منه انه ان ارد المراد
فمنه من نحو المجل صائب النفس فانه جائز بالاتفاق والمراد التبيين
ودفع الإيهام فم يجوز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فلما جاز مررت
بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا الغلام الرجل مع انه في أكثر ويجوز الموصوف
جواز اذا علم كقوله من ان اعمل سابقات الى دروغا وجب حذو نسبها
فما غلب عليه الكسبية كالقارس والصاحب الى الرجل وعطف عطف
على نعت ترك يعرف ان يحاج لعدم صدق في غير الواو والفاء ثم وجب الا
بتكليف بعد ارتكبه البعض وانصر على ما يفهم من قوله كوضع حرف عاطفة
فلما ورد الصفات الواردة مع الواو لزيادة الموصوف كقوله من وما اهلكنا من قبته
الاولى كتاب معلوم على راي ويعطف المعطوف او يقع العطف على المظهر
المجوز بلا فصل كقوله مررت بزيد وعمر والضمير بالمجوز بأعادة الجار
او ملاب بالجار على الوجه الاول كقوله مررت بك وبزيد والمال بينك وبين زيد
لأنه لا استتار الاتصال بينهما لما جاز من الطرفين لفظا او معنى بخلاف العطف
والفاعل متصل كانه كنه واحد فاستد توهم العطف على بعض حروف الكلمة
فلم يعن الفصل بل لزم اعادة الجار فلهذا قدم المصنف الحكم على تامة مخالفا لما
وهنا بحث وهو انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد وك بلا اعادة الجار وهو
متشع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من بحث المضمرات او تعال
والضمير المجزوء بالرفع عطف على المجزوء على انه نائب الفاعل لكن يلزم افعال
المسئلة الثانية ويحتمل ان يجعل من عطف اسمية على فعلية اي والضمير المجزوء في
باب العطف ملابس بالاعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون اسما وادرجه
والمرجوع اليه عطف او الرفع مبتداء الفصل ملاب او ملاب في باب العطف
بماضلة بانه وبين المعطوف تامة وغيره ولو وجدت تلك الفاصلة
بعدها الى العاطفة كقوله من ما اهلكنا ولا آتانا الا للضرورة اي وقتها

وقتها هذا هو الاولي عند البقرة ويجوز زول على فتح في غير فاصلة ولا ضرورة
وعند الكوفة يجوز مطلقا وهذا اخر من قولهم انك بتفصيل الا ان يقع فصل
فانما وجب التفصيل ليعمل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على
معنى حرف وفي الكلمة ثبات كنه يظهر انه متفصل من حيث انفسه ولا يجوز العطف
على التامة لان المعطوف حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف مأكلا ايضا
ولس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام في ان لا يقتصر اسس وقته
لظهوره الا لافلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الالة المقدسة والقول بحصول
الطول به حتى يفهم عن الواجب خارج عن الانشاف وآياتنا فلاح ان لا يقتصر على ما
ذكره استحي في كتب يعارض الواجب فضلا عن الزحمان وآياتنا فلاح ان لا يقتصر
بكلمة اقل من حرفين التامة كما في كان ما ذكره التامة كما لا ينبغي ثم ان المصنف
قدم بحث العطف على عاملين تامة سابقة في كونه بشرطين ويجاز فيقال
وتمسك على عاملين عطف على المجزوء والضمير ما قد ذكره غيره دفعا للخطأ وجعل العطف
في كلام غيره بالمعنى المعنوي اعني البيل او جعل على صلة البناء المحذوف تطف
بار ولا بد من الخط لوقوم المجزوء عليهما اي الموضع والموصوف لئلا يجرور
عليهما اي على احد ما عطف المضاف ولا يلزم العطف على ثلث شيئا الى المعطوف
والمعطوف عليه والظرف هو الكل والمفرد جزءه كقوله الدار زيد وخمرة عمر و
وجوازه لورود السمع وعدم جوازه غير علم الاصل ثم ان حرف الواحد لا يقتضي
ان يكون مقام عاملين ولذا منع جواز مطلقا سوسه وبهموز ولا وجه لجواز الانفصال
مطلقا وهو الى المعطوف في كلمة الى المعطوف على فلما يجوز ويشع من الاحوال
العارضة بالنظر الى الغير معطوف او مع نفع الا ان يختص سببه باحد مما يختص به
انما كوازيد والحارث وعمر وعبد الله وما عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجمة و
المتاوي عن لام التعريف اعني لزوم اجتماع آية السور لولم تجز منفردة في المعطوف
وسبب تامة كونه متاوي مع ما سببه موجود في قوله لا عبد الله فلما يصح ما زيد فاعا
او بعام ولا ذابا عن والاه ففهم اي ذابا عن ان يكون خبرا مضما لغيره واذ لو نسب
او جرت عطف على قائم كان خبرا عن زيد وهو متشع لفقوه عن الضمير الواجب في المعطوف عليه

بول الغلط في وجه التدارك فالنسخة بزيدي بل فيضها بيا والوسطا
 لا فيضها بول غلط وان الغلط والسنان بقعان في كلام النسخة لكن يغير بول
 عنها والوسطا بولون فالوجه ان يزد بلا عاطفة وهو الى البدل بدل
 في لو كان مدلول البدل يحسن اي عن مدلول المتبوع في الخارج مع تضادها
 في جهة وان لم يكونا مترادفين ولا متباينين كوجاهتي زدا حوك و بدل
 بعض لو كان مدلول البدل جراه اي جراه مدلول المتبوع في الخارج ايضا
 كضرب زدا راسه و بدل اشتمال لودل بضم اللام على نائب الفاعل
 اي على مدلول البدل الجاهلا دلالة اجمال او مجازا بغيره اي بغير كل واحد
 من العينية والجزئية بحسب زو ثوبه فان الثوب دل عليه اجمالا بسبب زدا
 اولاسبب ذات الشئ بل ما يحويه مثل اكله والثوب وهذا هو الصواب واما
 اقتصار ابن الحاجب عن اللابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون علامة في جاني زدا
 علامة بدل الاشتمال وليس كذلك بل بول غلط والآن اي وان لم يوجد احد هذه
 التثنية في البدل فبدل غلط سواء كان هناك غلط او لا واما
 يشهد اسم التثنية المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان يتكلم ولو
 ابدل نكرة من معرفة فالتثنية اي نعت البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من
 غير المقصود من كل وجه فانها قد بصفة يكون كالجابر كامة من انقص التثنية مثل
 بان جنة ناصية كادبة ولا يبدل ظاهر من مضمون كلام اي بدل لكل الامن غائب
 لانه الضم المتكلم والمخاطب اعمى واحض دلالة من الظاهر لبدل الظاهر بدل الكلام
 يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
 والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفعول لا اختلاف المدلول بحال اشترت بك
 نصفك وابغيت عليك والحبس على وضم نيك اجمار وضم نيك اجمار وعطف بيا لوبو صم
 اي متبوعه مخزج غير العطف الكاشفة ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله
 بالاجتماع غير صفة فخرجت في خواصه بانه ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اي
 عطف بيان وبدل في حيث اللفظ في ما يند ازيد ما ينسب من مفعول منصوبا او اجمل
 عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا وان تارك البكر رسة او اجمل بيا بالبكر جان

جاز وان جعل بدلا لم يجر لانه في حكم كبر العامل فيكون كالضار زدا وقد مر
 انشائه واما الفرق المعنوي فتقضي عن اتيان الاسماء المبنيات افعال
 بجمع اشارته الى ان الكلام في الافراد واما الكلام في المعنوم وحكمه فمذهب
 في صدر الكتاب وعرفت فساد تعريف ابن الحاجب والرد عليه ما ذكره المناذري
 واسم لا يبرئة وتابعها وهو مخف بالاسقرار في ثمانية ابواب والقاب
 اي القاب حركات او اخر المبني وسكونه لم يزل وانما في الاعراب لان معاني
 حركات الاعرابية مختلفة فصار حركات حركات البناء وسكونه مستندة من
 حيث عدم دلالة ثمانية شئ ضم ومع وكسر ووقف ودسب التفسير في صدر
 الكتاب المضمرة اسم خرج كاف نحو ذلك واريك وفتح كذا في الكلام او
 ذات مخاطب فانه الضمير موضوع لجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما
 حل الموضوع له خاص والموضع عام بخلاف لفظ المتكلم والمخاطب فانها موضوعات
 للمعنومين الظاهرين فكما انما عاين او المتكلم به والمخاطب به بخلافها فانها متكلم
 باني كلام كان ومخاطب كذلك او المتكلم من حيث عرفته او المخاطب من حيث
 يتوجه اليه الخطاب فانه منصوص بحولك المأثورة انت الا ان يذهب
 الى تعدد الوضع وازد الاول واما قولك انت مخاطبا لنفسك فيما زوايا لفظ
 المخاطب كذلك الا ان يزد به فيرجع الى ان في او عاين بقدم ذكره لفظ
 نحو ضرب زدا علامة وان كان ذلك التقدم تقدم مع ما يكون الاصل منه
 التقدم نحو ضرب علامة زدا وفي دارة زدا واعطيت درجته زدا وضربت في دارة زدا
 او يكون جزاء مضموم التقدم كواعدوا هو اقرب للمعنى او مدلول لاسباب الكلام
 الشرا ما كموله نك ولا يوجب لانه ماسا في الكلام قبل في ذكر البيراث علم انه قد مورثا
 وقوله نك مع توارث بالحجاب او العتق بدل علم الشئ قبل ومنه قوله نك
 انا انما لناه في ليلة القدر او النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان وليس على ان
 المنزل هو القرآن مع قوله نك شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا
 قوله نك ما ترك على ظهره من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر علم ظهره ان على العلم او
 ظهر الارض وكذا الغنائم مع لفظه على قوله نك كل من عليها فان فانه ان بعض

هذا الكلام في قوله
 في قوله نك كل من عليها فان
 في قوله نك كل من عليها فان
 في قوله نك كل من عليها فان
 في قوله نك كل من عليها فان

هذا الكلام في قوله
 في قوله نك كل من عليها فان
 في قوله نك كل من عليها فان
 في قوله نك كل من عليها فان
 في قوله نك كل من عليها فان

المدال لما تخرج كنف مثال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل
من التقدم المحكي والظاهر بذكره المص في لان في ذكره ثانيا فضا اذا مثل ما ذكره
قول الرضي المتقدم المحكي ان يكون المقتر مؤخر العطا وليس هناك ما يقتضيه
تقدمه على محكي الضم لان ذلك الضم مقول انه وان لم يكن مقدا على الضم
للافظ ولا معنى ان انه في حكم المتقدم نظر الى وضع ضم الغائب ثم قال فان
قلت فابش على ما مل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخر مقتره عنه قلت
وقد التزم والعظم في عظم من هذا ان ضم الغائب في التقدم المحكي مجاز
فان قلت هب انه لا يجوز ذكره في العرف بل له وجه في نفسه قلت
لا بد من تقدم مقتره ان الحكم ياتي للمعنيين الاثر ان ثبت للشيء من قولهم حكم
شيء بعينه وشرط بسببه ومصدر محكم مثلا قولهم المستتر في حكم المفعول
معناه الحاجة فيكون بملفوظيته لوجود اثاره من كونه فاعلا وموكدا
ومعطونا على وجهين فيكون بان المقتر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة
ذكر الضم وهذا مبني على كونه مجازا وهو غاية البعد والاضا لاظم في المجاز الاتحاد
في التوازن ولا المشابهة من ان يلزم الحكم بالقدم وهو الى الضم متفصل
قدرة يكون معلوم وجوده كواستقل في التلطف بين اهل اللغة كما اذواك
وهو الى المتفصل مرفوع الخ دائما كانا الى هين ومنصوب الخ كذلك
كانا الى اباين نركه انشا بمسقى والا الى وان لم يبق في اللفظ متفصل
بحواله ان هربتهما وهو الى المتفصل مرفوع كنا ضربت في وبستر
المرفوع المتفصل في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفه شبهة وافعل بعقليل
مطلقا مفعول مشع وجو عا مذكر او مؤنثا اذا لم يند الى الظاهر الصفة لا طراها
والاصح للغائب المفعول والغائبة المفعول اذا لم يند الى الظ والمضارع لهما
الى للغائب والغائبة بالشرط المذكور وللتكلم دائما واحدا او فوقه والى اهل
المفعول دائما الضما ولم يذكر اسمها الا فقال مع انه يستمر فيها مطلقا وامر الخاطب
المعزوم مع وجوبه في ايضا وادخاله في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما
بعد بخلاف التني وامر الغائب ومنصوب كيا صرحت في ومجروا على بخلاف

هذا الضم
في قوله
المستتر في حكم
المفعول
معناه الحاجة
فيكون بملفوظيته
لوجود اثاره
من كونه فاعلا
وموكدا
ومعطونا على
وجهين فيكون
بان المقتر المؤخر
مقدم لوجود
اثره وهو صحة
ذكر الضم
وهذا مبني على
كونه مجازا
وهو غاية البعد
والاضا لاظم
في المجاز الاتحاد
في التوازن
ولا المشابهة
من ان يلزم
الحكم بالقدم
وهو الى الضم
متفصل
قدرة يكون
معلوم وجوده
كواستقل
في التلطف
بين اهل اللغة
كما اذواك
وهو الى
المتفصل
مرفوع الخ
دائما كانا
الى هين
ومنصوب
الخ كذلك
كانا الى
اباين نركه
انشا بمسقى
والا الى
وان لم يبق
في اللفظ
متفصل
بحواله ان
هربتهما
وهو الى
المتفصل
مرفوع كنا
ضربت في
وبستر
المرفوع
المتفصل
في الصفة
اسم فاعل
ومفعول
وصفه شبهة
وافعل
بعقليل
مطلقا
مفعول
مشع وجو
عا مذكر
او مؤنثا
اذا لم يند
الى الظاهر
الصفة لا
طراها
والاصح
لغائب
المفعول
والغائبة
المفعول
اذا لم يند
الى الظ
والمضارع
لهما
الى
لغائب
والغائبة
بالشرط
المذكور
وللتكلم
دائما
واحدا
او فوقه
والى اهل
المفعول
دائما
الضما
ولم يذكر
اسمها الا
فقال
مع انه
يستمر
فيها
مطلقا
وامر
الخاطب
المعزوم
مع وجوبه
في ايضا
وادخاله
في
المضارع
مع
اختلافهما
لفظا
ومعنى
وحكما
بعد
بخلاف
التني
وامر
الغائب
ومنصوب
كيا
صرحت
في
ومجروا
على
بخلاف

بخلاف المتفصل فانه لا مجرور له فالضما برتبة النوع والآولى عند في عدة اربعة او
الا اعتبار للفظ لا للمعنى والاعتماد المتكلم سنة ثم الاصل في الضما برتبة الاتصال للمجاز
فلا يسوغ التفصيل الا عند تقدير الفصل ولومس وجه والتقدير بامور انشا ربه باعوله
وبتفصيل الضم لوقدم على عامله كواك بغية الاتصال انما يكون باخر القامات
او متصل ببنه وبين عامله بالآ كوماهت الا انما ولو كان الا مقدر كواك
ضرب انما وبقارة الكاشفة الخ وبما يتصل لضم اشمل لتاولة كوجا في رند واث
واما انت او رند واسكن انت ولقيك اتاك او استدالة الى الضم ما صفة
هري على غير صاحبه كوزند لم وضاربه هو فانه لو لم يذكر بولنا وراي المستتر راجع
الى ثم ولزمه فلما انفصل عن خلاف الظ اعلم ان مرجعه خلاف الظ وهو رند وتعمل عليه
كوهند رند ضاربه هي وان لم يلبس طرد الباب والراو بالجرى ان يكون خبرا او نقا
كوحرت بند برجل ضاربه هي او حالا كوجنماني وجا في رند ضاربه انما او صلة
كوالضاربه انت رند والمتفصل تارك لازم لافاعل يجوز ان يكون الرند ولضاربه وصم
بحر بلا ضعف وهذا داخل في الفصل لغرض فاشترك مع سابقة ذكره عند وعلى ان
الحاجب ان لا يذكره مستقلا ففصل عن الفصل ولو كان السند الى الضم فعلا جاز
الاتصال والاتصال لان الاتصال لا يرفع اللبس في الفصل الا في مواضع يسيرة
بخلاف الصفة وبما في الرضي او كان عاملة الى الضم مرفوعا وهو الى الضم مرفوع
كوما انت فاما اذا المرفوع لا يتصل بحرف في لغتهم بخلاف المنصوب كواك او كان
عاملة الضم مفعولا كوانا رند لا شناع اتصال العطا بالضم او كان عامل الضم
محدوفا مثل اناك والشر لا شناع اتصال المفعول بالمحدوف عكس ترتيب هذه
الثلة نظر الى العامل فان العطا مقدم على المعنى وان ثبت على المحدوف ولما فرغ
من مواضع وجوب الاتصال بين موضع يجوز ثم لولة والاولى عدم التاولة
لزمه من الوجوب فقال ولو اجتمعا الى الضم ان غير مرفوعين الاولى التاولة
غير مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب الاتصال كوهربك اذ المرفوع كالجزم الفصل
فكانه لم يتحقق الفصل فلو كان احدهما عرفت من الاخر وقدم الاخر في ان
الاتصال والاتصال في الاجتر كوهربك وهربني اناك واعطيتك واعطيتك اياه

هذا الضم
في قوله
المستتر في حكم
المفعول
معناه الحاجة
فيكون بملفوظيته
لوجود اثاره
من كونه فاعلا
وموكدا
ومعطونا على
وجهين فيكون
بان المقتر المؤخر
مقدم لوجود
اثره وهو صحة
ذكر الضم
وهذا مبني على
كونه مجازا
وهو غاية البعد
والاضا لاظم
في المجاز الاتحاد
في التوازن
ولا المشابهة
من ان يلزم
الحكم بالقدم
وهو الى الضم
متفصل
قدرة يكون
معلوم وجوده
كواستقل
في التلطف
بين اهل اللغة
كما اذواك
وهو الى
المتفصل
مرفوع الخ
دائما كانا
الى هين
ومنصوب
الخ كذلك
كانا الى
اباين نركه
انشا بمسقى
والا الى
وان لم يبق
في اللفظ
متفصل
بحواله ان
هربتهما
وهو الى
المتفصل
مرفوع كنا
ضربت في
وبستر
المرفوع
المتفصل
في الصفة
اسم فاعل
ومفعول
وصفه شبهة
وافعل
بعقليل
مطلقا
مفعول
مشع وجو
عا مذكر
او مؤنثا
اذا لم يند
الى الظاهر
الصفة لا
طراها
والاصح
لغائب
المفعول
والغائبة
المفعول
اذا لم يند
الى الظ
والمضارع
لهما
الى
لغائب
والغائبة
بالشرط
المذكور
وللتكلم
دائما
واحدا
او فوقه
والى اهل
المفعول
دائما
الضما
ولم يذكر
اسمها الا
فقال
مع انه
يستمر
فيها
مطلقا
وامر
الخاطب
المعزوم
مع وجوبه
في ايضا
وادخاله
في
المضارع
مع
اختلافهما
لفظا
ومعنى
وحكما
بعد
بخلاف
التني
وامر
الغائب
ومنصوب
كيا
صرحت
في
ومجروا
على
بخلاف

فان ضم الكلام اعرف من المختار الاعرف من الغائب فان اتصل بغير المرفوع له
جنتان اتصال وكونه فضلة وبالنظر الى الاول يمكن اتصال الثاني والثاني بقدر
لفضل والا اي وان لم يكن احد ما اعرف او لم يهزم قال الاتصال في الرفع
لازم نحو اعطاه اياه واعطيت اياك لا يخرج عن تقدم احد المتأخرين او المرفوع
وعند اتصال الثاني برفع الاول بالاتصال وهو اي الاتصال اولى في خبر باب
كان اي الاتصال الناقصة حوزة فام وكن اياه وكنه لكونه واجبت اتصاله
خبر مبتدأ في الاصل وسببه بالمفعول فبالنظر الى الاول بقدر الاتصال لكونه عاملا
مفعولا الى الثاني يمكن كما في خبرتك والاصل اولى بالمراد من السبب والاكثر
في الاسماء كقولنا اتينا في اتصال الضمير بكونه مبتدأ ونحو اتينا في اتصال
الضمير بكونه عاملا لفعل مقارن وان في بعض اللغات قولنا في الاتصال وعلى
بالاتصال الضمير المصوب بسببه تعرف في العامل فجعل لولا في هذا الموضع معطوف
جزء من معنى فعل المقارن في المعنى فالضمير ان عدم اصلهما والاتصال تعرف في الضمير
مفعولهما مستعارين للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت لولا وعلى عدم اصلهما ويجب
نوع الوقاية التي تأتي آخر الفصل عن الكسرة التي هي اخت جزم المختص بالاسم
وكسرة كقولهم يكن الذين وقيل الحق عارضة بالاتصال كلمة متعلقة فلم يخرج الى الوقاية
مع البناء المصوبة للكلمة في الفعل ما ضا ومضارع او امر مجزوع ونون الاعراب
كحزبي وبصري وبصري وبصري وهذا اوجز واشمل من عبارة الكسرة ويجوز نون
الوقاية ولا يجب معنا اي مع نون الاعراب كحزبي وبصري لان كسرة امة اجتماع النونين
عارضة الوقاية المذكورة ومع كون باب ان اي كسرة الامة المشبهة
بالفعل محافظة على كسرات البناء والكون وكسرة امة اجتماع النونين وحمل على الاخوات
وتختار نون الوقاية في باب الترخي المحافظة على كسرات ومن ومن ومن ومن
بما يقع حسب الترخي محافظة على كسرات البناء على كسرة امة اجتماع النونين
فما في حروفه وعدم المعارضة في الاجز من فظهم ان المحافظة سبب من لا موجب بخلاف
الصيانة عن الكسرة الفعل ولعل على اي المذكورات فيتمارس ترك النون
لفعل التضعيف وكسرة الحروف في الترخي على اعمالي وقد اصاب المصنف حيث قدم ضمير

ضمير الثاني لكونه ضمير بالاضاف وعظم شأنه وقادته على ضمير الفصل الذي هو
حرف في الصحيح والبحث عنه بهما استطراد في الاتحاد الصوري بخلاف نون
الوقاية التي هي حرف اتصال فان البحث عنه يرجع الى ضمير الكلام فقال
ويسبق الجملة ضمير الثاني الى الضمير الذي يفتقر الى ضمير الثاني وهو اي ضمير الثاني ضمير
تأنيدي مرفوع عنهم غير راجع الى شيء يتقدمها اي الجملة بعده ولا يقع مبتدأ
لما يزيل اول الابهام المقصود منه لان ذكر المتأخرين فيهما ثم مقترنا او وقع في النص
من ذكره اولا مقترنا فلا بد ان يكون مضمون الجملة متناظرا بغيره في هذا المثال
هو الذباب بطير ويختار تأنيده لوقايتها الى الجملة المقترنة مؤنث عمدة
يحصل المناسبة لانه راجع الى ذلك المؤنث لان تأنيده باعتباره المقترنة
كقوله مع فاذا هي شافضة ابصار الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز
وان لم يقتض الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيده وان كان قياسا ما يمتد القصة
ولو كان المؤنث فضلة او كالفضلة نحو انما تأنيده عرفة لا يختار تأنيده
واتصاله اي ضمير الثاني واستتاره وغيرهما اي اتصاله على حسب عاملة الى
اتصاله فان كان مبتدأ كقوله هو الله احد او اسم ما هو من سبطا كان متصلا
وان كان اسم باي كان وكذا تأنيده كقوله تعالى كاد يزيغ قلوب قريش منهم وان كان
اسم ما اتى او اول مفعول ما علت كان بارزا كقوله تعالى وانه لما قام عبد الله
وحول الشاة علمته الحق لا يخفى على احد وقيل حذف الموصوف كقوله ان من
يدخل المدينة يوما بلقي فيها جاذرا وطلباء اما جواره فلكونه على صورة الفضلات
واما قلته وضعفه فقل لا حذف ضمير مراد بل دليل على ان خبر كلام مستقل ومبني
وجب حذف ضمير الثاني مع ان مفتوحة مختلفة كقوله تعالى واخرو دعوتهم ان اخذ الله
رب العالمين وذلك انهم لما وجدوا الكسرة المحفظة عاملة في المفعول مع قلته
متأنيدها الفعل بالنية الى المفعول ولم يجدوا عمل المفعول في المفعول مع كسرة الشاة
فقد راعوا عملها في ضمير الثاني حذفه وجوبا للتأنيدي التحفظ المظن ويقع بين المبتدأ والخبر
لولا يوجد عامل داخل عليها كحزبي وبصري وهو المظن ولو وجد عامل كذلك كان
زاد هو القائم ضمير الفصل لفصله بين كون ما بعده مفتا وخبره بعض المواضع

وهو ان الفصل منه مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية
ويجمع والتذكير والانتزاع والغيبة والتكلم والخطاب وتجبرج اي من منع
منه الفصل بينهما معرفة لان الفصل انما يتبع اليه ما فيها او ما فعل من لا يجر
بالرفع لا متتابع اللفظ وهو اي منه الفصل حرف لانه لا يجر عنه متعلق وهو
رفع اليه فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير لكونه عدم صورت
وتعريف البهيمية بجمله اسمائتي لا محلي له بمنزلة ما المضافة في انما وهذا بعد عدم
ظهوره في الاسم والكونيون يجعلونه ما كذا لما قبله وفيه سبق ان المظهر لا يوكد بالضمير
ويذكر ان اي منه الفصل لام الابدان نحو انك لانت احكم الله سبحانه واللام لا يجر
ناكدا للاسم وقد جبر عنه اي من منه الفصل بما بعده فيجعل مبتدأ في جاء في غير
السبعة كالتواضع الظالمون وان تزين انا اقل منك برمي اللفظ فيكون اسما ضميرا
بلا شبهة اسماء الاشارة ولما دل الاسم على جهة التكيف به والاشارة حقيقة
في جهة الحاجة فيخرج الضمير والمعارف لان اشارتهما ذهنية وتكون تلك الجهة
وذلك انه مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس ماسد في وما عطف عليه خبر للمذكور
المعروف قبل حال والعامل مع الفعل المعلوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وروايت ان الخبر
المجموع وايضا لم يزل في ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النخلة منهم ان ما كد
جوز وهما من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر فالتوجه جعله صفة بتقدير المرفوع على
ما جوزه بعض النخلة وان كان خلاف المشهور ونظيره قول صاحب تلخيصه فانصافه
في المعرف وقد التقطنا في الكاشفة وقال الشريف اصاب في ذلك لمرعاية جانب المعنى
ثم قال ومن على هذا المشابه من التوكيد وراع منها جازية المعنى وان اهو جنك
الى زيادة عدمه في الفاظ والآوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب وفصل
او خبر محذوف او مبتدأه واما مبتدأه وللمذكور خبره ويمكن ان يجعل فامبتدأه ثابته
بصدر منها خبرا وللمذكور حال من فاعل الظرف والعكس وجمله خبر الاول وذلك رعا
وذين نسا وجزا المشقة اي لشيء المذكور وما ولى بقول الفاياء وقد يظهرها
بغير صلة وهي بصلة ايها وده ودهي كنه ودهي من هي الاصل يكونها
بازا في الموت وتان وتبين المشقة ومما يدل على ان المصنعا واولا بالمد والقصر

بجمعها الى الجمع المذكور والمؤنث وافي وبعض اللغات شتاها اي اوان وتان
بالالف مطلقا في الاحوال التثنية من ومنه قوله من ان هذا ان لسان على قراءة
تفعل ان وتدخل الياء للتثنية على اولى هذه الاسماء ما لم يجر اللفظ آخرها
كذلك وذلك وبعين بينهما اي بن الياء واسم الاشارة القسم نحوها بالياء
والضمير المرفوع المنفصل نحوها انتم اولا وقيل ونوع غيرهما ويتصل باول
هذه الاسماء حرف الخطاب يعني الكاف تنبيها على حال الخطاب من التذكير
وان يث والافراد والتثنية ويجمع والالف على حرفته عدم حظ من الاعراب
اولا يمكن جعله ما بها لاسم الاشارة لثباتها وعدم العطف بالتثنية واسم الاشارة
لا عطف وقيل لا شاع ووقع الظاهرها وتنع مستند بها فيعمل واجب
بان قد دلل لاسمته وهو الاسناد والى ولا يجر ان هذا كلام على السند والمازم
اثبات المقدمة المنوعة وافي هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب حتم وعشرين
اخر حرف الخطاب حتم النوع لا شراك التثنية وكذا اسم الاشارة لا شراك
بجميع خبر تحت يجعل ما ذكر مثالا ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
ونانك ذاك ذاك وجاء امرادها اي اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا
في جميع الاحوال سواء كان المثار له او الخطاب مفردا او متبعا ومجموعا شاول
ما ذكر او نحوه وهي اي اسم الاشارة باللفظ والكاف نحو ذلك او النون
المشبهة في التثنية نحو ذاك للبعد وبالياء كوحذا والكاف نحو ذاك
للمتوسط وبغيرها اي المذكورات من اللفظ والكاف وبالياء والنون المشددة
للقرب وثمة بفتح النون وفتحها بضم الياء وكحفظ النون وفتحها بفتح الياء
وشدة النون وهو لاكثر وجاء كسر الياء للمكان اجمع تحت خاصته
لاستعمل في غيره المجازا والياني للقراب واليافان للبعد واما ما عداها
فتعمل في المكان وغيره الاسم الموصول ما لا يصير جزء من جملة الالجملة خبرية
للاشارة وعائد نقص التمام لانه انما يتم ان لو كان الاعراب لمجموع الموصول
والصلة ليس كذلك والصلة لانها تاتي به في المعرفة والجهالة وتفسير العائد
بالضمير لانه عام كعاد المساء كذا ذكره المالك في التسهيل وحذوت الخبرية

مع العائد من التثنية فصرف اليه والحق اي الدائمة المفعولة والكبيرة والمحدودة
من فضايلة ارجاكت دكت وكثر حذرة اي العائد مفعولا وقيل مبتدأ
ومجرور واحد اصحاب في زيادة الكثرة اذ لو لا هذا لادغم اختصاص بجواز وهو
اي الموصول الذي يعمد المذكر والحق يعمد الموصولة وجاء حذف الساء
فيها وحركة ما قبلها بالهمزة والذات والذات بالالف رضا وبالياء نصا وجر
والاولى كالمعنى جمع الذي من غير لفظ ومذكى للموت والذين جمع الذين لفظ
وهما اي الاولى والذين لاولى العلم خاصة بخلاف مفعولها وشانها وجاء حذف
نونها اي النثة للطول بالصلة وجاء الذنون لجمع المذكر ويجوز حذف نونها
الضاد لو قدم كان احسن واللام همزة مكسورة معطى واللامى بيا مكسورة معطى
واللامى بيا ساكنة معطى واللامى همزة وياء واللامى بناء وما كليا جمع اليه وقد
شغل المذكر واللامى لجمع الموت واللامى اي مجموعها كذا في شرح المنهاج
للمشرب والفتاوى لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف السمع فعلى هذا
فالوجه ان يحول وان كثر ولما كان اسما واحدا رجع اليه ضم المفعول المذكر في قوله
وصلته اسم العاقل واسم المفعول بسبب كان بصاغان من جملة الفعلية
لما كان سبب اسم العاقل مع فاعله مما فعله مبنى للعاقل وسبب اسم المفعول
مع نائب العاقل مما فعله مبنى للمفعول في الصورة مفعولان وفي المعنى والمقصود
جملتان فلا يخلو معنى الموصول انتم ان الصفتين وضعوا الترتيب المتعلم منهما
تعلية وتذكيره واختباره ما كسب يبنى فلان من فلان كذلك السخو يبنى وضعوا
لاجل ما ذكره باب الاخبار بالذات في سبب التذكير كثير من مسائل النحو وميزان
يعرف به مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة الانفعال فاراد المصنف بانه فعال
ولو اجهز بها اي بالموصولات المذكورة عن لفظ في جملة لكن جرت العادة على الترتيب
بالذات والباء للاستعانة اذ الموصول مجر عن صدرت في جملة الثانية الموصولات
مبتدات لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اي الضمير المرجع الى الموصولات
كانا محل الخبر عنه في الجملة الاولى من باب السغيب لكونه ركنيا اعظم من الكلام او
الاخبار في الاول بمعنى اجواب وفي الثاني بمعنى السؤال او نظر الى المعنى والمآل دون

الذات في قوله اي بالضم المفعول
على معنى من كثر حذرة اي بالفتح
او من كثر حذرة اي بالضم

فان قيل في قوله
اي بالضم المفعول
على معنى من كثر حذرة

دون اللفظ والظفران الموصول مع صلة دال ابدأ على الوصف الذي هو خبر في
تخصيصه بخلق السؤل عنه فانه دال على الذات في الغالب ولهذا السرا على خبر
عن زيد في صفة زيد بالذات فقال الذي صيرت زيد فيعكس في الظن وبطلان انه لم
يطابق اجواب السؤال لكن المطابقة في المعنى والمآل على ما بينا وهي المعينة ولهذا
لو فصل بزيد في صيرت زيد عن الذي فصل الذي صيرت زيد كان في غاية التراكب
والقول على هذا عندى ثم على ان في اما الاول في غاية الضعف لان في اخرج الباء
عن صلة المذکور مع كونه في غاية التبادر وقوت مقابلة بين مع كونه في غاية الشهرة
وتغليب المطلوب على الغالب واخر الخبر عنه خبر في الظن ترك شروط الاخبار
بالالف واللام لانها هما ما سبق ولولا تحذر من عاودته تحذر الاخبار بالموصولات
كضمير ان لوجوب تقديمه على الجملة فيعذر تقديم الذي وتأخيره والموصوف
بدون الصفة والصفة بدون الموصوف لا شئاع جعل الضمير على ما كان واما
مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما كوالذي صيرت زيد العاقل والصفات
بدون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف والمصدر العاقل بدون المفعول
لغيره على الضمير فظهر ان ترك المصدر او جزوا فيه والتحال والتغيير للزوم تنكيرهما
والضمير المسمى لغيرها اي الموصولات وما اشتمل عليه اي على ذلك الضمير
لا شئاع جعل ضمير الموصول محلهما لبقاء ذلك الغير بلا ضمير وكذا عما وقع في الجملة
الاثنية لا شئاع جعلها صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه فلا يوجب جعل
الضمير محله وما عطف على الذي في قوله وهو الذي او على الف واللام اس من
الموصولات لعظما ولما كان مشتركا بين الموصول وغيره ذكره وفعل التوهم الاختصاص
وتنكير الغائبة فيكون قوله استغفامته اي منسوبة الى الاستغفام بكونه جزء
معناها كلاما مستأنفا بقدر يكون او تبي، ولو زاد الواو وكان احسن ويجوز ان
اي الي ما الاستغفامته مع اخبار المضاف نحو كاسم عندك وحرف نحو قول
عم يشاء لون للفرق بينها وبين الموصول وكوه ولذا لا يحذف قبل الموصول
لاختصاصه بالاسموم وملك انهاها كمة في نظر فانهها، السكت كاهه
وسر طية نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بغير

اللفظ في قوله اي بالضم المفعول
على معنى من كثر حذرة اي بالفتح
او من كثر حذرة اي بالضم

فان قيل في قوله
اي بالضم المفعول
على معنى من كثر حذرة

كحوررت بما عجب واما بحكمة كقولهم رجا نكحه النفوس من اوله فوجه كفى العقل وتامت
 غير حاجة الى صلة وصفة وموصوف واسمها ما بين شي او الى كقولهم رجا نكحه نفوسا
 وصفة كقولنا تا اي شاة عظما او حطير او نوعا من انواعه ومن الموصولات من هي ك
 في الوجود الاله القام والصفة فمن لا يكون احدهما وخصت من بما يعلم وخصت
 ما بين لا يعلم فمفهومهم من يمتد على بطنه وفن وما سواها مجاز وفي بحث وطلاف
 يعرف في المصطلح ويقعان اي من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اي التي والجمع والمؤنث
 ولفظا ما مذكر مفرد وتعمل على اي اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه شيئا او مجموعا او مؤنثا
 اكثر من ثل على المعنى وبغير مرة اعمل في الصلة والصفة والضم ولا يقعان اي من وما
 موصولين وموصولتين معا بخلاف ما الذي حال مررت بالذي اكتمت الظرف والاعمال
 بن اكتمت الظرف لا ياتي مع ثل موصولين وتكون ثل موصوفين فتمتصا معا واي
 للمذكر واية للمؤنث وهو اي كل واحد منهما كمن في ثلث الاربعة واشفا الاثنان
 فالوصولة كواحد اتمت لبيت والاسمها مية كوايتهم اذك والشرطية كوايتا ما ترفعوا
 والموصوفة كوايتا الرجل واما ا في كحوررت به رجل اي رجل اي كاسل في الرجولية
 واسمها مية نقلت الى الصفة فكانت لعظم شاة وكما له بلغ مرتبة لا يعرف كنها فمثل عنه
 ويعرب كل واحد منهما من الموصولات ما لم يحدف صدر حشوة اي صلة سماها حشا
 لانها كالفضلة لان الموصول هو الالف والصفة كالفتحة ولهذا حال الاعراب للموصول
 فقط كالحال للموصوف والصفات من مذاظهم اصابة المصدر في ترك التمام وتعرف الموصولة
 والماضي عبد الصم في لنا كد شبه خوف من جهة الاجتناب الى مخذوف مسنوي فثابه الغائب
 كقولهم كمن لنتن من كل شعبة اتمت اشتد على الرحمن عينا ولم يذكر بناء الموصوف
 في كوايتا الرجل لصفة في المنادى قال سبويه والاعراب ايضا جيدة ولا يلقى كل واحد
 من ا في واية الفصل المستقبل فلان حال مررت اياهم في الدار بل لا اعراب او ساخر
 قال ابن السراج لان ابا بعض لا يضاف اليه ميم يمول فاذا كان العمل ما ضاع علم البعض الذي
 وضع به الفعل وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصولات ما بعد ما كان لا يسماها
 كما اذ صنعت وهو اي ما اذا اما معنى ما الذي قاله في اوله في جوابه بطاين الشواهد
 كونها اسمية ويجوز انصب بقدر الفعل المذكور او اي شي فانصب اولي في جوابه

وانه ليس اى حوزا استفهاما فيقول لا يفعل مبنية بهم

والعلة توضح الموصول وشبهه كما ان المضاف اليه يوضح
 المضاف ويختص به ذلك انضوا المضاف اليه من غير
 يوجب بناء المضاف وجب ان يكون صفة الصلة
 او شئ منها موصيا للبناء كوايتا ما ترفعوا

ان ما بين شي والاولى في قوله
 كوايتا ما ترفعوا
 اي من وما على الواحد والمذكر وغيرهما
 اي التي والجمع والمؤنث

في جوابه لبطاينة كقولنا فاعلمه وكجوز الرفع على انه خبر مخذوف ومن الموصولات

في جوابه لبطاينة كقولنا فاعلمه وكجوز الرفع على انه خبر مخذوف ومن الموصولات
 في الجواب لبطاينة اي الموصولات اي التي والجمع والمؤنث اي التي والجمع والمؤنث
 واذ فعلوا وارتب ذو فعلوا وقد يفتح في التذكير والافراد وغيرهما اي ان يفتح
 والشيء ويجمع مع اعراب الجمع متفرقا عما حمل على الذي معنى صاحب كقولهم اذ والفرق
 واما ان ذواتا اعراف ومثولا ذو واعراف او ذوات اعراف ومنهم من يقول ذو
 للمذكر وذات مضمومة للمؤنث وبوقدان في كل حال ومنهم من يقول في جميع المؤنث
 ذوات مضمومة في الاحوال اسما لافعال اصله اسما لمعاني الافعال لانه
 لا يفتح منها الا ما ظاهرا بل معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف الى الجاز وفرد
 في صدر الكتاب وهو كونه اسماء ما اسم خبر مخذوف راجع الى اسم فعل او اسما
 لاسمية لا لافراد ولا يفتح او تعاء العلة او لا يفتح لانه ويدر اسماء الافعال وفي علمها
 ما بين من الاصوات ما والمركبات ما وايراد صنف الجمع للتبني من اول الامر على تقدير
 الافراد في هذا المناسب مما سبق المصنرات والموصولات كان بمعنى الامر قد
 كثر في او الماصح فلما فعلت في معنى النظم واوه بمعنى الوقوع فالمراد به بضمير
 وتوحيث عبر عنه بالمضارع محالي لان المعنى عند الانشاء محالي فانه حالها في
 والدليل على كونها في الاصل معنى الماصح ثم نقلها الى معنى الانشاء محالي ويكفي في بناءها
 كونها بمعنى الفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع عارضا
 بسبب المشابهة انما المفعولة فيها كمر ويد بمعنى انزل وجهات بمعنى بعد
 وفعل اي ما كان على رنة من الثلاث الجود بمعنى الامر الظرفان حالهما في ضمير
 فاستحق الى منسوب الى العكس عند سبويه بشرط كون متفرقا تا ما ظاهرا حال تمام ولا
 كوان وكان على ان يذكرهما ولا يبرر على انفعال فوام وقواد او لا يشترط في العكس
 سماع كل الافراد وبن شارة لب الاساب وليس سبويه وصح مذهب فليرفع اليه
 وفعل صفة مؤنثة كفا في معنى فاستف فذمها لتحقيقها بلا شبهة بخلاف المصدر
 المعرفة فان الرضى شك فيه ومصدر معرفة كغيره بمعنى النجدة وعلم اللامعيا لا
 للمعيا كالثالث جملة اشارة الى كثر الافراد مؤنثا المصوبات احوال في ضمير مبنية
 لسايتها الاول في الزنة والمبالغة المشابهة لينة الاصل في اتحاد المعنى فانه ان جهته

ان المذكر لعدم فقه فاذم حاد في قوله



التباينة مختلفان فلا يتبع نفس السواة بخلاف ما ذكره في بناء المنادى المفسر
 المعرفه وتو اى ما كان على الاعمال المؤنثة بعت في لغة يميم كذا وقطام
 الاما اخره راء فان اكثرهم يوافقون في اجازته في بناءه كفسار لانه اخر ص للمامات
 لا يتبع في ذوات الراء والصح لها كسرهما فالتميموها وقيل لان الراء حرف
 مستقل تكون في محله كالمكره فاختير في البناء لانه اخف اذ سوك طريفة
 واحدة اسهل من سوك طرائق مختلفة وقيل ان هذا يقتضيه اختيار النسخ
 ونما انها يقتضيان عدم اختصار سبب البناء في مناسبة بين الاصل وان ضمو
 ما ذكره في اجازته للقاء ما ذكره في كفاية لان يقولوا بوضع لا يبلغ درجه
 الاجازة الا بضم ما ذكرناه ونحو هذا وان الضميمة الاصوات في حرف النسخ
 ما لفظ على بصوت غير موضوع للمعنى بدلالة تشبيهه واختياره على العطف
 سواء كان بضم نون او الجادات وحكاية اما بنفس الحكي عنه بحرف الراء فاني
 اوضح اوضح واتايت به بحرف الغراب عاف او عاف صوت الغراب وقت
 عاف فلهذا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وعقصر
 حكاية ما في القسم الثاني وهم لشمولها لكل معنى وحكما وانفرض الاصل من النسخ
 معرفة التركيب فافترج ما وقع فيها وادخل ما لم يقع غير معمول مع انه جئت
 لم يخصص البنيات فما ذكره والتعليل بانه في اسم الاصوات غير متمم الاول مردود
 بان الصوت في حرف النسخ اعم للاسم وهو الحكي وبهذا الاعتبار عرفت ان اسم
 الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت ليجوز ان اوضحه في طبعه وبهذا الاعتبار لم يقبل
 اسماء الاصوات وبانه في بصر الصمان سما واحدا سم هو في الثاني نفس ما صوت
 موقوفه والداخل في الاول حكاية يتم فالواجب سبب بناء الاصوات غير الحكيه هو انشاء التركيب
 وقيل انه مذهب مرجوح والنفار مذهب التركيب كوني غير التركيب مع ما موقوفه
 وبدل عليه جواز ان كني في كونه مع امتناعه في كونه في الحكي كونه حكاية
 عنها وحدث ما من جنتين والذي عندي انه لا تقتصر او تغذر الحكاية غير الصوت
 بنفسه قصد واغاية المشابهة فنقوا عن الاعراب الثلاثة نقص ونحو ذلك في كونه عاف
 في التركيب بالكم لا شاع ان كني فاعلمها تقدم في كلفق بفتح الطاء وكسر وسكون

في اللغة في اول المعركة وهي ما لم يلبسها العوامل
 فاليه في الارب الفقد موجب ومقتضى كونه فاليه
 آية مرفوعة لانه لم يلبس مني الاصل اسر كلام

وسكون القاف حكاية وفتح الجارة بعضها على بعض او صوت لبيها كج بفتح الهمزة
 وسكون يميم لجزء الغم قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتقاءه
 الرضي وادى انه الحق له قوله في حذوها بفتح هاء ثبات للصوت ومولف غير موضوع
 صادر عن الالف ودان عدم معنى بالتطبع كفتح عند لا محاب ووني لمتقدم واة لمتدفع
 وفتح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وتكملة اخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل
 في القسم الاول وورد في الكلام في المركبات المعدودة من البنيات
 منها ما صار اسما واحدا كجعبك وسنوه وبهذا الاعتبار عرفت ان اسم الاسم ومنها ما بقي
 على حاله كخمس عشر والمرويا جنة ومولدة ما لفظ ركب من اسهل او صلين
 او حرفين او غير موضوعين او مختلفين في الاصل ملابا بلانبة غلق مفهوم
 من ظ التركيب فخرج كوقام رند وعبد الله وتابط شرا فلو استعمل في آخر الاخير حرف
 عاطف او جارا بنيا قبل اما الاول فموقع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
 والثاني لثقله الحرف فانه انما كانا بل خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا
 يلزم عدم اختصار سبب البناء على معنى بانه والذي عندي ان النقص للجزئين معا
 فلهذا بنا كتاب حادي عشر من ممدادون العشر وفوق العشرة سواء ارد
 المتعدد وهو احد عشر واحدي عشرة الى تسعة عشر وتسعة عشر غير ظ اذ لم يسمع
 او الواحد من المعدود وهو حادي عشر الى تسعة عشر وتسعة عشر غير ظ اذ لم يسمع
 حادي عشر فوجهه ان القسم ان يكون المفرد من التسعة واسما على صيغة العاقل
 مشتقا من ذلك المتعدد ولم يثبت ذلك في احد عشر واخوة فاضطر والى ان يوافقوا
 صورة اسم العاقل على اول جنتين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من التسعة
 لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد الثاني
 هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي عشر والى واحد
 الا اثنى عشر واثنى عشر فان الاول منها موصوف قبل لما حذف العاطف كان على
 صورة المضاف حذف النون والعر وقيل اجزاء باب التثنية مجرى واحد وهم
 الذين يمولون باعراب كوهذان والذان وان حذف النون لا يجازي المطاينا س
 المحذوف والآي وان لم يثبت الاخير في اعراب المركب ومنع من الحرف لكونه

في اعراب حجب بالكون في اعراب الغم اسر كلام في

في اعراب حجب بالكون في اعراب الغم اسر كلام في

كلمة واحدة واولة جزء حقيقة فلم ينجح السبب البناء وسكنوا آخر الاول ان كان حرف
لين نحو معد كحرب ونحوها في غيره تخفيفا وتيسيرا ان يزداد ان لم يكن الثاني مبينا قبل
التركيب احسن ازا عن سوره وقد يتركب التركيب الذي لم يتصل حرف مصافا
جزؤه الاول الى الثاني في الصورة شبيها بحرفه علامه حرف الثاني في بعض النسخ
بناء على عدم شرط التركيب المانع من الحرف او منع منه في بعضها لعدم الاضافة
في حصة والمعنى الكتابيات لم يبق لنا لانها بعد معناها السعوى وهو
ان يعبر عن معنى معين بلعظ غير صحيح في الدلالة على معنى كالاها م عداها معين وكذا
غير انها بمعنى ما يمكن به والراد بعضها لان بعضها معرفة كفلان وفلانة وصين وبعضها
من غير هذا الباب كضمير الغائب كيت و ذبت بحركات التثنية ولا يستعملان الا
مكرر من بواو العطف للقصة الى التثنية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان
من الامر ذبت وذبت وتبنا لكونها عبارتين عن جملة التي عدت من الجنبه الاصل
وتسى ان يذكر كاتين فانه منى الضمير كحبرية واصلها كالتشبيه دخلت على
اي وصار المجموع اسما واحدا مبتدئا على كون اخره نون ساكنة لاثنتين ولهذا يكتب
بالنون وكذا قد اذلو اخر عن مباحث كم يلزم تباعد النام ولو قدم علم مباحثه
صعق كان صاحب يلزم الفصل بين النون وبما حثه وكلم للعدد وجاء كذا كناية عن
غير العدد والصاحح حذفت نون كذا كناية عن يوم جمعة مثلاً ان كم نبي المعنيين محتاجان
الى التمييز ففرقوا بين ضميرهما في الاعراب بتمييز بينهما وضمير كم الاسمه مبهمة منصوب
معدود حمل على ضمير العدد والوسط فانه خير الامور واساطها وضمير كم الحبرية سمت بها
وان كانت لاثنتين لكثر باعتبار المتعلق بتمييز بينهما بحرف و بالاضافة معدود ثمة والمجموع
اخرى فانها ناقصة رت او ضلها فحلت عليها في بحر و تمييز العدد والمضاف بعضه مقصود
وبعضه مجموع فليب عليها وقد تخاف اي تميزها بالقرينة ويدخل من
ابنائه قوما اي في التمييز يجوز ويجب دخول من فيها كوصف بينهما وبين تمييزها
تفعل متعده شذبا بين التمييز بمعمول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وبستان
اي لها مصدر الكلام لانها لاثنتان فارد ان يعلم من اول الامر ان من اي نوع في انواع الكلام
وتبع كلاما الاسمه به وتغيرتها وذل النظم او الكسبي والوجه ان يقول وكل يقع بحرف وراه

فجر ورا بالجار المضاف نحو غلام كم رجلا او رجل اشترى او حرف نحو كم رجلا او
رجل حرت قدرته لرعاية التناوب اذ لم يناسب النصب في كونها علامة الفضلة
والنصب بناسب الرفع في الاشتراك بين الاسم والفعل واما بحر والرفع في غاية
البعد ولرعاية الرفع من الاضعف اعني بحر لعدم وجوده في قسم المعربات الى
الاوسط اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعني الرفع لكونه علامة
العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل سعي ان يميزه او شبهه بعمدة بعد كل واحد
منهما قد استعمل ذلك الفعل او شبهه به اي نقل واحد منهما الى عمل في لانه ضميره
ولا في متعلق ضميره وعلمه بحسب التمييز كقولنا يوما وجمعة ورجلا ونبات وجاز اي النصب
على شرطية النصب في مثل كم رجلا ونبات والرفع علامة مبتدأ او خبر وكما اقتضيا المصدر
لم يجر دخول حرف الشرط او التفضيل فلم يحسب النصب على شرطية النصب والا اي
وان لم يكن كل واحد منهما مجرورا ومنصوبا وجوبا وجوازا فموقع لكونه مجرورا عن
العوامل اللغوية في خبر كذا كان كل واحد منهما تقارفا يكون ميمنه ظاهرا كقولنا يوما
سفر كم لوجوده والا اي وان لم يكن ظاهرا فكل واحد منهما مبتدأ كقولنا
مالك هذا الاطلاق على من سوسه فانه يجر عنه بقرينة عن كثره متضمنة للاسماء
وعند ضميره خبر متعده وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب اسما الاسمه مبهمة والشرط
لكي لا يتأتى الرفع على خبرية من وما الاسمه مبهمة لا تمنع ظرفيتها وكذا في اسما
الشرط الا لا يقع بعدها الفعل وهو لا يصلح للمبتدأ وما هو لازم الظرفية منها
كقوله وابن وانه واذا ولم يجر بحرف كمن ان منصوب على الظرفية ابدأ وترك بيان
الوجه في مثل كم عمه لك ما جبر وخاله لانه في صدر القول اعد لانه جاء في الاعراب الابهات
الظرف ف المعهودة عند الحاجة في باب البناء كركب الامير اذا كان
واحدا وهو اي الظرف مطلقا معربا وبسبب العوتاد وجرها جارا ومجرورا مستغنى
اي مستوفية معنى عاملة ومنقول الله عليه وضميره واغرابه يقع ركنا وفضلة كونه متعلق
ذلك الظرف بعام كالكانين والحاصل والموجود والمستغنى فانها عاملة لكل الموجودات
حذفت من اللفظ كونه الدار زيد وعنه من قائل والا اي وان لم يعلق بعام حذف
سواء متعلق بخلاف محو ريد كل في الدار و عام مملو كقولنا في ولم يكن له قائل لظرف

فصله مستغنى عنه اذ لا ينقل اليه شئ من المنة المذكورة ولله اعاب في نفسه
واما النصب المحلى في كونه رتب بغيره فليجزم ورمض اذ جازالة ووسيلة في انشاء
معنى العامل اليه في اوان جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول
بعض المعين بجماع مع الجرم ومصوب المحل مساحية او يجوز بتسمية الكل باسم
منها اي من الظروف المبينة ما ظرف وجملة خبر الظروف وما بينهما اعتراض
او مستأنفة قطع اصنافه بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه
فكانه لم يقطع فيجب وهو في غير الظروف كونه قول مع وكلامه في الامثال وفي
الظرف على كونه وكنى قبله اكا وانقص بالماء الغرات والتمنع في الحالين واحد
وقال بعضهم المحذوف مؤلف في البنية ومنته في المعرب وقال المصنف في حق هو الاول
كقيل وبعد وحت وفوق وامام وقدام وورا وخلف واسفل واول
واول ومن عل ومن غلظ ولا يعكس عليها ما يعناها كونهين وشمال يثبت
لاحتياجهما الى المحذوف على الضم جبر النقصانها باقوى حرركات ومثله
اي مثل ظرف المقطوع عن الاضافة في البناء على الضم لا غير وليس غير
لكثرة في العلة المذكورة وقيل لشيء من الغامضات في شدة الابهام في
ما من عدم الانتاج وتوصل في الاحتياج للغا الواسطة وشرط بناء غير متعارضة
بلا اولس اذ لم يسمع في غيرهما وجب لكثرة المذكور ايضا وقيل لشيء
بغير في كثرة الاستعمال وعدم تفرقه بالاضافة وهذا من الغريب اذ في ثمانية
اعاجيب ما غير مرة واستقارته من مستغنى المستغنى وسؤال من سائل السائل
الغفتر وغدول من اقوى المشابهة وموافقا للمعنى واوسطا وهو الابهام
الى لادى وهو كثرة الاستعمال لو ثبت وهو موم ومن الاصل في الفرع اذ عدم التفرع
من الابهام على زعمهم ولغوية توسط غير تحقق مشابهة حسب الغايات بل توسطها ايضا
لتحقق مشابهة بحرف في ذكرنا ومنها اي من الظروف المبينة ونتركها السبب
جئ لكان اليهم ويضاف الى جملة اسم او فعلته اضافة او زمانا اكثر وقد
يضاف الى المفعول كقوله انما قرى حيث سهل طالوا فيهم بعضهم لم يوال علة البناء
وهي الاضافة الى جملة المعدودة من بين المثل والاشبه بقاؤه على بناء له واذ الاضافة

الاضافة الى المفعول ونفس الاضافة الى جملة الابهام البنا تخلقه في صور كثيرة بل
لزمها وعند حقوق ما حو جئنا بغيره اي ببناءه لثمن معنى ان واذا عطف
على حيث للزمان المستقبل ولو دخل او غيره اي غير المستقبل مع الماضي نحو
اذا طلعت الشمس وبالي اذ ان راجع الى غيره كقوله متى جئ اذ ان راجع الى غيره
وقدما اي اذ في معنى الشرط ولذا اجتمع معها الفعل مناسبة الشرط الفعل ولم يجب
كان ولو لعدم تاقصه من وقد يجزى اذ من معنى الشرط للظرفية كقوله تعالى
وانسل اذ ابيضت وسئل اذ اسما بلا تقدير في غير مع ويجزى كواذا تقوم زيد
او ايتعدت وروى عنه المصنف لعدم التامد وجا اذ انما جازاة فيدخل المبني غالبا
عدل عن المذموم لثابتنا في ما سبق في باب الاستقبال وناو به بالغلبة نقصت
واو للزمان الماضي وان دخل غيره اي الماضي كقوله متى واذا يكبر بك الذين
وبدخل ليجتنب الاسمية والعلة على السواء لعدم معنى الشرط ولو قال وسيت
يجتنب لكان الظاهر وان اذ انما جازاة كونهما عند فلان اذ طلعت رجل فيدخل
في الماضي وبن وان استغنى ما وشرط حاله بتسمية الدال باسم بعض المدلول
للمكان ومع غيرها اي في الاسماء والشرط وايتان استغنى ما كلاما للزمان
المبهم وكيف استغنى ما لكان بمعنى الصفة للزمان وهو جاز مجرى الظروف لانه
بمعنى على اي حال فان كان بعده اسم هو جبر كوكف انت وان فعل محال كوكف
جئت وهدم الاحوال لاستعمالها على سبب البناء على الظروف وعند وعند ذكرهما
في الظروف وان لم يكونا ظرفين لما بينهما في الدلالة على الزمان اما كابنان بمعنى
اول المدة قبلهما المفعول لا لشيء والمجموع الا ان يولا بالمدد كوما راية مذمومة
الذان هما جئنا فيهما اي زمان المصاحبة المعروفة الاولى ان يقول المعين لبتنا ورا
كوما راية مذمومة لفتنة في لانه لافادة في جعل الوقت الجرمي اول مدة فعل
للعلم به او جئنا اي او بمعنى جميع المدة قبلهما الزمان المقصود ببناء
مفعول او مشي او مجموعا وقد يدخلان الفعل كوما راية مذمومة لظهور
احتياجه الى المحذوف والمصدر كوما راية وان مخففة كوما راية سافرة
وان متقلة كوما راية سافرة لم يكف بواحد لاحتياجه في السؤل الى التلطف البعيد

الحرف في الالف

معرفة متبها بعد حرفي كعدل غير لامور لفظه مثل اشباع الدم ومنع الحرف وهو
 اي العلم باللام وجوا كونه او جمع نحو الزبد والبريد واما حال العلية
 كباينين مجليين متقابلين وعرفات فللام او جمع اي العلم اي جعل العلم على
 بها اي باللام كايهم غير صفة حال من نائب الفاعل ومصدر او غلبت
 جعل العلم غالبا في معنى لم يكون العلية بجهة الاسماء لا بوضع واحد من
 اي باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول اللام كوسج بها اي اللام او بدو بها صفة
 كالحسن قال المرحوم وهذا السبب على اذ لا يقال الحمد والعلى او مصدر كالفضل فيها
 عما يتبع اللام ولو جعل لفظ بيت علامة اي لفظ فالكتابة على بناء غالب
 وقد يربح بحيث يتصل ولو جعل بيتا علما لغيره اي لغيره فالاعاء
 واجب اذا سمع رجل بيت والكتابة في الاصطلاح ما سواه اي ما سوى
 ما ذكر من اقسام المعرفة كالمؤنث في عرف النحاة ما اى اسم قد اتى ولو
 كان ذلك التاء معدرا نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب في الاضاح حكم بان
 التاء معدرة في الجمع وان كانت في السكينة او صحت وقال الرضي واما ان علم الكلمة
 فكما في الضميمة التاء على السكينة اذ هو الاصل وقد يرجع التاء في الضميمة
 كوقد بدت وورثة فظهر ان ادخال كوكب في اللفظ مخاف للعقل والفضل
 والالف مقصورة كجملتي او معدودة كحجر والمذكر ما اسم عداة اي
 لم يكن في احدى الثنت في هذا البرهان الاول انه ان ارد بانها ما يصرها
 في الوقف خرج كوصافات واخت وبت وان ارد المطلق فلا بد من التعبد
 بعدم الاصل وان لم يقتض بالآخر دخل كوكبات وتلك وان قيد بالآخر كخرج
 كوصاربتين وان بمعنى الكون بعد الاصول خرج كواخت وان ارد ان ثبت لزوم
 الدور وان في ان من المؤنث صيغا موصوغة كهي وهما وانت وباء كوكب من
 وتكون كوكبين وقاوية وهذه وهذه وكلتا وثنان وكلها داخل في حد المذكور
 وانما ان الالف قد يكون ملاحق فان ارد المطلق فلا يمنع وان ارد ما لا يثبت
 لزوم الدور ويجوز انما بعد الالف من كمنه والكون بعد الاصول وقد رآنا في
 الالف المذكورة ونسب التاثير بالصفة طرد الباب وحفظ القاعدة سببا للضبط

للضبط وغيره لالف الذي صار مستقلا في منع الحرف وذلك معلوم باستعمال اللوح
 ويمكن ان يقال الحرف لفظ براهبه النعيق لا الحقل فلا دور وهو اي المؤنث
 حصص لو كان بازائه اي بازائه مستناه ذكر من كجوان كادارة بازا رجل
 وناقصة بازا رجل والا اي وان لم يكن في مقابلة ذكر من كجوان فالمؤنث
 لفظ كظلمة وعين ولو اسند المشق فظا او غيره الى ضمير المؤنث مطلقا
 حقيقة او لفظيا سوى كوكب كاي علم المذكور فانه لا يجوز انما في السند الى ضمير
 لا عال لظلمة جاءت او كحقيق عطف على ضمير المؤنث اي اسند المشق الى نفس
 المؤنث كحصة غير جمع اذ ضميره داخل في ضمير المؤنث وحال الجمع سببي وينبغي ان يترد
 من الادبيين لجواز محو سائر الالف بلانا بلافصل بين المشق وحصص احترار عن
 محو الفاصلة اليوم امرأة قالوا لازمة في المشق كوكب طاعت وجاءت هذه
 ولو قال قالانث ليشمل كوكب هذه المرأة وتقرين لان صوابا وجاز انما
 في غيره اي في مؤنث غير ما ذكر من ضمير المؤنث وحصص بلا فصل سواه اي سوى
 كوكب استثناء من غيره فانه لا يجوز انما في مسنده امتد طلع الشمس وطلعت
 وجاء اليوم هذه وجاءت وكذا في جواز التا ظاهر الجمع مطلقا واحدة مذكر
 او مؤنث حصص او لفظ كجاءت الرجال وقال نسوة سوى جمع المذكر السالم
 فانه لا يجوز في التا الا ان يشبه المذكر كبنون فيجوز في التا كقولهم انت انت به
 بنوا اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواه اي سوى المذكر السالم فان ضميره
 الواو لا غير كواثرين جاءوا ضمير فعلت ما عتار جماعة وفعلوا على الاصل
 كواثرين جاءوا او جاءوا او ضمير جمع المذكر غير العاقل وضمير جمع
 المؤنث مطلقا فعلت وفعلن لا ذكر كوالامام والنسوة ذبت او ذهبن
 اسماء العدد لم يعرف لانه على معناه اللغوي الذي هو اظهر مما عرفت به لو سلم
 من الاعراض اصولها اي اصول اسماء العدد والجمع يتفرع منها بايها بانقصان
 او الزيادة او الاضافة او العطف او تقدرا واحدا في عشرة نظرا الى شرف
 المعنى وتقدمه في الخلقة ولكن في جعل الجرد فرعا والمزيد اصلا وهو في الموضوع
 وخلاف المطبوع مع انهم اقلوه بالمؤنث فاستويا فالحق اعتبار اللفظ واسقاط

استاء العبد في ان يثبت ان الفاء
 في اسم العدد والجمع على ما ذكره
 جازي

النفصان في التفرع ويتم بغير حجبها الى عشرة عشر من توالي النفاست
مع نقل التركيب والحجازيون يسمونها لان اصل الحزب ونحو الى كركات لم يجب
في عدم هذا لانه يوجب الاطلاق وهو معتد بالتركيب بخلاف التاجير ومائة والنف
قال اصول اشتعشرة كلمة وما كان النقص من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام المحققة
بها ترك ما كان على العكس فبدا من التثنية فقال وثلاثة بغير تنوين لكونها
على انفسها ولذا جاز وهو مما يمتد اليها اي منها الى عشرة فان قيل لا امتداد
في ثلثة فلا يمتد وان يمتد ان يخرج عشرة من حكم عدم تناول صدر الكلام على سبيل
القطع فكان كقوله من ثم امتوا الصيام الى الليل وانما الرجول في تناول القطع كقوله
وايدكم الى المرافق فلما صدر الكلام وثلاثة والرايد اليها فلا امتداد وانما في قطعها
فكون الغاية لا سقاطا ما وراها لايمة حكم اليها الذي هو حكم عدم تناول القطع
ملايين بالتاء كانا للذكر او بالعكس ابتداء لتأنيث الجماعة وبدونها اشارة
كانا للمؤنث فمقابلهما ولم يذكر مقدم بالثبوت والزمان ووجه ترك ما دون
ثلاثة ههنا وفيما سبقي سبق ولكن لو ذكر اعلا ما لوجوده وتغير واحد الى واحد وواحدة
الى احدى عند التركيب مطلقا وحذف المؤن من ثنتان وثنتان عند التركيب
مع العشرة كان اوجه وثلاثة عشر والزيادة عليها منتها الى تسعة عشر كان للذكر
ابتداء للجزء الاول بحاله وحذف التاء من التاء كراهية اجتماع علامتي التانيث من جنس
واحد بينهما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وتاء ثنتان وثنتان لما اشرنا
الوسط لعدم مفرديهما وكانا بدلين من لام الكلمة ونمرة الوصل للابتداء لا للتوسط
كانا كجنس اخر واما حذف التاء من احدى عشر واثنا عشر فملا على نظيره وتبعه
عن تعينه وثلاث عشرة الى تسعة عشر للمؤنث تحقيقا تمام المخالفة
وباب نوع عشر وهو ثمانية الفاظ مستعمل فيهما اي المذكر والمؤنث
ويصرف العدد الاكثر الزايد على تسعة عشر يعني العتق والتمانية على العدد
الاقل عن الواحد الى التسعة من غير تغيير حالة الاو في التذكير والتأنيث
تقول ثلثة وعشرون وثلاث وخمسون الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين
ومائة والنف ومائتان والالف مستعملات فيهما اي المذكر والمؤنث ولم يذكر

ولم يذكر جمعها لعدم دلالة على عدد معين ورجي المراد من اسماء العدد ولذا لم يذكر
بضعة ولولم يذكر التثنية ايضا لان اوجه دلالة الاتحاد في المفرد عليه فيما يقع
كونها قاسما وهو اي هذا العدد يرد مائة وما زاد ملابس بعكس
اي عكس ما سبق في باب العطف يرد انه يعطف الاقل منه على الاكثر تقول
مائة وواحد وثلثة وخمسة عشر والنف ومائة وواحد وقد احسن المصنف رجلا
حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكرا كشخص دون المعدود بان اريد
به المرأة مثلا او كانا ملابين بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كخمس
والمعدود مذكرا بان اريد به الرجل مثلا فالاحسن رعاية الى رعاية اللفظ
وان كان رعاية المعنى المعنا جارية تقول ثلثة اشخص واربع اشخص وهو الاقبح
والاكثر في كلامهم ويجوز ثلث اشخص واربع اشخص على بحث تعيين العدد
ولكن لو اقرعني قوله ويجوز في ثلثة عشرة الف في اياها كساير اخواته
والكون نقل المركب كعدى كرب والحذف مع ابقاء الكثرة الدالة
عليها لمادة الخفيف وقصفت حذف اليها مع ثلثها اي المؤن لغابت
الخفيف لعدم الدلالة على اياها المحذوفة لكان اولى كالاخفى والاوجه من الكل
ذكره في المذكر والمؤنث لعدم اختصاصه باسم العدد وارجح في عدم قوله
ولا يميز لواحد واثنتان وكذا الواحدة واثنتان واثنتان للتقدم الطبيعي وترك
وجه وهو الاستغناء بلفظ معدوديهما مثل رجل ورجلان لا فادتهما النقص المصنف
بالعدول لانه في صدور المسائل الدلائل ولما كان لتعيين العدد احكام مخصوصة ايضا
قال ومميز الثلثة والزايد اليها اي الى العشرة بالاعشر مخصوص بالاضافة
للخفيف مجموع لطابق العدد والعدد وان وجد جمعيتها معنى من جهة
المعنى دون اللفظ كقوله رخص الالف ثلثمائة الى تسعمائة وذلك لان للمائة
جميعين يأتين ولا يضاف العدد الى جمع المذكر ان لم لا يقال ثلثة مائة ومائة
فيلزم وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلث واخواته بعد ثقب ووقع جمع المذكر
السالم بعده ويلزم عند ذكر مائة كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلى التبيين المجموع
بالالف والتا بعد ما تقود مجبى بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والمؤن الى عشرة

الى تسعين وبها يكونها هذين العادتين مكره وعتان فاقصر على المفرد مع كونه
 و ميمر احد عشر الى تسعة وتسعين مضمون لتعذر الاضافة لكونهم جعل
 ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف كونهم شرك فان المضاف اليه لا كان
 غير العدد وكان منبها للتعذر ويحذف كونهما رجل فان اعراب الاولين
 منع الاتحاد غير باب عشرين واثنا عشر صورة بول جمع اوصاف بول غيره فيه
 معرود كونه اخف مع ثقل التركيب و ميمر مائة والى و ميمر تسعينها و
 ميمر جمعة الى الف فالجمع المائة لا يستعمل مع الميمر بجره وبالاضافة لا تحذف
 كما سبق معرود لانه قد يضاف اليه كونه فيحصل التركيب فخرج حقيقة على المطابقة
 وحمل المفرد على طر والى والى واما كان من احكام العدد وان يشق منه اسم الفاعل
 او ما في صورته ولكل منهما بحث مخفون سرع منه فقال والقرو الى اللفظ الدال
 على الواحد من العدد المتعدد سلاب باعتبار تصبيرة الى تفسيره ذلك
 المعرود والنقص ازيد عليه بواحد الثاني الى العاشر والعاشر لا غير الى
 لا يشق مما فوق العشرة لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضي معرودا مضافا كما في التبعين
 الى معتبر بالثمة يبرده ان يضاف ابد الى الانقص بدرجته اذ لا تصور التصغير بزيادة
 الواحد في الانقص بدرجته او الى الزايد وباعتبار حاله الى ميمر من
 العدد من غير اعتبار معنى التصغير الاول والاوى الله الى العاشر والعاشر
 والحادى عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له
 بل تجاوز العشرة ولكن بالواو يقول الحادى والعشرون والى والتسعون والى
 والاربعون والى لم يكن هذا القسم اسم فاعل جواز اشتقاقه من جرد الاول والى
 على الواحد من جزمين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه يقال اقول الاثنين
 او الثلثة الى ما لا نهاية له واثنا عشر يضاف الى ثلثة وما فوقه يقال ثالث الثلثة
 ورابع رتبة ولا يضاف الى ناقص فلا يقال ثالث اثنين او معناه واحد واقع في
 بعد الاثنين فقط كحادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
 الى واحد من احد عشر متاخر عن عشر فيجوز ان من كل المركبين او حادى عشر
 يحذف الجزء الاخير من المركب الاول مع ثباته على حاله ويثبت الجزء الاول على

الاسماء

لاشياء التركيب الموجب للبناء وبني جزمين الباقي لوجوده فيها المتضمن اسم كل
 في موضع التثنية ولو حذف كان اظهر وانهم القوت زائدة او باء كذلك
 فتح ما قبلها الى اياها لظهور لزوم فتح ما قبل الالف وتكون كسرت ليفيد
 ذلك الاسم ان معه اى مع مرلول معرود مثله اى مثل ذلك المرلول في
 الوجوده ويحذف فقط خرج كونهما فلا يقال قرآن لظهر وجب عن جمهور لعدم
 جنية بخلاف الزميين وقرآن لانهما يعنى المسميتين بزيد وقر حنيفة او مجازا
 فيتحقق جنية وحذف النون عند الاضافة لا ينافي كونهما جزءا من الدال لانه
 كالترقيم ولا ينعض خروج المضاف لان المراد اصل الموضع وجعلها عوضا عن حركة
 او التثنية يعنى عدم وجودها الا بعد وجود التركيب مع العامل وليس كذلك
 وارجاع ضمير بعده الى الزايد يعنى كونهما كلمة لاحداها والى غيرهما فانه اروت
 الوقوف على ما هو الحق فارجع الى صدر الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة والالف
 في الهمزة من تحت الصرف لاجابة الله في نحو اصلاته كونه بخلاف ترفعه يحتاج اليه في
 بحث الاعراب والى وحذف نونه عند الاضافة فانه من لوازم التركيب
 فينباب النحوي باحت من التغييرات التركيبية من الاعراب والبناء فقال وحذف
 نونه بالاضافة لانه بالنون لاعتناءه مقامه لما عرفت وتوثر كقول
 وحذف التاء في خضبان تشبیه خضبة وابان تشبیه اليه على خلاف العسا
 لشدة الاتصال بحيث لا ينفع باحد مما بدون الاخر فلما كان المفرد ويجوز انبات الناء
 على العكس لكان انب لعدم تعلقه بالبحر المجموع بما اسم ان جعل الزوائد
 ووف بنى اولفظان في معنى ذلك بالوضع على افراد خرج التثنية واسم
 جنس لانه وضع لما يثبت فلذا يصدق على الواحد واكثر فلا وجه لقول الفراء ان كل
 اسم جنس له واحد بالثاء كثر او بالياء كثر وم جمع مع عدم وجود حواصة من عدم النسبة
 والتصغير وعوضهم المفرد الله واما ما سئل له واحد كذلك كقول وترب فليس
 يجمع بالاتفاق وخرج اسماء العدد ايضا لانها بدل على احوال واجزاء لا افراد فان
 افراد الهمزة يلزم صدق اوصدق اصله عليها بخلاف احادها فافراد العشرة مثلا
 كل عشرة واحده كل واحد منها فلذا بدلت الاحاد بالافراد بحروف معرودة ليس

فان كان في قوله
 فانه لا ينافي
 كونهما كلمة
 لاحداها

المراد به ما ليس بمشئ ولا مجموع للدور وهو جمع الجمع بل انما الاصل ولما المراد
 على الفرد حقيقة كالمقام او اعتباريا كالتأنيص فالحام من حيث دلالة على افراد
 من كعم جمع ومن حيث دلالة على ثلث من مثل ما خذوة جملة معدودة واحدة
 مفردة لا تأنيص فلذا قيل ان الجمع لا يصدق على اقل من ثلثة فخرج اسم جمع لا
 مفردة من لفظ قابل وغنى فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه في الدلالة
 على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثني واما ما له صورة مفردة من لفظ كركب
 في ركب وابق في بقر فيعند الاخص لا يصدق حده على اسم جمع لا يجمع عند سبوه
 فركب وابق ليس بمفرد في ركب وابق عنده وان اتفق اشتراكهما في هروفي الاصلية
 والذكي محل سبوه على هذا الموضع وهو عدم وجود خواص الجمع التي لا يصدق
 سبق في صدر الكتاب ان نظرم لما كان في الالفاظ جعلوا خواص اصلا وحدود
 تبعوا وتحتوا فيها وقدروا ما لا وجود له حفظا للتواعد سهلا للفظ وترك
 التفرع بعدم جمعية كترك وخراما الكفاء بعدم صدق التعريف لشبهة مذهب
 سبوه او بطلان مذهب الاخص وهو الظاهر وكذا كان ذلك المفرد اعتبارا
 اعتبارا لا مستقلا ليدخل كوجها ويدفع له عند وجوده ونسوة يعذر له بناء مفرد له
 كغلام وبغلة ومذاكير في جمع ذكر يعذر له مذكورا ومذكارة ومجانين في جمع جن
 يعذر له محسن ومساكين في جمع شبه يعذر له مشبه واحادث ابنه عليه السلام في جمع حدث
 وليس مع الواحد وثة المستقلة لانها الشئ الطنفي المراد في حوش ابنه صلى الله عليه وسلم
 عن مثله بتغيرتها حال من حروف اي زيادة حرف او حركة او ابتداء ويدخل
 جمع السلامة لان زيادة حروف او شبهة في عدم جواز الانفكاك مع التضاد في تغير الحروف
 كحوسمهم ولو كان ذلك التغير بغير عدم تالافيقا كنسوة مثال
 الجمع له مفرد اعتباري وقد سبق وقلت شال الجمع له تغير بقدرى فضة ذلك مفرد
 كضمة فلفل وجمعا كضمة اسد وهو اي جمع مستتر كغير الحقيقة فخرج نحو مصطفى
 وظلمات لان تغيره بغير جمعية للنقل او الفرق او نحوه بناء واحدة ولو قدر انه كره
 انشاء والا اي وان لم يغير صيغة واحدة فصحيح فالتصيفة لا يغير عندهم بتغير الآخر
 ذاتا ووصفا والالتم بطلان الحاق في حوسم في الرجل وعدا بنية الاسم الثلاث اربعين

اربعين لاعتباره وانغير السابق لغوي فلما تناقض مدرك ذلك الصحيح ولو كان في اربعة
 قتل اي في اربعة مفردة فيلزم تكلفان والفظ ما قلنا في المتن فواحد ولو ترك في سلم
 مع الابهاز واو او باء حرك ما قبلها بجمها اي ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا
 لفظا كحوسمون وسمن او بغير ما حوسم صطفون ومصطفين وبنون فحيث
 في اصل الوضع فيدخل نحو صالحو القوم ويجزى نحو ما كين لكونه خارجا عن المصم
 ولان المراد كون المذكورات زائدة كما مر حنا في المتن وقد عرفت فساد جعلها عوضا
 لصفة الجمع او الزوائد ان معناه اي مدلول مفردة اكثر منه من جنس قتل
 بنون الكثرة في المفرد فخرج كظان انفق من الحمار وفسحى وجه ترك الاعلال وقدم
 قوله وحذف نونه اي بنون جمع المذكور الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكما
 مؤخر من الشرط طبعيا لبقية من ذكر النون وشبهه الى شرط فاسد مذكور الجمع
 الصحيح ولا حاجة الى ارفاع الضمة الى الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو في غاية
 الركاكة حال كونه اسما لاوصفا ان يكون مدلول مفردة مذكرا لغويها
 والمراد بالسابق الاصطلاحي فلما استرداك فيدخل نحو وفاء وسلي اسمي رجلين
 فانها بجعلان بهذا الجمع بالاتفاق وكحوظية الجمع على طمكون بكون الام عند الكوفيين
 وبغيرها عند ابن كير وكان المص اختار هولها واما كون المراد من المذكور ما يكون مجرورا
 عن التاء ولو مقدر بالخرج نحو طمحة ويدخل نحو ورتا وسلي فبعد كونه مخالفا للغة
 والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة على اي مدلوله عالما ويجوز ان يقال
 يعذره ان يكون مفردة مذكرا اي دالة على عالما اي دالة فالوجهان متساويان لاحتياجهما
 الى ثبوت مخدوفات ولو قال علم مذكور عالم لكان اظلم واسلم ولو اكتفى بتذكير العالم لكان
 اخص ايضا وشرطه حال كونه صفة ان يكون مدلول مفردة مذكرا عالما
 اذكر التعيين كى الاول منها راجع لعدم المساواة بطل الفعل بالعلم لينا ول
 نحو قوله تعالى فنعلم الماهدون اذ لا يطلق عليه كين وان لا يكون مؤنثا اي مؤنث
 تلك الصفة المفرد فعلا كبراء فانه لا يقال امرؤون للخطا بينه وبين افعال التفضيل
 كاضنينون ومعنى الصفة كمال في التفضيل للدلالة على الزيادة فينا كسبه اشرف الجمع
 ولا فعل بفتح الفاك كبر لا يقال كبر انون فربما بينهما وبين فعلانية كند مانت

انما المراد بالاسم لان كونه في اربعين
 جمع مذكور صحيح لصدقنا صفة
 كين

في قوله تعالى
 لا يجرى عليه
 لا يجرى عليه
 لا يجرى عليه
 لا يجرى عليه

من علامة في استتار خبر المفعول وحجج ولما اتخذ الصفة التي تتبينها فلم يجرى
 خلاف المصدر في لزومها والسند الظرف واسم المفعول وقول من قال ان الضمار
 بينهما شاع لقيامهما مقام ما اخرجه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه
 كلاما على السند لا يخلق لان الافعال بغير المتقدمة والفعل من مثلاً سنداً غير صحيح
 اذ لا اضمار حقيقة في شيء من الالفاظ بل هو حكم محض واعتباري يفرق حقيقة في
 صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل واسم في المعنى بل في امور لغوية كما في المصنف
 للاستتار وهو الاله لانه على المعنى موجود وفيها على السواء وان ارادوا اجتماع في اللفظ
 حكماً لكون المستتر في حكم المفعول متفقون بالصفة وكون فاعلها عيبتها الذات
 والخراج لا بد في الضرر بل يجرى في جاز حذف فاعله اي المصدر كما ذكر في الاضمار
 بعينه وحل لانه لو لم يجرى لزم اضماره اذ كان غايها مقدماً وهذا بعد كونه مبنياً على
 مغايبة العلى ثم اذ لو ارد ما لا ضمير ما سبق في الاستتار وهو اللفظ فالمازلة
 لم يجوز ان يقال مثلاً زنده فزنده شديد وان ارد المطلق فبطلان اللازم ثم والسند
 في وجاز اضافته الى الفاعل صل مع ان اعماله متواترة وله لانه في اقواله مشابهة
 للفعل لكونه كلمة واحدة مع كونه مخصوصاً باضافة المعرفة خلاف ما صرح به المصنف
 من العكس والى المفعول وقيل اعماله اي المصدر ملاب باللام المعرفة لا متناع
 قد مر بان مع الفعل وانما جاز على قلته في قايين المفعول والمقدرة وهذا في الكلام
 والمفعول به المفعول واما في الظرف فكثير كقول تعالى لا يجت اسم الجهر باب
 اسم الفاعل يعمل كقوله لو كان ملاب في معنى الحال او الاستقبال
 حقيقة كمن يضارب عن الان او عند او حكاية بان يصدر الكلام نفسه موجودا
 في ذلك الزمان اللاحق او بعد الزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى
 وكلهم بامر الله ذابوا فكل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول به لانه في العمل
 مضمون اولاً في الظرف واعتمد على العمل المحذوف بعد لو على السند
 ولو بعد التاكيد لمكان زنده ضارباً عن اودى الحال كما ذكرنا في الجمل او الموصوف
 كما جاز يضارب عن الاستفهام بالهزة او بغيرها كواضرب زنده عمراً
 او حرف التبع من ما ولا وان ولو حذف حرف يستعمل في استفاد من الاسم

او فاعله

من الاسم والفعل كما ذكر في بحث السند انتم الفاعلة في تحيية عبادة الكافرة او السند
 نحو يا طالع جليل وهذا عند ابن مالك واعتبر من عند ابنه وابن هشام بانه ليس
 كما في اسمها والشيء في القرب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون
 مفعولاً من الفعل وقالوا اعتقد في مثله على الموصوف المعتبر وهذا ما اخرجه ان الحاجب
 واقول نكرة لان ما لك ربح ان حرف النداء قائم مقام ادعوا في ذلك في القرب
 ولو اخرج الاعناء على الموصوف المعتبر لفساد شرط الاعتقاد اذ لا بد لكل صفة من صاحب
 يجرى عليه ملحوظ او معتد ولم يذكر الموصول لان المراد به ههنا اللام فقط اذ الصفة
 لا يبعث صلة الا بها وسبب ذكره فلو ذكر ههنا لزم التكرار ولو كان في الاول او حسم
 اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصوف
 لا ما يجرى على فاعله ثم قيل ان هذا الاشتراط في السند لا في المستتر والظرف والاشعار
 اسم الفاعل لو ارد ذكر مفعوله في المعنى السند اضافته مع قوله كان اسم الفاعل
 بمعنى الماصح لا متناع نصبه ولو وجد مفعول منصوب كونه مفعولاً غير ودرهما
 اسم قدر مفعول ماصح كواضرب وهذا جواب عن ترك الك في حيث
 يجوز علمه بمعنى الماصح ولو قال السند خلاف اللفظ لقول لانه يجرى عليه في المفعول
 الاول مع كثرة دوره في الكلام كان قرينة لتقدم وقال السبكي في التجرد ان يقال
 انما نصب ههنا التاكيد ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
 وقال الامد لسي رد اعلى جواب المحذوف لا يستقيم ذلك في مثل هذا اطلاق زيد
 قائماً لا متناع الاضمار وقال المصنف يمكن ان يتركب جواز ذلك مع القرينة والامكان
 قلنا كما في في الافعال القلوب ويصدق مذهب السبكي في قولهم هذا ضارب زيد
 اس وعمر اذ لا اضمار ههنا الى نصب فرد لان حمل التاكيد على اعراب المصنف اللفظ
 اولى وباللهم اي سبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل
 سبكي في جميع الاحكام اللازمة لكونه في معلا حقيقة ومعنى وكذا البالغة
 اوزانها العاملة منته متعال ومفعول وفعل وزاد سبكي في قوله ان اراد ان اوزان
 البالغة كذا في اللام في استواء جميع لم يستقم في المعطوفات وان اراد انها كاسم
 الفاعل في العمل والاشترط عليه انهم لم يروا بانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال في البالغة

ثم ان هذا عند البصرة وقال الكوفون لا يعمل المبالغة لغوات المتابعة بتغير الصيغة
وان جابره منصوب بفعل معتر عندهم واجاب البصرة بان معنى المبالغة جابر لما كانت
من المتابعة اللفظية وروى بان المبالغة كالمزادة التفضيلية بحصل الاسم بعد ان مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا ويكن ان يدفع بان الاصل في الفعل التفضيل للمزادة عند التعيين
فما حظ البصرة التي بعدت من المتابعة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فتقرب
لكونه بمنزلة التثنية واسم المفعول وهو كاسم الفاعل في العمل والاستطراد
والشبه والتجسس صحيح او مكسر من اسم الفاعل والمفعول كالمفعول من اسم الفاعل في العمل
والاستطراد والشبه الصحيح فلا يفتا صيغة المنزلة واما المكسر فتكونه فيجوز الواحد وجاز حذف الواو
من شتاها ومجموعهما بالمثل اي بسبب عمل النسب على المفعول معقبا اي واضلا
عنه اللام الموصولة لاستطالة في حذف التثنية ولا بد من التعيين المذكورين لعدم جواز
الحذف عند اشتقاق احد على ما صرحوا به الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها
بين وتجميع ويذكر وبؤث جعل فعلها بل يزيد على لانها تنصف عند البصرة لافعلها
من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى البؤث لا حدوث المفعول للزمان لو اعمدت على كافي
وهي اي الصفة المشبهة ملازمة باللام الموقوفة للموصولة او مجردة عنها انفصال
فصع والمفعول اي مفعول الصفة المشبهة الظاهر المضمرة باللام او مضاف
الى الضمير بلا واسطة او بها لا مطلق المضاف او مجردة عنها فيدخل نحو كمن وجه غلام
في المجرور لا المضاف فالانفصال فصع لانه لا يفتقر الى توفيق الاثنان في التثنية
بغيرنا وهو اي مفعول هذه الاقسام الستة وقوع بالفاعلية او منصوب
على التشبيه بالمفعول في المفعول الموقوفة عند البصرة لانهم لا يجوزون غرض التمييز
وعند التمييز عند الكوفة يجوزون ما به وعدم التمييز بمعنى المصدر اي جعل مفعول الصفة متميزا
في غيرهما اي غير الموقوفة او مجردة باضافة الصفة اليه فيصير جزء الستة في التثنية كما يشتر
وامتنع منها الحسن وجه باللام في الصفة المضافة الى مفعولها المضاف لعدم افادة الاشارة
حقيقة لانها انما تحذف السويع والنون او مجرد ضمير الموصوف منها ومن مفعولها
او غلة اكبرها ولاشبه منها في او امتنع الحسن وجه او وجه غلام باللام في الصفة
المضافة الى مفعولها المجرور عنها لان هذه الاضافة وان افادت التحذف بنقل الضمير لكنهم

لكنهم لم يجوزوا اضافة التعريف الى المكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة
الصفة المجرورة عن اللام الى مفعولها المضاف فكانه اختار مذنب الكوفيين فانهم يجوزون
في السعة بلا فتح لانتفاء المانع المذكورين وما قسم قسمه واحدا ما في نفس
الصفة او مفعولها احسن لان الضمير في هذه الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما في ضمير ان حسن لاستعماله على المتابع اليه لا حسن لاستعماله على زيادة والا
اي وان لم يكن في الصفة ولا في مفعولها ضمير ففصح لعدم المبالغة بالموصوف لفظا
ولما كان وجود الضمير في الصفة غير ظاهر ظهوره في المفعول ذكر قاعده يظهر بها وجوده و
عدمه فقال ولورفع بها ثالث الفاعل اي بالصفة اي لورفع الصفة اسمها ظاهر
بالفاعلية فلا ضمير فيها لانتفاء تسمية الفاعل والا اي وان لم يرفع بها سواء
نصب على التشبيه او جرت بالضافة ففي الصفة ضمير لانتفاء خلوة الصفة عن
الفاعل كالفضل مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والاثبات والافراد
والتشبيه والتجميع كطابقتهما اياه والفاعل والمفعول اللذان اراد بغيره والمفعول
تعدية فعلة الى واحد فان ذلك الواحد ينوب عن الفاعل فلا يبقى مفعول
منصوب فيكون كاللزام والمنصوب كما ينبغي كفي اي كالصفة المشبهة فيها
ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدية منها فلا يجوز نصب فاعله ولا جرة لتلاشبها
بالمفعول على تقدير حذفه وحمل على عند الاكثر من ما ذكر مفعول منصوبا بعده
اسم التفضيل فاسم الفاعل اي التفضيل على غيره في العمل لا التفضيل
المفعول اذ لو كان لها اكثر الاشياء فجعلوه فاسما في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء
سماعا لتفضيل المفعول كاسم اي اكثر مشروية ولو ترك هذا ايضا كان
اسباب لا بد من احوال الوضع والصفة ولستعمل اسم التفضيل باحد التثنية
بطريق الانفصال فصع باللام الموقوفة فطابقا موصوفة اخرى او تشبيه وجمعا
وتذكيرا وتاثيرا لزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع الذي يبيح كثره الافعال
المرتبعة بالافضلان والمرتبة بالافضلون عند الغضبة اليه ان الفضيلان اليه ان
الفضليات او بمنزلة موددكم في لفظ ابدان كان موصوفة غيره كغيرهم
لحق اداة التشبيه والتجميع والاثبات المحققة بالافعال في حكم الوسط لا متناهية

التفضيلية تكونها العارضة بينه وبين باب امر فكأنها من تمام الكلمة عكس ترتيب
الكافة لان الثالث مخرج الاولين في المطابقة وعدمها والاول علم اصل الفاعل
دون الثاني والاضافة في له معان اشار الى الاول وهو الاكثر هو
فكأن اسم التفضيل المضاف للزيادة على اي علم المضاف اليه التداول على الاضحية
وسمى اي شرط اسم التفضيل المضاف في افادة هذا المعنى وقوله في قوله
مدلول اسم التفضيل في معنوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الارادة لئلا
يترجم تفضيل اليه على نفسه ويجعل معرضة جاز المطابقة للموصوف لعدم المبالغ
المذكور والافراد مع التذكير وان كان موصوفه غير هاتين افعلى من في
كون المفضل عليه مذكورا معه والا اي وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف
اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه لعدم المثابرة ويجعل اسم التفضيل
في مقدر المرفوع على الفاعلية ولا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر في قوله مع وهو اعلم
من بضم فعل ناصب كعلم واما العمل في المستتر فابن غير شرط بل لازم اذا لم يرفع
ظاهرا وكذا العمل في الظرف والحال والتمييز لانها معمولات ضعيفة يكفها راجحة
الفعل واما العمل في المظهر فله شرط بينهما بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
العمل منه في عين زيد برسم اسم التفضيل يكون صفة لمفعول متعدي والضمير المراجع اليه
الموصوف يكون في متعلقه لاجل ويدخل من التفضيلية على ضمير فاعله مقبدا بحال
وترك مشابه الكافة لعمومه وصعوبة فهمه واكتفى بالتمثيل لوصفه
لاستقام على البتة في قد سبق في اوجه ترك الدلالة وهو كون اسم التفضيل في متعدي
فعله اذا شئت في الكلام يتوجه الى العبد بفتح الزيادة يعني اصل الفعل فكأن احسن
شأنه يعني من مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم التفضيل على كبرية وما بعده على الابهة
يلزم التفضيل بينه وبين معموله اي من جنة وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لاجنبيا
وجاز من عين زيد برسم حذف الضمير بجر ومن منه وكلمة في او نحوها في نحو المثال المذكور
مع بناء الباء على حالها وكعين زيد احسن فبها العمل برسم به بر رجلا احسن في عينه
الكل في المثال الاول وكيفية هذه العبارة ونحوها في هذا المثال من التفضيلية معذرة
بعد العمل في المفضل العمل الملاحظ ما فعل وان بالوضع على ما مضى في

المضغ او زمان او حدث او شيء مضغ بالمعنى اللغوي فخرج نحو امس ولم يضرب ودخل
نحو ان ضربت ضربت وفتح وفتح الماضي لعدم متعدي الاواب عند الجمع لفظا
نحو ضرب او لعدم نحو الا يكون مع كونه اصلا في البناء لانه الاسم في وقته
موقع في كونه ضرب وفتحت ما لم يجمع اي الماضي الواو الضمة قد
لحق لازمه من الضم وجودية لانه اي الماضي بضم في لفظ نحو ضربوا او ضربوا
نحو واو الضمير المتحرك المرفوع لانه يمكن في نحو ضربت وضربنا وضربتم
وغيره في المضارع ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال والاستعمال
بالاستمرار على الراجح وهو اي المضارع معرب لانه الاسم لفظا ومعنى
واستعماله من ايام بن النواع الفعل لا غير لعدم المثابرة التامة فيه نحو ان
لم يفضله اي بالمضارع يكون ان كد حفيضة او ثقتله فانه في معنى الضم
في جمع المذكور وعلى الكسرة في الحرة وعدم النج في غير ما لانها بمنزلة نجدة فلو دخل الاواب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولودخل عليها هي كلمة اخرى حفيضة ونحوها في الموصوف
فانه في جنة عدم السكون فاعلم الماضي واوابه اي المضارع رفع ونصب وجرم
فالمضارع الصحيح الآخر المرفوع غير المتعدي والمجموع سوى الحاضرة اي الحاضرة
ملايس بالصفة رعا والعينه نفسا لفظا متعديا والسكون جرسا
كضرب ولين يعز ولم يعز في غير المرفوع المستعدي من الحاضرة صحيا او
معنلا بالنون رعا وحذونا نصا وجرنا نحو يضربان ولم يضربا ولم يعزبا
لان الضمير المرفوع فاعله جزء برسل سكون آخر نحو ضربنا دون ضربنا جعلوا الاواب
بعده ولما لم يخل لالف التكرار جعلوا الاواب بالنون لعدم امكان حرف العلة
في فواتها في الجزم حذف الحركة وحملوا نصب عنه دون الرفع لان الجزم بدل الجزم
فالنصب بناسب في مجزأ احدهما وكونها على الضمة فلما جعل على الجر دون الرفع
في الاستثنا بناسب بدل فعمل عليه في الافعال النصب والتعقل الآخر بالالف قد
لحقه ووجدته بالصفة رعا والعينه نصا بعد اي مصدرين والحذف
اي حذف الآخر جزما نحو كتبت ولم يكتبي والعقل بعينه اي غير الالف
بمعنى الواو والياء بالصفة رعا لعدم او العينه نصا لفظا والحذف جزما

من قول فاصلة خبر من أو اسمها كمن عندكم ما فاشربها أي من يكون منكم ماء
 شرب من أو بعد أولو كانت بمعنى إلى أو أو لا ترك ان منها لأنها خارجة
 عن معنى أو مقدره بعده والتوجيه بمعنى إلى أو إلى الداخلين على ان المقدره بوجه
 غير وجهه أو لا تفاوت في المعنى بين الداخلين وغيرهما فالنقطة المضاعف بها التوجيه
 ان يقال مراد من الحاجب بتولية بشرط معنى إلى ان أو لا ان وجوده في المعنى في
 التركيب لا يكونا معنى أو كونهما ترك أو تعطيني حتى أو بعد العاطفة مطلقا
 لو كان المعطوف على اسمها أو لا يجوز عطف اسم على الاسم فيقدر ان
 فيكون في تأويل الاسم فتصح العطف كقولك بسبب جلاءة وتقرين اجبت إلى من
 بسبب السعوف وجازاظهار ان معناه أي العاطفة كما عجزت قمارك وانما تذهب
 ومع لام كمنك لان كمن من وجب الظاهر ان معناه الداخل على المضارع
 بعد اللام بمعنى كمن كقولك قد شاعرا لا يستكره اللام بين المتواليين وبمعنى انما
 ان فتأديها وأعلم ان ان التامة بضم في غير المواضع المذكورة كمن كمن ليس
 بمقاس كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم سمع بالمعنى في خبر من
 ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقولك لا باثما اللام في أحضر النوى في رواية
 نصب ويجزم المضارع بلم ولما ولما للقلب أي قلب المضارع إلى
 معنى الماضي ولما اشارته إلى الاستغراق أي استغراق الزمنة الماضية فموت
 الاستغراق إلى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق لم وجاز حذف فعلها إلى ما عند
 المنة دون لم كشرفت المنة ولما أي لما دخلها ونحضر الصانع عدم دخول
 ادوات الشرط عليها فلما قال ان لما يضر وبكثرة في الفعل المتوفاة واللام
 أي يجزم المضارع بها وبه أي هذا اللام بطلب الفعل وقد حذف هذا اللام
 للضرورة السمة كقول محمد قد نكح كل نفس وقد يعجز هذا اللام وجاز
 السكون في هذا اللام بدخول الواو والفاء ومنه كقولك قد ولدت طائفة
 أخرى لم يصلوا فليصلوا ولم يفتوا ولا انتهى بالاضافة بتكرار المضارع والتوجيه
 بحوزة الشجاعة أو الوصف أو البيان بتأويل الدال على النهي وبه أي بلا هذه
 بطلب الترتيب ولهم المجازاة أي كمن المضارع بها وهي ان دما وادما وجنما واما

٦٥
 واما لا يجزم ان بلما والآن فتدبر نسبة الطرفين وابن وبن واما يجزم ان مع
 ما وبن واما وما ومن والى وقبل يجزم مع كذا واذا ويجزم المضارع
 بان مقدره بعد الافعال الستة السابقة سوى التي لو قصدت سبب
 قد المصدر ولو لم تقصد لم يجز يجزم بل يرفع فكون صفة أو حالا أو استئنافا
 ولو قدم هذا فعال وهي ان ويقدر بعد الافعال في كان اخر واضح وان
 لاسلوب المعهود والكلمة الهازلة تدخل الفعلين سبب الاول وسبب الثاني
 ولو جعل التكلم ولو قدم هذا فعلا وكلمة المجازاة وتدخل الفعلين في كان
 مشرعا في سبب أي الفعلان المدحولان شرطاً وجزءاً فلو كانا مضارعين
 أو الأول أو أي الشرط فالجزم لازم في المضارع ولو كان الثاني مضارعا
 فقط فقفه وجهان أي جاز يجزم والرفع في المضارع ولو كان السبب
 أي جزءاً ماضياً بلا فاعلا ومعناه قد ان لما في خبر كمن ان ضربت لم ضرب
 أو لقد يجزم بحولته مع ان كان فيضه قد من قبل فصدقت أي بعد صدقت
 لم يجز العناء لتحقيق ما بشره الشرط فقف معناه إلى الاستقبال فاستغنوا
 عن الربطة ولو كان السبب مضارعا مقارنا بلفظ لا أو مضارعا
 مثبتا يجوز الغاء لانه لان اداة الشرط لم يقبل معناه ولكن خلاصه الاستقبال
 فكان مؤشرا من وجه دون وجه والآن أي وان لم يكن الجزاء مذكرا قالنا واجبة
 لعدم تأثير اداة الشرط اطلاقاً فاجتنب إلى الربطة وذلك اذا كان الجزاء ماضيا
 بقدر لفظاً أو معنى أو مضارعا بلما أولن وسوف أو لن أو جملة اسمية أو امر
 أو نهي أو نهي أو عرض أو دعاء أو غير ذلك ويقع اداة اللقاقة مع
 الجملة الاسمية موقعها أي موقع الغا لان معناه ينشئ في حدوث امر بعد امر
 فقفها معنى الغاء التعقيب كقول تعالى وان تصبرهم سبعة بما قدمت
 أيدهم اذا هم يقنطون الامر بالصيغة مقابل الامر باللام أفرد بالذكر
 لكونه قسما من الفعل براسه مغايرة المضارع لفظاً ومعنى وكلما اختلفت النسبة
 والامر باللام فانها مع حرف لا يفصح من الفعل كالتعبد وبنها كالمضارع
 لفظاً وكلما ما فعل يطلب به مدلول ما هذه أي مصدره من الخطاب

يخرج ام الغائب والنكاح بحذف الفاء يخرج نحو قوله تعالى فليكن قراء على
 صيغة المخاطب ومجهول او المخاطب ويخرج الام بالصفة عند البصرية لروا
 موجب الامواب الخ السابعة النامة لكسح بحذف الفاء على ان يكون في
 المفعول الصحيح وجميع المؤنث تكون اصلا في البناء وحرك عند حقوق ضمير الفاعل
 الساكن بحركته نجاسة واما حذف اليا في المعتل فله تخفيف فيما كثر استعماله
 وموالب في تحذف الصيغة لهذا الام دون الغائب والمكلم وقيل وبمع ما قبل
 اصل الفعل لتفصل بالانفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها متوترة معذرة
 عند الكوفة فيكون مجزوما ومنية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في الرفع
 وانما لم يحد بعد زوال الجازم لما قبل فعمل ما معمول لم يسم لم يترك ظاهرا
 ولا ضمرا بارزا ولا مستكفا فاعلم ان فاعل ذلك المفعول ما قبل السب
 نسبة ثالثة او عدم وجه الصام الى المفعول في الاصل كضرب عرو في ضرب زيد
 عرا فان نسبة الفعل الى عرو في الاول ثالثة دون الثانية وان نسبة المعلوم الى
 المفعول وهو عينة ونسبة المجهول ثالثة والفعل مطلقا لوقوفه على فعله
 اي فعل مضمون على معلق وسوغير الفاعل في اصطلاح النحاة فاعلم ان السب
 كقربت زيدا واليا اي وان لم يوقف ففعله على معلق فاعلم ان غير
 متعدي كذبا زيد قال الرضخ فعمل هذا يدخل كقرب وبعد وخرج في المتعدي مع
 كونها الوارد ولا بعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يجمع ان يثنى منه اسم معمول
 ويرسم اللازم بانه الذي لا يجمع ان يثنى منه ذلك يعني بغير واسطة الجار وقد تجدد
 العمل الى اثنين اما معمول الثاني غير الاول وان كانا على او عينه و هو باب
 علم و بفتح الالف ثالثة فاعلم واري وسما اصلان في هذا العلم فكانت
 كاتبا قبل او قال الهمزة متعديين الى معمولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد معمول آخر
 يقال له معمول الاول وابتداء و بناء واخبر وحديث وهذه الاربعة ليست اصلا
 بواسطة اسمها على معنى الاعلام والمعمول الاول لها اي لهذه الاعمال المتعدية
 الى ثلثة فاعلم كم معمول اعطيت في جواز الانقصار عنه والافتقار عنه ومحوها
 والمعمول الثاني والثالث كم معمولي علمت في وجوب ذكر احد ما عند ذكر الآخر



في قوله تعالى فليكن قراء على
 في قوله تعالى فليكن قراء على

الآخر وجواز كذا معا وغيرهما من الخصائص افعال العلوب اني افعال
 اصطلاحية دالة على احوال العلوب من العلم والظن فانها اما كيف او اضافة
 او انفعال لافعل وتامير ويمكن ان يراد بالفعل القايم بالغير فيكون من باب
 شبيهة الشيء باسم جزمه لوله وتلقى اني افعال العلوب لثنت وحيث وقيل
 هذه الثنت للظن وزعت مشتركة بين الظن والعلم وعلت ورايت ووجه
 وهذه الثنت للعلم تنصب استنباطا وخبر افعال العلوب فابجدة معترضة
 او خبر ثبات او خبر محذوف جزئي بجملة الاسمية علم ان كل واحد معمول
 وحيث هذه الاعمال اي ميزت من بين الاعمال بانه اي انك اذا ذكرتهما
 اي احد معمولين فذكر معمول الآخر ان اراد الذكر العطف فالحكم الاخرى
 لاكتفى اذ قد ورد حذف مع العشرة في قوله تعالى ولا يحببن الذين يخلون بما
 اتهم الله من فضله هو خبر الهم علم فراه الغيبة فالمعمول الاول محذوف اي
 لا يحببن هؤلاء بخلهم هو خبر الهم ووجه العلة كونها بمنزلة اسم واحد اذ
 المعمول به في حقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول مقدمت علمت زيدا فاعلم
 طرف تمام زيد وعدم لزوم كون الاول بفتح في حكمه من كل وجه وان اراد ما
 يتم انقضى الى فالحكم على اذ تاجر الكلام لكونها مبتدأ وجزء الاصل فاذا لم
 يتلغظ احد ما فلا بد من التقديم مع العشرة ولا يجوز حذف شيئا بخلاف ما
 اعطيت فان حذف احد معموليه هدم او شيئا كبره واما حذف المعمول من
 معا فمستترك بينهما هدم اكان نحو من يسمع بخل وسأل زيد عرا درهما فاعطى او شيئا
 كقوله تعالى من يلقى الذين يعملون والذين لا يعملون وذلان يعطى وينتق وهذا
 هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز حذف شيئا في معمولي ما علمت لعدم الفائدة
 اذ من المعلوم ان الانسان لا يخفى عن علم وظن وهذا انما يفيد شيئا يجوز عند ارادة الخبر
 عن مضمونه كقصة الاخرى ان علماء المعالجة اوردوا الآية السابقة مثلا للتشبيه بمنزلة
 اللام فلو قيل العلم فيها بمعنى المعرفة فيقول العلة مشتركة وقد بين العلم بغير
 من المجهول وجواز الالف اعطى علم انه اذا ذكر اي خفيت هذه الاعمال
 بجواز العمل لكونها افعالا والفاء كاستقلال معموليهما كلاما مالم تقدم هذه الاعمال

في قوله تعالى فليكن قراء على
 في قوله تعالى فليكن قراء على
 في قوله تعالى فليكن قراء على

على معموليها في لا يجوز عند الجمهور الخاؤها لان عامل النفس لا يقع في تعديها
 يقرب المعنوي وهو اي الالف الاولى من الاعمال مع جواز كونها من
 هذه الاعمال على معموليها والاعمال الاولى من الالف مع جواز كونها من
 هذه الاعمال على معموليها ويجب الالف بين الفعل وفعله كقرب احب زيد وبين
 الفاعل ومعمول كقرب احب زيد او بين معمولي ان كان زيدا احب قائم وبين
 سوف وصحوبا نحو سوف احب يوم زيد وبين العاطف والمعتوف نحو جاني زيد
 واجب ثم و و حقت هذه الاعمال بجواز التعلق من قولهم امرأة معلقة
 لمقتودة الزوج لاجل ذات زوج قائم بصاحبها ولا فاعلة في تلك هذه الاعمال
 عند التعلق لاجل عامله في اللفظ لوجوب ابطال العمل باللفظ ولا ممانعة لوجوب
 العمل المعنوي في يجوز المعتطف على المحركة نحو علمت لمزيد قائم وكبر فاعلة جبر الكسوف
 علمت ازدي قائم وهو زيد فاعلة واي نحو بين احب وعلمت علام من عندك و
 قبل التعلق علمت ما زيد مطلق وان زيد فاعل ولا زيد في الدار ولا عمرو و
 قبل اللام الابدائية الداخلة على معموليها لان هذه الثلاثة صدر الكلام وصفا
 فاقضت بقا صورة محركة والعمل المتقدم في كثير فلا يصح حقوقا من كل وجه فمردى
 الجانيان و حقت بجواز كون الفاعل والمعمول ضميرين متصليين راجعين
 لواحد كحقت مطلقا واشتق كحقت في بل بحال فحقت نفس لان المتغيرة في غير افعال
 القلوب غالبه فاذا اخذ ازاد النفس فخر بها وتبينها الى ما عسى ان يفعل عنه
 بسبب الذرة بخلاف افعال القلوب فان لا تملك بحال علم منه بحال غيره فلا يخالف
 الى زيادة وحل الاصل متغيرة المؤثر والمتأثر الاصلين بينهما فاعلة اخذت مع كونه اتفاقا
 لفظا فقصده المتغيرة المقتضية بعذر الامكان واما افعال القلوب فالمعمول به في
 محضه مضمون الجملة لا المنصوب الاول بل هو متعلية فلم يحدد فاعله كبره لان اتفاق اللفظ
 وقته ضعف او الخالف للاصل بنا بسبب التبيين مثلا يفعل لا ان يبين ولو سلم فلا حكم
 لزوم المتغيرة بعذر الامكان فلم لا يفي المتغيرة ذاتا واما ولو سلم فنقول بجواز
 كونه ما حقت الا بانك اذ في الخاؤها وجه وهو الضميرية والمتغيرة يمكنه بازدي من هذا
 بان يقال ما حقت نفسك مع عدم الزومها وظلت وعلمت ودرابت ووجدت الملايات

الملايات بمعنى التمت و عرفت و ابعثت واجبت ان ونشرت يتعدى
 كل واحد من هذه الاربعة غير ظنت لانه لا يرد به اللفظ الى معمول واحد لانه
 وانما لم يتعدى معنى حاله من فاعله يتعدى مع كونه افعلي من جهة اللفظ او جمهور النحاة
 لم يجوزوا تقدم التعلق مع كونه فاعله يتعدى حيث ان رجع الى مجموع الاربعة
 لم يستقم الى واحد وان رجع الى كل واحد يلزم ملايات الى معنى الاربعة الا ان يرد
 بالواحد حيث معمول الذي ليس بعده معمول الاعمال الناقصة نقصانها
 عدم تمامها كلاما بالفاعل بخلاف الاعمال التامة ما لفظ لا فعل يشهد بالماويات
 والسمية بالفاعل الناقصة اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افرادها وجبة بعضها
 خبرين للمعنى ثم ما خبر محذوف لا ملحوظ لما في خبره ان كان مبتدأ صار في جملة
 معترضة وفتح لا جل اثبات امر فاعلة عدل عن التقرير لانهما في القراء والدوام
 وعن الصفة لانهما في الوجود فلا يشهدان وسن الام صلة الوضوح والاشهاد الى
 كوصية بالثبوت معلوما ومجولا ولما كان المرفع شاملا للمعنى ان لم فان ضرب مثلا
 وفتح لا لاثبات الضرب وتقريره لفاعله كلفوا في جواب فبعضهم ففقدوا الصفة بالجملة اي
 بحركت خبر المعنى ان قصه وبعضهم بالخارج عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول مصدره
 وتسمى منها لا يعرف من اللفظ فالتقديره اعتراف بعنا داخت مع انه ينبغي ان يجمع كخروج لسم
 حيث ولو ارد بالمصدر الموجود في الاستعمال وقل كقولهم بل اسما لافعال كلها وقد
 عرفت فساد جعل ما عبارة عن العمل وبعضهم قال معنى اخذ ان العدة فيها وضعت له هذه
 الاعمال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف المعنى التام فان الصفة عمدة في الضا وجعل
 المرفعان والاشغال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا بعد عدم تبيينه في لسانه وكونه
 تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف كونهما لا قرينة يثبت بها عليه فلا يلتفت اليه في محذور
 ولو بطل الفاعل بالمبتدأ او بالكم وفتح بالمبتدأ بعد دخول العامل عليها كان اقرب
 وترك قول ابن الحاجب مدح على الجملة الاسمية لا عطا خبر حكم معناه لا اعتنا التفصيل
 الا انه عن هذه الاجمال ويرفع الاعمال الناقصة الاولى من جملة الاسمية في
 المبتدأ علم الفاعلية وينصب الثاني منها لشيء بالمعمول به في نوقت الفعل عليه

ثم ذكر معاينتها على التخصيص مقتضى علم ما به الامتياز تارة كما به الاشتراك لظهوره فقال
 صار قدره على كان لقوله ويعني صار للاستعمال في الصفة كصار زيدا عالما او في الحقيقة
 كصار الطين خرفا وكان امانا مقصدا لتحقيق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم
 سابقا ولا لاحقا هو كان الله علما او ملقطا هو كان زيدا غنيا فافقصر ويقع صار
 عطفا على تحقيق الخبر اي ولا انتقال خوفه زيدا ثم كان غنيا ويكون فيها اي كان
 عطفا على ايضا ضمير الشأن كقول الشاعر اذا مت كان الناس حسناك ومدا
 ليس معنى كان بل استعمال متفوق على الاولين فلو قال في يجوز فيها ان كان احسن
 واظهر او تامة بمعنى وجد كقولك من كان فيكون او زائدة تحت من اللفظ بلا معنى
 ولا عمل كقولك من كان في المهد صبيا والمنسوب حال والصبغ وامس والضحى ويكون
 هذه السكت تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات والجملة معترضة من جهتين وظل
 وبات وقيل كونها تامة بمعنى كونهما متبعا كونهما في مكان كذا وبات مبتدأ طيبا وهذه الجملة
 كالتامة لا تتم ان الجملة الى المعنى الماخوذ من الجملة باوقافها وهي الصبي والمث
 والضحى والظلول والبيتونة و يكون هذه الجملة بمعنى صار بلا دلالة على
 الاوقات المذكورة وليس قدره بساطة واصالة كسقي مضبوطة بجملة حالا
 في الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سوسه ومن تبعه مطلقا وما خرج وما وقع
 وما زال وما انتك قدم الاوقات لمختصها واصالتها ثم غير ترتيب الكافة فيها
 لان الثاني الحق بالقدم ثم الصحيح ثم الممهور وهذه الاربعة بمعنى كدوام حدث
 جبرها لفاعلا مذكورا اي منذ زمان المكان قبول فاعلها منصوب جبرها فعلى ما زال
 زيدا عالما مثلا دوام العلم له منذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يغير استفاضة او ائدة
 زمان الصحة لعدم المكان القبول ولزمها اي هذه الاربعة في كونها تامة لفظ
 وما دام لتوقيت اربعة ثبوت جبرها لاسمها بدل الفاعل بالضم استعار
 لجواز التعبير فيها بمصدرته بنقد من الزمان قبله وكذا اي لاجل كونها
 متوقفة المذكور اقصر ما دام الى كلام قبله لانه اي مادام مع اسم وجزه
 طرف منصوب وفضيلة فلا بد له من نائب وعنده كحاجس مادام زيدا جالسا
 اي مدة جلوسه وعذا واض وعذا وراح بمعنى صار اخر هذه الاربعة مع كونها

كونها بساطة لانها ملحقات والغالب كونها تامة ولذا راعى في الترتيب معاينتها
 الاصلية ففصل بين عذا وراح مع اخويهما في المعنى وجعلها ظرفين لكون مدلوليهما
 طرفي النهار والى جاء بمعنى كان وقعد بمعنى صار متهما اي من الاعمال النافعة
 التي تاملها ابناهما فاضن من حاله لا بد له لا يتجاوزان الموضوعين اللذين استعملهما
 العرب فهما هما قوتهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانهما خوبة فكان ابن الحاجب
 اخاره واطلقهما الغاء فكان النص اخاره ولا يتقدم الاخبار اي اخبار الاعمال
 النافعة على ما مقررنا في قوله ما لانها امانا تامة لها صدر الكلام او مصدره
 و قد سبق امتناع تقدم معمول المصدر عليه والمصدر لم يعتبر خلاف ان كبرت حيث يجوز
 مستد لان ما في هذه الاعمال النفي النفي فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفة ومن بعدهم
 حيث منعوا جواز التقدم في سائر النفي لان العدة في اشياء ما صدر الكلام فاحتمل
 فيها الا يبرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا يمتنع الصدرة وان كانت للنفي ومنعهم
 هذا الكلام جواز التقدم في ما عدا ما ويات في كسبه ولم يبر كبر جواز تقدم الاخبار
 على الاسماء الظاهرة اذ لو نظر الى الاصل فقد جواز تقدم جبرها على المبدأ ولو كان الحال
 فقد علم جواز تقدم معمول الفاعل وكذا شبهه افعال المعارية لم يبر فيها لانها
 نوع من الاعمال النافعة لصدق حدها عليها ووجود حكمها فيها ونوعا المقاربة بدر
 على الفصل ففهم انها مفعول ناقص يدل على المقاربة وهذا جاعل وما في وما كونه تنك
 المقاربة جوازا كما في عسى او محروما كما في كاد او مشروعا في صاحبها فارجع في هذه
 النوع ووظيفة لغوية عسى كسري زيدا ان يقوم اي عسى حال زيدا او زان
 يقوم وقال الكوفة ان يقوم بدل استعمال ففهم جيند تامة وارضاء الترضية
 بزيد ان عسى استعمالين مشهورين احدهما ان يكون نافعة جبره الفعل المضارع
 مع ان والى ان يقتصر على المرفوع وهو الجبر الاول فاستادله بقوله او عسى
 ان يخرج زيد ففهم جيند امانا تامة بمعنى قرب او استغنى عن الخبر وهو حاصل الاستعمال
 الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائما ولا يصرف عسى على لا يبي
 منه مضارع ومجهول واحر ونهى ونحوها لانه انشا كلفل ولا يعرف ان خبر هذا الحكم وجه
 وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها لها بما يكاد فلا يحتاج الى حذف وقد

حسنة كج

يعوم السمع مقامه الى مقام ان لا يشتر كماله الدلالة على الاستعمال يقال
زيد سيقوم وكذا كذا ويزيد فبشره مضارع بل ان دلالة على الجزم فلا يشتر
ان الدال على الجاء وقيل لدلالة على الاستعمال المتأخر للمحال فانه كاد لا يدرك
على الحال ولا ان على الاستعمال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمال في او شك
مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد وقيل ان في جزم كاد
تشبيها بمفعول لا بدخول كلمة السمع على كاد متعدي معناه كاشرا لافعال زو
لقول من قال نفيه للآيات مطلقا ومن قال في الماضي للآيات وفي المستقبل كالآيات
وظف في جعل لا بدخول السمع وجه وكرب واحذف وهي الى هذه الاربعة كاد
في الاستعمال في كون خبرها مضارعا بل ان لا يشتر في العلة واو شك الى سبع
وهو كس في كون خبرها مضارعا مع ان اذ قد يستعمل في الطبع وكاد في كونه با
بدونها فعل السمع ما فعله وافعل به اي ما كان عليه وزنهما وهذا
السهم اوضح واضع والدلالة على السمع يعرف من لفظه ولا يشتر فان بالتشبيه
وتجمع وان ثبت والخطاب والتكلم وكونها ولا يجوز التقديم الى تقدم المفعول
وكونه عليها والفصل بينهما وبين معموليهما كما احسن في الدار زيدا خلافا لما في
في الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان احسن زيدا وهي مزينة
وما مبتدأ كنه بمعنى شيء لان التكاثر تناسب السمع لانه يكون فيما شئ سببه
خبرها ما بعدها وميزة الفعل السعدي وضمة ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده معموله
وهذا المذهب سببه اختياره المص وقال الاخفش ما موصولة وحجته صليتها بالخبر مخدوف
اي الذي فعله اي فعله فافعل شئ عظيم وقد حذف الخبر وجوبا من غير سمة شئ مسته
وذا غير معموله ووجه في الفعل معمول لا فعل بمعنى خبره فافعل عليه ان يكون مفعولا
افعل الضمير ووجه والباء السعدية او الباء زائدة والميزة للسعدية ففي الفعل ضمير هو فاعله
اي اجعل انت آية فافعل اي ضمه وهذا مذهب الاخفش اختياره المص وعند سببه
الباء زائدة في الفاعل لازمة الا اذا كان السمع منه ان مع صليتها فيجوز حذفها نحو احسن
ان تقول والامر بمعنى الماضي والميزة للضمير ووجه اي صار فافعل وكون الامر بمعنى الماضي
غير معموله فلذا لم يخبره المص افعال المدح والذم لما كان الوجه لا نشأتهما يعرف

يعرف من اللفظ فانما يحتاج اليه منها معرفة الاصطلاح ليتوصل به الى معرفة الاحكام المختصة
وذا يحصل بعد الافراد يستغنى به عن القيد نعم وبئس واما علمنا معرفت باللام
للعهد الذي او مضاعف اليه الى المعرفة باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم من غلام الرجل هذا او معتر بمبتدأ بفتح ابا بلفظ ما بمعنى هذا
نحو نعم حتى اي نعم شيئا وعند سببه ما معرفة تامة بمعنى الشئ فيكون فاعله كونه بمعنى
ذي اللام وهذا غير معموله فلذا لم يخبره المص وقد تم او بكنه منصوبة كنم رجلا
زيد وبعده اي بعد الفاعل المخصوص بالمدح والذم وهذا هو الغالب وقد
يقدم المخصوص على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتدأ حال من المخصوص فيكون ما قبله
خبرا مقدما قس العائد للام ولا يشتر في هذا في الضم المميز الذي هو بهم غير عائد الى
شيء او خبرا مخدوف هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص عند القوية
كقوله نعم العهد اي اوبت عليه السلام قد تم لان المطابقة تامة ايضا او المعتد
كالملفوظ وسنحذف نيبا ولا بد من مطابقة اي مطابقة المخصوص الى اي
الفاعل في الافراد والتثنية وتجمع والتذكير والتانيث ونحوه وساء كبئس في
افادة الذم والشرائط والاحكام وجبذا وفاعله ذواتا وجب كظرف اي صار جيبا
ولا يشتر جذا لافعه ولا فاعله فلما بينه ولا يجمع ولا يؤنث وان كان المخصوص افعلا
لجزمها مجرى الاسماء يقال جذا الزيدان ومخصوصه اي مخصص جذا كالاول
اي مخصص نعم وبئس في بعد تبيينه للفاعل غالبا وفي الوجهين في اعرابه وباليه قبله
اي قبل مخصص جذا او بعده حال او مبتدأ على وفقة اي وفق مخصص جذا
في الافراد والتثنية وتجمع والتذكير والتانيث كجذا الزيدان ما كبين وجذا اواة مند
وذا في الحال والمميز هو ذال الالف فاعله بهم لا المخصص ولما كان التمييز من اسم الاشارة
فلذا لا استعمال بخلاف الحال فكس ترتيب الكافيه ويكون ان يقال التمييز منها من
النسبة كطاب زيدا والدوا ولة ذره فارسا والتمييز راجع لكونه النسب الممدح والذم
بفتح السندم الحرف قد سبق حده حرف الجزم هو اي حرف الجزم ما
حرف وضيع لافضل اي اتصاله او افضا معناه اي ما اول على تحدث
كالاسماء المتصلة بالضم والظرف الى الاسم ولو كان الاسم معتبرا مقدرا كجاء جرت

وهذا التعريف لا يتناول الزائد ولا مثل رتب فيكون هذا الجواز الاصلي فيلزم كون
ذكر غير الاصلي استطراد مع كونه من خواصه نحو ولو زاد وجعل عليه لاصبا من لا يتبدل
في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكيفية كقوله من اول يوم حمل علامة
صحته ابراد الى اوما بعد فانه فيها في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي البتة اليه منه
فانه لا يتحقق في نحو من التفضيلية والبيانية الى اظهار البهيم وعلامة صحته
وضع الموصول موضوع كقوله من فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان
والتبويض وعلامة صحته وضع بعض مكان موضوعه كاخذت من الدرام والهدل
ويعرف بصحة قيامه مقام من كقوله من ارعيتهم بالجمعة الدنانير الاخرة والنجرة
وهو ان ينزع من ام ذي طرفة اخر مثلهما مبالغة في المساواة حتى كان بلغ في الانصاف
بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينزع من موصوف اخر بتلك الصفة كقولهم لي
من فلان صدق ولقيت من زيدا اسدا والاستمرار في النفي كما جاء من رجل
فانه نفي في الاستمرار في فلان لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر من لم يكن نفي في بل ظاهر
فلذا يجوز ما جاء في رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثاله ما جاء في من احد
فان احد الاقران به حرف النفي افي الاستمرار في البتة كان مع من او لا فلهذا لا يقال
بل انسان ولم يذكر بها لانها سبغ حروفها فيلزم التكرار والقسم نحو من ربي
لا فعلن كذا ويضم اوله ايضا اي كما يكره في اي القسم ولا يدخل الاعداء في قوله
والى وجه لا نهى في المكان والزمان بلا خلاف والى قلت كائن بمعنى مع
كقوله من ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم وهي انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم
وبدول الى الضم كما يدخل الظاهر حال اليك والى واليه وبعين هذا التخصيص
الذكر في كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير ليعال هناك وحشاه
وفي النظر في اي طرفة مدحها حصصه كالا في الكوز او مجازا كالبخاة في الصدق
وقيل في او كونه بمعنى على خبر او حال كقوله من ولا صلبكم في جذوع النخيل
قال المحققون انها مخرقة في انما مجازا لتكن المصوب في الجذوع عنك المخرقة
في الخوف والبا لا استعانة لم يصح في قوله ما في الاصل اصل وغاب في البا
والمراد بالاستعانة استعانة العا في صدق الفعل عنه مجروره نحو كتب بالقلم والمصاحفة فيكون

انكرها

فيكون بمعنى مع كقوله من دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والاصل اي الاقادة
لصوق اهل الجحيم ورايا عوررت بزيد اي النقص المورر بظان بقرب منه وسيتيم
المصاحفة بلا عكس فاذا قلت انتم بيت القوس بمرجه لا يلزم ان يكون السج ماضيا
حال الكثرة والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعينا بمعنى التفسير نحو ذبيت بزيد
اي صيرته ذابا وهي بهذا المعنى قليلة وسماح وكثيرها مخرقة لمعوم مجاز وعلمه فكل
من تفرعها على المقابلة وتاخيرها وجه وانما التعدية بمعنى الاضمار فقامت على جاز اصلي
والمقابلة اي موضوع مجروره في مقابلة اخر كقوله بكذا والظرفية كقوله
بالسجد والبدل كما عرفت هذا السبب في هذا والجملة كرايت بزيد اسدا
واللام للاختصاص بعلية كاللهم لزيد وبغيرها كاجل القوس والتفصيل
كقوله لثاويب وخزعت لثاويك والعقد اي الارادة كقوله من لا يجدون
فان افعال الله تعالى غير معجلة بالاعراض على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية
لانها سبب اختصار المصنف لعموم التعليل والتعاقب كقوله من يكون لهم عهد وا
وخرنا ولدوا الموت وابتوا القرب والمحققون على انه للتعليل مجازا ويحتمل ان يكون
كقوله لزيد انه لم يفعل الشئ وتامية اللام للقسم والتعجب اي مع كونه
لا يفر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام وفي الغرض وانما يدخل حيثما كان مقابلة
كقوله قلت اي لاني غرض فعلت وبدل على كونه مجازا حذف الف ما كان له وعنه
ورب للتفصيل اي لانه والى للتكثير كما في مقام المدح والذم وتصدر
رب كقوله انتا ويخص بدول كلمة موصوفة بمقدرة او جملة لتحقيق التعليل
وقيل اي رب ماض لان حاله معلوم ويجوز فعل رب زمانا غالبا
لوجود القرائن كورب رجل كرم اي لقيته وقد يدخل رب على صفة مذكورة فيهم
لامرجع له فيكون مكرمة محبة بفتح الباء حضاف الى موصوفة المضام الى ضمير المضمر
اي يكون محبة انكره منصوبة واصناف المنصوب الى الضمير لانه عاملة ويكون رب
بما الكافة عن العمل فيدخل رب في العمل الفعلية كقوله من رجا يوتو الذين كفروا
والاسمية كقوله رجا يوتو الذين كفروا فان رب حيثما كان ما زاد في الاسم نحو رجا
ضربه بسيف وادوا اي وادوا من رب بعد صلا لا يدخل المضمر كما يدخل رب

بل ينقص بكثرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها ابنس والعقل لها اي لم يرب
 لغزها فيكون اختيار المذهب البصرة اولوا ورب لانها مضطرب القادها مقام رب
 فيكون اختيار المذهب الكوفة واول القسم مبتداء ويختص بالظواهر
 اعترافه فلا يقال وك لا فعل وكما واول القسم عطف على واول القسم
 ويختص ثانيا القسم بالله من بين اسماء الظاهرة يجب خبر حذف فعلها
 اي كل واحدة منهما ولا يكون بالنصب او الرفع جواب كل منهما طلبا اي
 وان على الطلب والسؤال فلا يقال والله وتالله اخبرني وياوه اي القسم
 عام بدخل الضم والمظهر اسم الله تعالى او غيره ويجذف فعله ويذكر ذلك لان
 الباء اصل الكل والواو بدل منه ومنه انما ويجب ان يخط مرتبة الرفع عن
 اصله وجوابه اي القسم بغير الطلب باللام الابدائية للتاكيد
 وعرف الله ما ولا وما يعان الاسمية والمعلنة والظاهرة سقط ان
 المختصة بالاسمية من علم اناس فانها ايضا يقع جوابها للقسم ويجذف
 جواب القسم لو توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
 او تقدمه اي القسم ما يدل على اي على جوابه كوزيد والله قائم وزيد
 قائم والله لا يستغناء عن جواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل على
 وعن البعد آثره على المجاوزة لعموم نحو ادبت عنه الله وعلى الاستعلاء
 حصصه كزيد على السطح او مجازا كعنه دين واما اي على وعلى اسمان بدخول من
 بحارة عليها لا امتناع ودخول بحارة على بحارة من عن بين اي من جانب ومن عليه اي من فونة
 والكاف للسببية نحو الذي كزيد و قد بدخل الكاف الضمير نحو انما كانت
 وقد يكون اسما بمعنى المثل يعني عن كالبه والمهتم اي عن انسان مثل البه والذئب
 للظاهرات في هذه الالة استطرادى ومنه ومنه كلاما للزمان لا ابتداء اي لابتداء
 الزمان بدل في الزمان الماضي يعني اذا اراد ما بعد ما الزمان الماضي ففنا ما ان
 مبتداء زمان فعلها هو ذلك الزمان الذي كسافرت من البلدة من سنة كذا او الم يكن في
 تلك السنة اي مبتداء ما في هذه السنة وامر الى الآن ولو قال لابتداء الزمان
 فالماضي كان الظاهر والظرفية في الحال اي ان اريد ما بعد ما الزمان الحاضر



الحاضر ولو ما عتبار البعض ففناها ظرفية لفعلها مع الشاوي كما رأيت من شهرها
 او يومنا اذا كنت في ذلك الشهر او اليوم اي جميع زمان عدم روي يوصفها
 الشهر او اليوم كحاضر لانها لم يتقنيا بعد ولم ينفذ زمان الفعل اليه ما ورانها
 فلما يصح اعتبارها بهذا وحاشا وحاشا قد تقدمت في وقتها لا استثناء
 الى الاستثناء ما بعد ما عتبارها بحروف المشبهة بالفعل في انقائها الى
 الثلاثة والرباعي والخامس والبناء على الفتح والدلالة على احد ث مثل التاكيد والتشبيه
 والمناسبة ايراد الاحرف بدل الحروف لكونها ستة مثل ككنهم لا عبرة واعين جارة
 والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحقوا تغيير السلوب مع شيوع استعمال كل من
 صيغة الغلة والكثرة في الاعمال على انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة ستة
 ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة فالناسب رعاية الكثرة بالقلية ثم عدم
 تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعي فلابد من بيانه
 والملاحظة المذكورة لابتداء فيهما عند المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف
 مهنومات مثل ما وضع للاقتضاء وما ساء الفعل وعمل عمله الفرضي ونحوها ولها
 افراد ذنبية كثيرة يلاحظ معها الجمال لم يعرف الا افراد خارجة تقصيدا بالبعد او
 فتناسب صيغة الكثرة في الابداء تصدرا اي يقع في صدر الكلام الا ان
 المفتوحة فانها لا تقع في الصدر اصلها لانها مع اسمها وجبرها في تأويل المفرد فلا بد
 لها من الغلق بشيء اخر حتى يتم كلاما وحس لو وقعت في الصدر استثبت بان الكثرة
 في الكتابة منه ان العلة حينئذ الالباس واما في المفردات مستدرك
 ولو كانت الحروف بما الكافة لا يعمل في اوضح اللغات ويخرج عن
 الاختصاص بالاسمية حينئذ ويدخل الامثال كما يدخل الاسماء انما قام زيد
 وانما زيد قائم انما المكسورة يقرر ويؤكد معنى الجملة ولا يغير حال المفرد
 وان المفتوحة معها اي مع الجملة كالمفرد تقع بلفظي انك قائم بلفظي
 قيامك فالكسر لازم في محله اي محل الجملة والفتح لازم في محل
 اي محل المفرد ولو انك فاعل اي مع ان الجملة في لو انك قائم فاعل او تقديره
 لو ثبت صامك فنجب الفتح لوجوب افراد الفاعل قد تم لباطنه وتبين على هذا



ولولا أنك مبتدأ اذ تقديره ولولا قامك ثابت يجب الفتح ايضا لاستناع كونه المبتدأ
 جملة اقصر عليها النوع غرض فيها وظهور اندراج البوائق في القاعدة مع عدم الحصر
 فلو احتملها الى فلو احتمل ان مع اسمها وجزها الجملة والمفرد جازا الكسر والفتح
 لكن ياتين فانه اعلم بهر ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر يتناول فانما اعلمه والفتح
 على حذف جنة او المبتدأ الى فعلي يثبت له او جزاؤه فليعلم وتسا عليه الواقع بعد اذا
 ههنا جادة كخرجت فاذا ان السبع بالباب الى فاذا السبع بالباب او كونه بالباب ثابت
 فجاز العطف بالرفع على اسم المبتدأ المسووزة وتو كان كسر حكما بان وقع بعد
 العلم كعلمت ان زيدا قائم وعمر وتقدم الخبر وان كان تقدمه لتقدمه مثل ان
 زيدا وعمر قائم الى ان زيدا قائم وعمر قائم ترفع على القاعدة من تقرير المسووزة بجملة فيبقى
 معنى المبتدأ الواقع فيجوز العطف المحلى وتغييرها المفتوحة فيقول معنى المبتدأ
 فلا يجوز العطف المذكور وانما شرط التقدم المذكور اول لولا له للزم اجتماع عاملين على امر
 واحد مثل ان زيدا وعمر ذاهبان وكذا لكن الى هي كان المسووزة في جواز العطف
 المذكور لانه لا يغير معنى الجملة الصاق لاجل تقدمه من جملة جاز دخول اللام
 الابتدائية التي لتأكيد معنى الجملة على اسمها الى اسم ان المسووزة لتوصل بينه
 وبينها كقوله تعالى ان علينا الهدي اذ صرحا كان زيدا قائما او مفعوله الى خبر مقدم
 على خبر كان زيدا الطامك اكل ولم يجر دخولها في غير هذه الصور لكونه تولا في المابتدأ
 وقد مو ان ترجيحها للعامل او لبطان صدازه اللام بلا ضرر وانه غير ترتيب الكافيه وتدل
 ما بيننا بمفعوله المقدم رعاية للترتيب الطبيعي في مدخولها والقرب من مقتضى اللام ودعا
 لايها مع ان في ترتيب الكافيه فصلا بين الاصل والفتح وكل دخول اللام في خبر
 لكن وهو مذهب الكوفة نحو ولكن من جهتها بعد وأول بان اصله لكن ان فتحفت
 وجه البصرة مقاومة العاملة يكون التاكيد او في الصدرة فاستوبا فلو اجتمع بينهما ترجيح
 المقدم بلا مرجح وهنوا العلة لم يجر دخولها على بان في الحروف المشبهة سوى ان المفتوحة
 المغيرة من جملة فلا يدخلها الموقرة ولو حفت المسووزة يجب دخول اللام
 في خبر للفرق بينها وبين النافذة وجاز في الفاعل اي ابطال عملها لثبات بعض
 مشابهة الفعل كفتح الآخر وجازا عما ابا على ما هو الاصل فلا يجب اللام حينئذ لحصول الفرق بالعمل

الرافع ط

هذا الخبر في قوله
 فلو احتملها الى فلو احتمل ان مع اسمها وجزها الجملة والمفرد جازا الكسر والفتح
 لكن ياتين فانه اعلم بهر ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر يتناول فانما اعلمه والفتح
 على حذف جنة او المبتدأ الى فعلي يثبت له او جزاؤه فليعلم وتسا عليه الواقع بعد اذا
 ههنا جادة كخرجت فاذا ان السبع بالباب الى فاذا السبع بالباب او كونه بالباب ثابت
 فجاز العطف بالرفع على اسم المبتدأ المسووزة وتو كان كسر حكما بان وقع بعد
 العلم كعلمت ان زيدا قائم وعمر وتقدم الخبر وان كان تقدمه لتقدمه مثل ان
 زيدا وعمر قائم الى ان زيدا قائم وعمر قائم ترفع على القاعدة من تقرير المسووزة بجملة فيبقى
 معنى المبتدأ الواقع فيجوز العطف المحلى وتغييرها المفتوحة فيقول معنى المبتدأ
 فلا يجوز العطف المذكور وانما شرط التقدم المذكور اول لولا له للزم اجتماع عاملين على امر
 واحد مثل ان زيدا وعمر ذاهبان وكذا لكن الى هي كان المسووزة في جواز العطف
 المذكور لانه لا يغير معنى الجملة الصاق لاجل تقدمه من جملة جاز دخول اللام
 الابتدائية التي لتأكيد معنى الجملة على اسمها الى اسم ان المسووزة لتوصل بينه
 وبينها كقوله تعالى ان علينا الهدي اذ صرحا كان زيدا قائما او مفعوله الى خبر مقدم
 على خبر كان زيدا الطامك اكل ولم يجر دخولها في غير هذه الصور لكونه تولا في المابتدأ
 وقد مو ان ترجيحها للعامل او لبطان صدازه اللام بلا ضرر وانه غير ترتيب الكافيه وتدل
 ما بيننا بمفعوله المقدم رعاية للترتيب الطبيعي في مدخولها والقرب من مقتضى اللام ودعا
 لايها مع ان في ترتيب الكافيه فصلا بين الاصل والفتح وكل دخول اللام في خبر
 لكن وهو مذهب الكوفة نحو ولكن من جهتها بعد وأول بان اصله لكن ان فتحفت
 وجه البصرة مقاومة العاملة يكون التاكيد او في الصدرة فاستوبا فلو اجتمع بينهما ترجيح
 المقدم بلا مرجح وهنوا العلة لم يجر دخولها على بان في الحروف المشبهة سوى ان المفتوحة
 المغيرة من جملة فلا يدخلها الموقرة ولو حفت المسووزة يجب دخول اللام
 في خبر للفرق بينها وبين النافذة وجاز في الفاعل اي ابطال عملها لثبات بعض
 مشابهة الفعل كفتح الآخر وجازا عما ابا على ما هو الاصل فلا يجب اللام حينئذ لحصول الفرق بالعمل

بالعمل الا عند ان يجب ودخولها مبتدأ الى دخول المسووزة المحففة ح خبره
 على فعل المبتدأ والخبر كالافعال النافذة وافعال القلوب حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية
 والكوفون يعمون ويمكن عطف دخولها على فاعل يجب ولم يجعله عطفا على الفاعل
 مع القرب والظهور لثبات اسمها بغير رمد اب الكوفون فانه ضعيف والمفتوحة
 عطف على ضمير خفت الى لو حفت المفتوحة فتعمل في ضمير كان مقدر وجوب لانها
 اقوى مشابهة من المسووزة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في الظاهر فقد ر في مقدر
 وجوب بالثابتين ترجيح الاضعف وكل عمل المفتوحة المحففة في غير اى غير ضمير
 اثنان ويدخل المفتوحة المحففة الجمل مطلقا اسمية او فعلية في التوسيع والا
 ويجب مع العمل الى اذا دخلت المفتوحة المحففة الفعل المتصرف غير انه عا
 يجب ان يكون مع العمل حرف التثنية وان دل ولم يكون كالمعوض من المحذوفة
 لا للفرق بينها وبين المصدرية لانها بجامع المصدرية ايضا ولذا قد مر على التثنية الاخره
 فانها للفرق ايضا مشارا لقوله تعالى اولايرون ان لا يرجع اليهم ووجب ان لن يقدر
 واجب ان لم يره او الين كقوله تعالى علم ان سيكون اوسوف كقوله
 واعلم فضل المراء يشفه ان سوف ياتي كل ما قدرا اوقد كقوله تعالى يعلم ان قد ابعدوا
 وكان وفي حرف برائه كاخواتها على الصحيح للتشبيه وقد جعل محففا والافعال غالب
 ولكن هي ايضا مسووزة عند البصرة للاستدراك الى رفع توهم تولد من الظلام
 المقدم يقع بين كل ما بين تخاير نيا وابنا معا مع عطافه بدخولها على غير
 غائب او لفظا كجاءه زيد لكن علم الجي ولا يعمل لكن لو حفت لمشا بينهما
 العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجر بها ويدخلها الى لكن مشددة ومحففة الواو
 لعطف الجملة على جملة او الاعتراض وليت للمتن الى اثنان فتدخل على المسحوق
 كليت الشباب يعود يوما او الممكن الغير المرجو ويدخل ليت ان المفتوحة
 كليت ان زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وجزها اسم ليت والخبر حاصلا وعند البصرة
 ساذ ان ساذها كما بعد علمت ولعل للمتن في خفض الممكن المرجو والمخوف
 كقوله تعالى لعل الساعة قريب حروف العطف هو في اللغة الامالة مطلقا
 وفي العرف امالة المعطوف الى المعطوف عليه الواو ليجمع المطلق والفاء للترتيب

بلا حيلة وتم وضع عطفان على الفاء اي اى انما انصبا للترتيب انما ومعطوفهما اي
 حتى جزاء مستوعب العتوق او الضعف لا فائدة او الضعف كذا التفسير في الانبياء
 عندهم الصلوة والسلام ويحيى نبينا وقدم الحجاج حتى المشاة بمكة حال منها وما بينهما اعتراضا
 او حال من حتى واو واقما وام لاحد منهما وام المتصلة لازمة للمهمزة المستوفى ما مية
 اي غير مفارقة عنهما من لزوم المكان او الم بشارف ولو كان المهمزة تقديرا كعوله ما ادري
 وان كنت داريا ببيع ربيع الم ام بئان يليها اي المهمزة احد التوسيعين وبلي
 الاخر ام ويحيا بنعيين احدهما او كليهما او كليهما ولا يجب انهم اولالان ام المتصلة
 انما تستعمل فيما علم بثبوت احد معاني المتكلم بلا تعيين فطلب بخلاف او مع المهمزة
 كما اذا قلت اي اجاك زيدا وعمرا جاءك احدهما لا بعد التعيين ولا فيفتح في جواب
 نعم اولا وام المنقطعة للاضراب كقولنا الاول مع الضك في الكفة فتعذر
 في الخبر نحو انها لا بل ام مشاة اضربت عن الاخبار الاول وشككت في المانة وفي استقام
 كازيد عندك ام عندك عمرو فقدت الاضراب عن الاستقام الاول بالان في
 وقد دخل المنقطعة المقول ولو كان بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة
 بخلاف ما لو كان بعد الاستقام فانه يلزم جملة بعدام في دفع اللبس والمثالان مر
 ويجب امان في اول المعطوف على معناه اي اما العاطفة كجاءني اما زيد واما عمرو
 ليعلم من اول الامان الكلام على الضك وجازت امان في اول المعطوف على
 ولم يجب مع او العاطفة كجاءني اما زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا لان او عام
 للضك الاولى والعارضي واما الاول فاختصة وبلي للاضراب عن الحكم الاول
 بجعله كالمسكوت عنه وهو من الحكم الى المعطوف مع الاثبات اي في الكلام المثبت
 كجاءني زيد بل عمرو فكانت لم يحكم في المعطوف على من لا بالحي ولا بعدهم والاخبار الذي
 وضع منه لم يكن بطريق العصد واما في النفي ففيه خلاف بين في المطول لاس
 ولا لازمة للايجاب اي غير مفارقة عنه لانها ليست ما وجب للاول كجاءني زيد لا عمرو
 ولكن عكسها اي عكس لا اي لازمة للنفي في عطف المقود بقبضة لا يكون للايجاب
 ما انتفى عن الاول كجاءني زيد بل عمرو وعطف الجملة نظيرة بل في بعد النفي والاثبات
 كجاءني زيد بل عمرو لم يبي وما جاء زيد بل عمرو وجا حروف التنبيه لا ما يصد ران اي جملة

كانت اسمية او فعلية انما يختصان بالجملة لتوكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدها مبتدأ
 وها لا يختص بالجملة تدخل المقود وغيره وكثير دخوله في اسم الاشارة حتى
 لا يفضل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معاني اسمائها الا بها نحو هذا حروف النداء
 اي والمهمزة للمعرب اراد به ما عدا البعيد فيشمل المتوسط فاني له فالهمزة لا تقرب
 وجه تقديرها ظاهر وبها وبها وبها البعيد هذا مذهب النحوي قال واما ما باله
 مع كونه تقارب من اجل ان لا يورد فلا يقتصر الداعي لنفسه واستعاذه له غير ثبت
 المدعوى في عند من يجب بالاعم وارفعاه الرخص حروف الايجاب نعم للمعرب
 اي لمعرب مضمون ما سبق استوفى ما او خبر ايجابا او نفيها هذا في اللغة وفي العرف بينهما
 معنى الايجاب بعد النفي كقولي ولذا قال النحوي لو قال السبي عليك الف درهم فعال
 نعم يكون اقرارا بترجي العرف على اللغة وبلي للايجاب النفي خبر او استوفى ما كقولي
 في جواب من قال لم يعم زيد او لم يعم زيد اي بلي فام زيد واني بكسر الهمزة وسكون اليا
 للاثبات بعد الاستقام وبدرج العتق بلا فتح بفتحة اي لا يذكر فعل العتق معه
 لا يقال امنت اي ورنت ولا يكون المقسم به الا الترتيب والتميز في كونه تعالى
 ويستثنى لك الحق هو قل اي ورنت واجل وجبر بابك والفتح واني بكسر الهمزة
 ورنت برزق المفتوح لتقدير الخبر موجبا او نافيها وجا بعد الاستقام والنداء
 حروف الزيادة ويسمى حروف الصلة لانه يوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة
 وزن او غير ذلك ومعناها انها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة والمراد بزيادة زائد
 ان اصل المعنى به انها لا تختل لانها لا فايدة لها اصلا والاكانت عينا فلا يجوز في
 كلام النحوي لاسيما في كلام الباري تعالى وقائدها اما انما كد المعنى كمن الاستغرافيت
 والمان في جز ما وليس والاستقامة الوزن او السجع او نحو ذلك الامام كشكرت له
 ولا اياك عند سبوره وكعوله تعالى وما امد والابعد والله واؤبونا لا يبرهم والكاف
 كعوله تعالى سس كشكرت شي قد تعادى لهما ولتقارب الافراد واني بكسر الهمزة وسكون
 النون يزداد مع ما النافذة نحو ما ان طبتنا حين وقت زائدة ان مع
 نحو ما ان وقت وقت وما المقدر به نحو انظر ما ان جلس القاضي ولو لم ينص
 بن الاخير لان احسن واني بنح الهمزة وسكونه ضم مع كونه في ان جاء بشير

وبان القسم المقدم ولو المؤخر والله ان لو قام زدت وقت زادة ان
بعد الكاف نحو كان ظبية تعطوا لفظ السلم على رواية جر طلبة وما يزداد بعد اذا
نحو اذا ما خرج خرج وقت واي وابن وان كعوله كما ان ترين شرط اي حال كون
هذه المذكورات والية على الشرط وبعد بعض حرفي كعوله كما ان ترين شرط اي حال كون
وما خيلنا منهم وقت زادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غلبت من غير
ما جزم واما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون وحل ما فيها كذا نكرة والمجرور بعدها بركنها
ولا يزداد بعد ان المصدرية كعوله كما ان لا تشجروا بعد التاء والواو العاطفة
الواقعة بعد التاء نحو ما جازي زيدا ولا عمرو وغير المضمون عليهم ولا الضالين ولو
قدم هذا لظروحه كان احسن وقت زادة لا قبل القسم كعوله كما لا قسم
ومن يزداد في المفعول وما في حكمه كالنهي والاستفهام ولا يزداد في الموجب خلافا
للكوفيين والناقصين والباء تزداد في التثنية يعني ان يفتد بليس وما اذ لم يسمع
في ان ولا تزداد في خبر صلة بهل لا في مطلق الاستفهام كسل زيدا قائم ولا حال
ازيد قائم ولا يزداد في خبرها اي في غير افراد المذكورين سمعا سمعوا لا مضمنا
كالتعبير وكفى بانه وجبك درهم حرفا التعجب في نظر الخارج نصبها
على العدد بخلاف نحو دوي الشيب اي يفتد اي مبهمة معزول كما رجل اي زيدا وجملة
كقطع رزقي ايام وان على صورة المصدرية يعترض ما يحسن القول لا صرحه
ولما ليس في معناه كعوله كما نادينا ان بابا احسن حروف المصدر ما وان
المخففة مخففتان كجملة الفعلة فيجعلانها في تأويل المصدر وغير سبويه نعم ما نحو
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة للمسمية خاصة الا اذا كفت بما فينعم
حرف التحقير بل والالاء والالاء ولو لا ولو ما تصدق هذه حروف الفعل
اي يدخل على اول الفعل فاذا اقتضاء المصدر والفعل بعبارة وجيزة وان كان الفعل
مقدرا نحو ما زيدا هربت الا بالضرورة الصلة كعوله فملا نفس بلا شفعها
ومعنى هذه الحروف في الماضي التزم على ترك الفعل في المضارع المحقق على حروف التوقع
الدال على توقع الحاصل قد كعوله لمن يتوقع ركوب الامير فذكر في الماضي
للتعريب اي تقريبه في الحال وفي المضارع للتفليس كعوله اي في اكثر المواضع او الزمان

٧٤
او الزمان وقد يكون للتحقيق كعوله كما قد نرى نقب وجهك وقد يقسم بينهما
اي بين قد والفعل بالقسم نحو قد والله احسن وقد يحذف اي قد كعوله على
نصدقت او فعل كعوله لا تنزل برحمتنا وكان قد اي كان قد زالت حرفا الاستفهام
الهمزة وهل تصدق ان الكلام وجوبا والهمزة على الاسم مع وجود الفعل بلا فتح
كازيد اضربت وفتح هل زيدا هربت واما اذ لم يوجد الفعل فيستويان فقال بلا فتح
ازيد قائم وهل عمرو قاعد ويا اي الهمزة للانكار مطلقا اي سواء كان لمجرد
الانكار كالتعجب زيدا هو انك او للاستبطاء كعوله تعالى الم بان للذين امنوا الآية
او للتحقيق كعوله لا تقول او لتقر كعوله كما الم تشر لك صدرك او للتعجب
كعوله كما انذرهم ام لم تنذرهم او لتعجب كعوله كما الم ترك ربك الالة او لتعجب
كعوله كما انك تبتهم يا ليت وهل لا تشغل في شي منها وتدخل الهمزة في حروف العاطفة
دون هل كعوله كما او كلما واخفى كان وانم اذا ما وقع ويكون الهمزة معاولة لام المتصلة
دون لم عرف في حروف العطف فلذا لم يذكره بهنا ويحذف اي الهمزة الاستفهام
عند الفقرة ويحذف فعلها الضاعفة كعوله كما ابشرا متا واحدا تنبئ ولا يحذف
هل ولا فعلها حرفا الاستقبال السين وسوف وفيه اي في سوف زادة فيقيم
اي تاخير حروف الشرط تصدق اي يجب ان يقع في صدر الكلام لو لم يأت ولو
تدخل المضارع قدما لتقدم معناها وان عكسها اي للاستقبال ولو دخل الماضي
وتدخل الفعل وجوبا وان كان الفعل تصديرا كعوله كما لو انتم تكون وان احد
من المشتركين فاعلم موقع بعد فاعلم محذوف لا مبدا لعدم الاول لو لم يكون فلما حذف
الفعل انفصل الضمير وفتد وقدم اليه وان استخارك احد فحذف وفتد وكذا
اي ولا جوب ودخلها على الفعل فتد الهمزة لو انك لانه فاعلم مصدر هو ثبت وجيزة
اي خبر ان جئت اي حين وقع بعد لو فعل وجوبا بكنه كالعوض من المحذوف
فيقال لو انك انطلقت لا تطلق الا لو كان خبره جامدا فيجوز للتعذر كعوله كما
ولو ان ماء الارض من سحرة اقلام ولو صدر القسم على الشرط وغيره لزم المفعول
في شرطه وان كان مع لفظ نحو والله ان لم تاتني لأكرمك وجواب له
اي القسم لفظ فلا يجزم ولا يدخله اللام التي تدخل جواب لو ولا الفاء تقول والله ان

ان جئته اولو جئته ما اكرمك اوان لا اكرمك ولا يجوز ان اكرمك او فانه اكرمك
 واما معنى جواب لهما معا فلو وسط القسم بتقديم الشرط او غيره عليه جاز الوجهان
 ان يكون الجواب للقسم لفظا فتكون غير مجزوم والشرط ما فيها نحو ان اكرمتك فوالله لا اكرمك
 وانا والله ان اكرمتك اولم فاتني لا اكرمك وان بلى القسم وبقي الشرط نحو ان فاتني والله
 اكرمك وانا والله ان فاتني اكرمك ومقدرة اي مقدم القسم في صدر الكلام
 كذا كره في لزوم المضي وكون الجواب للقسم لفظا كقولك لئن اكرمتك لا اكرمتك وان
 اطعمتكم انكم لم تشكروا واما التفصيل اي تفصيل ما اجله التكلم في الذكر او في الذكر
 فيندرج منه ما وقع في اوائل الكتب ويجب حذف فعله الذي هو الشرط والتميم
 في موضعه الى الفعل جزاء جوابه اما مبتدأ كما تارده فمطلق مقدمه لهما يكون في معنى
 قرنه مطلقا او مفعولا لما بعده لفظا كما تارده يوم تجتمع فرقه منطلقا وهذا من باب سببه فانه
 يجوز وضع جزاء في موضع الشرط وان كان بنا مانع اخر نحو ان اكرمتك فانه قد ردا
 مطلقا فجواز تقدم ما يمتنع مقدمه خاصية لا مانع منه حروف الردع اي الجزع والمنع
 فلا بد ان يمتنع حقا لكن المقصود به تحقيق مضمون الجملة فكان كان فلم يجزه ذلك من
 حرفه ترك تاثيره ان كانت الالفة لان ذلك فهم من حيث ان ثبت ففهم انكره السنون
 نون ساكنة في الاصل فلا يجرها حركة العارضة مثل عاد الاولى تتبع حركة الالف ابرغ
 بعد حرف نون كقولك لا اكرمتك فخرج نون التاكيد المحذوفة وبقيت السنون ونعيم
 ساكنة لغيرها وانكره هو الاصل المحذوف بحركته ان كان والقسم لا يتابع كونه في وعذاب
 اكرمتك فيمن قرأ بضم السنون لا يتابع ضمة الكاف وهو اي السنون للممكن ان لا يلا
 على امكنة الاسم في الهمزة بعد مائة الفعل فيكون علامة الانحراف فينقص باللفظ
 والتشكيك كانه في فان معناه اسكت سكوتنا بخلاف صه بغير نون فان معناه اسكت
 الان والعوض عرج نحو جوار والمصنف انه كيو مئذ وحينئذ وساعئذ وعاشئذ
 ومرت بكل فانما والمضاربة نون جمع المذكرات لم كلمات وهذا عند ابن ابي جابر
 وانما لم يجعله سنون لتكن لوجوده في كوفات مع منع العرف للثابت والعلمية
 وعند الزحرف كوفات مفرد وتؤننه لتكن ولا وجوده عند للمضاربة لان تاءه غير
 متحضر للثابت للعلامة على الجمعية انما فلا يكت باثنا فضعف عما المنع ومنعت مقدمه



في التثنية ثبوتها في باب نون التاكيد

مقدمه اخرى فصارت كالنعامة والتميم وهو ما لحق الابيات والمصاريع
 لئلا ينال الشك ويجوز السنون مع اتمرة ابن في اللفظ والمخط كقولهم عمرو
 يريد العلم الموصوف بابن معناه الى علم ان التاكيد الاستعمال بخلاف رجل ابن زند
 وزند ابن عالم فتؤنينا بها لا يجر فان في اللفظ ولا تارة ابن في الخط وقيل حذف
 السنون في غير اى في غير كوزيد بن عمرو وكوله تعالى قل هو الله احد الله
 الصمد فبين قرأ بلا نون نونا التاكيد حقيقة ساكنة او بمعنى الواو لقبلة مفتوحة
 بجنس نون التاكيد بضمها بمقتضى منه مع العلم في الامور والنهي
 والاستفهام والتثنية والعرض والقسم وقيل دخول نون التاكيد في جواب
 القسم الثبوت وكثير نون التاكيد في نحو انكرت اي في الشرط المؤكد
 حرفه بما الزائدة ترك سائر احكام نون التاكيد لان موضعه العرف هناك اسكت
 هناك ساكنة تخفى ما اي حرف تحرك بحركة غير اوائنة ولا مستهتة بها
 احترار عن مثل يارزد ولا رجل فلا يلحق به هناك اسكت وفقا لا وصل كمنه
 ورة ومة وماينة وسلطانية والكل كمنه مائة وسين
 معجم ساكنان تلحق كان المؤنث وفقا يحفظ الحركات لا يلبس
 بكاف المذكر نحو اكرم منكس ومرت بكس
 لم يصح الله الملك الوهاب والله المرجع والياب في الله
 الحمد لله على التمام وعلى افضل الصلوة والسلام

كتبت هذه النسخة المباركة صلي الله عليه وسلم في الامام في القلعة السنية غفر الله له
 له ولوالديه وللمقرء ونظره لم يستسبح ودعا اليه ايمن امين
 رب العالمين وصلى الله على سيدنا وشفيقنا وطيبنا
 ومولانا محمد وعلى اله وصحبه واولاده وارواحهم
 وعلى سائر الانبياء والهمم واصحابهم
 الجليلين وسلمهم المرحومين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله